

# علم الجمالية وعلم اجتماع الفن

تأليف: جانيت وولف

ترجمة: ماري تريز عبد المسيح / خالد حسن

المجلة  
الاعلام  
للثقافة



المشروع القومي للترجمة



مراجعة:  
ماري تريز عبد المسيح

228

لمزيد من الكتب وفي جميع المجالات

زوروا

منتدى إقرأ الثقافي

الموقع: [/HTTP://IQRA.AHLAMONTADA.COM](http://iqra.ahlamontada.com)

فيسبوك:

[HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/IQRA.AHLAMONT  
/ADA](https://www.facebook.com/iqra.ahlamontada)





المشروع القومي للترجمة

# علم الجمالية وعلم اجتماع الفن

تأليف: جانيت ولف

ترجمة: ماري تريز عبد المسيح

خالد حسن

مراجعة: ماري تريز عبد المسيح



٢٠٠٠

**Aesthetics  
and the  
Sociology of Art**

---

JANET WOLFF

# المحتويات

الصفحة

الموضوع

- 5 ..... • مقدمة الطبعة الثانية، الجمالية في عصر ما بعد الحداثة
- 9 ..... • الفصل الأول: النقد الاجتماعي للجمالية
- 23 ..... • الفصل الثاني: التقابل بين علم الاجتماع والجمالية
- 39 ..... • الفصل الثالث: القيمتان السياسية والجمالية
- 55 ..... • الفصل الرابع: طبيعة الجمالي
- 69 ..... • الفصل الخامس: خصوصية الفن
- 85 ..... • الفصل السادس: نحو علم اجتماع الجمالية
- 95 ..... • المراجع



## مقدمة الطبعة الثانية

### الجمالية في عصر ما بعد الحداثة

تم تأليف هذا الكتاب<sup>(١)</sup> منذ عشر سنوات طرأت فيها كثير من التغيرات في الفنون ومؤسساتها التعليمية، بل وفي الميدان الاجتماعي الأكثر اتساعاً، حيث اكتسبت المسائل المتعلقة بالجمالية حضوراً جديداً في الثقافة الأوروبية-أمريكية. وأكثر التغيرات مجلبة للدهشة أن يصبح هذا المجال الذي تهتم به فئة خاصة واحداً من أكثر ساحات التنافس العام في الجدل السياسي. وإضافة إلى هذا، أظهر دارسو الإنسانيات (العلوم الإنسانية) اهتماماً عظيم القدر بالمدخل الاجتماعي-النقدي في دراسة الفنون، واستمر هذا حتى اليوم. ومن ناحية أخرى بدأ دارسو الثقافة من مدخل نقدي يقترحون العودة إلى المدخل الجمالي، وكما احاجى في الفصل الأخير من الطبعة الجديدة، يتبين لنا في النهاية أن تلك هي نواحي إعادة تقديري للقضية في كتابي. فإن كانت قد طرأت تغييرات طائلة، فلم تتضح بعد أسس التعارض والاحاجى الفاصلة بين الاجتماعي والجمالي، كما لم يتم التوفيق بينهما.

ويصعب بالطبع توجيه نقد عام لممارسات العلوم الإنسانية وتصوراتها. ففي خلال العشر سنوات أو الخمس عشرة سنة الماضية، حدثت تحولات (أو على الأقل تم غزو) لعدد من التخصصات مثل النقد الأدبي وتاريخ الفن، بل وأكثرها حداثة وهو علم الموسيقى، وكان غزواً من قبل مداخل نقدية شكلها المنهج الاجتماعي التاريخي وتحليله. وفي معظم الأحيان يرجع السبب في ذلك إلى النقد السياسي لكل من النظرية النسائية ونقد ما بعد الكولونيالية. (في الولايات المتحدة، على عكس مما هو في بريطانيا، كان النقد المعتمد على أسس التحليل الطبقي ثانوياً بالنسبة لاهتماماتهم) وقد كان بعضها نتاجاً تنظيرياً (خاصةً فيما يسمى بنظرية ما بعد البنيوية) أكثر من كونه حصيلة التزام سياسي. وكما سأعرض في الفصل الأخير، فلدى تحفظات شديدة إزاء المزايم التي تنسب تلك الأعمال إلى علم الاجتماع. ومع ذلك يمكن ملاحظة التزايد العظيم والظهور البارز لدراسات في مجالات التاريخ الجديد للآداب، والنقد النسائي، والتاريخ الجديد للفنون، وتخصصات نقدية أخرى. وعلى أقل تقدير يمكن القول إن هذه المجالات تعاملت مع النقد الاجتماعي تعاملًا جاداً. (ولا نزع بآن دارسي العلوم الإنسانية قد



تأثروا بعلماء الاجتماع أو علمهم.. فما لم يتغير هو استمرار استقلال التخصصات وتميزها، خاصة أنه بدأ بالكاد تجاوز الفصل بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية).

ومن الجدير بالملاحظة تنشيط حركة النشر لكثير من النصوص التي تتبنى بشكل مباشر قضية الانتاج الاجتماعى للجمالى. وكان بعضها يعتمد على المنهج التاريخى، مثل دراسات لورانس ليثن وبول دوما جيو عن النشأة التاريخية للتراتبية الجمالية (ثقافة رفيعة، ثقافة متدنية) فى القرن التاسع عشر، ودراسة بيتر برجر لنشأة مؤسسات الفن، والجمالى باعتباره عالماً متميزاً (ليثن ١٩٨٨، دوماجيو ١٩٨٢، برجر ١٩٨٤). وكان بعضها فلسفياً تنظيرياً، مثل إعادة تعريف الجمالى الذى قدمه چاك دريدا (دريدا ١٩٨٧). والتاريخ المفصل الذى قدمه تيرى إيجلتون للأسس الاجتماعية للنظريات الجمالية (إيجلتون ١٩٩٠). ووصف مؤرخو الاتجاه النسوى للأسس النوعية للتراتبية الجمالية (على سبيل المثال، باركر ١٩٨٤، فلسكى ١٩٨٩). واكتشف نقاد ما بعد الكولونيالية الطرق التى من خلالها تعاونت المتاحف ومؤسسات ثقافية أخرى فى تأسيس معايير للفن والثقافة تعتمد على المركزية العرقية (كليفورد ١٩٨٨، كارب وليثن ١٩٩١). وجدير بالملاحظة أيضاً أنه بعد انقضاء عقد من السجال حول ثقافة وفلسفة ما بعد الحداثة التى أفضت إلى الأخذ بنسبية القيم، واجهت الجماليات التقليدية تحديات جديدة، كما صادف التحليل الاجتماعى للثقافة عقبات متعددة (راجع فوستر ١٩٨٣، بنيامين وأسبرن ١٩٩١). وتلك هى الاتجاهات التى سأناقشها فى الفصل الأخير.

وعند إعادة التفكير فى هذه القضايا فى مطلع التسعينات يصعب تجاهل الأساليب التى يتم بها افتعال إشكالات جمالية لإقحامها فى حلبة السجال السياسى، خاصة فى الولايات المتحدة (راجع بولتون ١٩٩٢). واتسم الجدل الدائر حول النزاهة السياسية بالمهاترات الموجهة، بينما تمحورت حول الاصلاح السياسى لمناهج الدراسة فى مؤسسات التعليم العالى (والهجوم المزعوم على القيم الغربية) كما تبلورت حول الثقافة أيضاً، حيث وقف المدافعون عن القيم التقليدية فى مواجهة ما يهدد فكرتهم الأساسية عن النزاهة السياسية، خشية القضاء على دراسة الثقافة الغربية - وهى مخاوف من صنع الخيال ولكنها تقوم بدور مؤثر بشكل واضح فى عدد كبير من الناس - وعليه، فقد اهتموا كثيراً بالدفاع عن الفن العظيم والمعايير الأدبية والفنية والموسيقية التى بدا لهم تعرضها للخطر (راجع أوفيدير هيد ١٩٩٢، بيرمان ١٩٩٢). وبالطبع لم يكن الحضور الواضح للمسائل الجمالية فى مجال النشاط العام متوقفاً خلال عشر سنوات مضت.

وذلك دلالة على أنه بالرغم من تغير كثير من الأمور خلال هذا العقد إلا أنها ظلت دون تغير جوهري، فما نراه هو آلية دفاعية لمشروع قديم يجرى استخدامها حالياً، للدفاع التقليدي عن القيم المستقرة (التي تبدو من خلالها القيم الثقافية والجمالية لها الأولوية في كافة الأحوال)، كما تعمل على مقاومة أية أساليب نقدية للتفكير. وتلك هي القضايا التي أثيرها في إطار مختلف في الكتاب. وفي هذا النطاق يظل اعتقادي أنه من الضروري تهيئة الوضع لجمالية اجتماعية. أما القضايا التي عرضها كل من هلتون كرامر، وألان بلوم، وإد. هيرش ودينس دسوز وكتاب محافظون آخرون عن الثقافة فهي تعد أصداء متبقة من ردود الفعل المشتعلة التي ثارت في السبعينات لمواجهة أعمال كل من إيجلتون، وريموند وليامز، وت.ج. كلارك وآخرين.

وهناك سبب آخر لاعتقادي بأن العلاقات القائمة بين الجمالي والسياسي والاجتماعي مازالت بحاجة إلى فحص ويرجع ذلك إلى اهتمامي بكيفية تبني (وتكييف) المداخل النقدية في العلوم الإنسانية - بصفة خاصة في أمريكا الشمالية - وسوف أقترح في الفصل السادس (الذي ألحقته بالكتاب في طبعته الثانية) أن القدر الهائل من هذا العمل يتسم بمجرد ولاء كلامي كاذب للتحليل الاجتماعي. إضافة إلى هذا، عند استعارة مصطلحات مثل الدراسات الثقافية (الرائج رواجاً كبيراً خلال هذه الأيام في أقسام الآداب، وفي جمعية الدراسات الحديثة في اللغة في الولايات المتحدة) يتضح أن عدداً من الكتاب دفعوا بهذا المشروع بعيداً عن إطاره الأصلي (وعلى سبيل المثال، ما تم تطويره في مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في جامعة برمنجهام خلال فترتي السبعينات والثمانينات). وبالطبع لا يملك أحد حق ابتكار ما يتصف بالدراسات الثقافية. والحقيقة غالباً ما تبدو الدراسات الثقافية - حالياً وكأنها قراءات نصية جديدة ومبتكرة ولكن ذلك لا يعني أنها دائماً على صواب. وهذا المشروع الجديد للدراسات الثقافية لا يعد بالضرورة أحد المشروعات المشاركة في التحليل الاجتماعي التاريخي النقدي للمدخل الجمالي (راجع نلسون ١٩٩١).

يتناول الكتاب ما أسميته التحدي الذي تواجهه الجمالية من قبل التحليل الاجتماعي. والكتاب يسبر الطرق المتعددة التي تتبعها المداخل الاجتماعية (ليس دائماً أو بالضرورة ضمن التخصص المهني لعلم الاجتماع) لإثارة مسائل مقلقة وذات أهمية للجمالية التقليدية، وسوف أناقش الاستجابات المتنوعة لهذا التحدي، وأثير قضية علاقة مسائل القيمة السياسية بمسائل القيمة الجمالية. وفي حين يبدو الكتاب دفاعاً عن الجمالية إلا أنه نقد للجمالية التقليدية أيضاً. وأتوخى بشدة مقاومة أي أثر لهيمنة

التحليل الاجتماعي التي من خلالها يختزل الجمالي تماماً في مقولات اجتماعية أو سياسية (راجع ولف ١٩٩٢). وبناءً على ذلك أختتم الدراسة بمناقشة خصوصية الجمالي، مؤكدة أن خطابات ومؤسّسات المجال الجمالي تظل مستقلة عما هو اجتماعي. وكشاهد على التزامي بوجهة النظر هذه، اخترت لغلاف الطبعة الجديدة عملاً لإميل نولد الذي أشرت إلى سياسته التي تتسم بالجنوح السياسي في الفصل الثاني.

## الفصل الأول

### النقد الاجتماعي للجمالية

يهتم الكتاب بمسألة القيمة الجمالية. وهو يتناول بصفة خاصة الدور الضمني للجمالية في تطوير مسارات علم اجتماع الفن، وهو فرع معرفي لو أخذ من منظور أحادي قد يبدو أنه يعمل على احتواء فلسفة الفن أو القضاء عليها. وسوف أوضح من البداية، أنه عند الإشارة إلى الفن أو "الفنون" فهذا يتضمن اللوحات التصويرية والروايات والموسيقى والأفلام وكل المنتجات الثقافية. وسوف أناقش في هذا الفصل بعض هذه التطورات وأعرض نقد التحليل الاجتماعي، لبعض سمات النظريات الجمالية التقليدية، أي النظريات الخاصة بطبيعة الفن. وسأقترح أن علم اجتماع الفن وتاريخه الاجتماعي يكشفان بجلاء عن الطبيعة التاريخية والإيديولوجية والعارضة لعدد من النظريات الجمالية، ولبعض "الأحكام الجمالية" إن لم يكن كلها. كما يعمل التحليل الاجتماعي للفن على مساءلة المعايير المطلقة في النقد وعلم الجمال، مما ينبهنا إلى صعوبة تبسيط الأمور وإدراج "الفن الراقى" في وضع معارض مع الثقافة الشعبية، والثقافة الجماهيرية. (وفي الفصل الرابع تفصيل القول في مسألة الطبيعة الاجتماعية التي تشكل الأساس لأية خبرة جمالية أو حكم جمالي). كما أنني أحاج بأن علم اجتماع الفن قد تجاوز قصده، لعجزه عن الوصول إلى تفسير "الجمالي". وفي الواقع فالموضوع الأساسي لهذا الكتاب هو عدم إمكانية اختزال القيمة الجمالية لصالح أي من الفروع المعرفية المتناظرة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو إيديولوجية. وأصبح هذا من المشاكل المقلقة على نحو متزايد بين علماء اجتماع الفن، ومنظري علم الجمال الماركسيين. كما أنهم قد أصابوا في رفضهم إسناد "الجمالي" لأي تصور مثالي، بل شعروا بالحاجة: إلى إدراك خصوصية الفن (وسيعقب ذلك فحص لبعض مقترحاتهم المؤقتة والتي لم تحسم بعد في الفصلين الثالث والخامس). ويختتم هذا الفصل بموجز للأحجيات الواردة في الكتاب وكيفية تنسيقه.

تعود نشأة علم الجمال التقليدي إلى القرن الثامن عشر، بصفة خاصة في أعمال الفلاسفة والكتاب الألمان (بومجارتن - كانط - شيللر). ومنذ ذلك الوقت وهم يفسرونه ويمارسونه باعتباره فرعاً من الفلسفة وليس باعتباره مظهراً من مظاهر تاريخ الفن

والنقد الفني. وقد أدركوه على نحو متباين، باعتباره انطولوجيا أو معرفياً، أو تحليلاً فلسفياً، ومن ثم فلسنا بحاجة إلى تلك التمايزات في الوقت الحاضر. وقد اهتموا بشكل أساسي بطبيعة الفن والتجربة الجمالية وكذلك بمسألة الحكم الجمالي. وقد انصرف بعض الكتاب إلى تعيين المظاهر الخاصة والجوهرية للأعمال الفنية، بينما ألح آخرون إباحاً كبيراً على الطبيعة المميزة للموقف الجمالي أو التجربة الجمالية، بينما تجنب بعضهم المشاكل الموسومة بالتعقيد لتعريف الفن، واتجهوا إلى فحص مسألة معايير الحكم الجمالي. (ولهايم ١٩٨٠ قدم مراجعة ممتازة للاتجاهات الأساسية في النظرية الجمالية، أوردتها مجتمعة من خلال نقد المآخذ الخاصة بكل منها، والعمل المعاصر في علم الجمال الذي يعتمد على نفس المقاربة التي تأخذ بالتعددية، ويشاركه في ذلك كل من هوسبرس ١٩٦٩، وأسبرن ١٩٧٢، أما بودور ١٩٧٢، فهو يتناول بعض كبار فلاسفة الفن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مثل كانط وشيلر). ومن بين الأمور التي سوف أطرحها في الفصل الرابع، وقد صار معترف بها من قبل بعض علماء الجمال، صعوبة الفصل بين أية "تجربة جمالية خاصة" والفهم الاجتماعي للفنون، فالسؤال "ما الفن؟" هو بالتحديد سؤال عما اعتبره المجتمع فناً، أو بعض أعضاء البارزين. وأشارت هنا في عجالة إلى الخصوصية التاريخية لنشأة علم الجمال، التي يمكن أن ترتبط - بدون شك - بالتطورات الاجتماعية والتاريخية لتلك الفترة. (راجع على سبيل المثال فولر ١٩٨٠، ص ١٨٧، ١٩٠)، وبالطبع لا ينفى هذا امكانية العودة إلى ماضى أبعد والتعرف على النظرية الجمالية التي أسسها أفلاطون أو لونجينيوس. ولكننا نؤكد على أن نشأة علم الجمال بوصفه منهجاً معرفياً قائماً بذاته لم تتم سوى في القرن الثامن عشر، حيث تمحورت حول الفن من حيث موضوعاته وتأثيرها. وأدى ذلك إلى فصل تلك الفلاسفة الجمالية عن المسائل الأخلاقية والسياسية على سبيل المثال،

وعند تأسيس علم الجمال بوصفه منهجاً معرفياً اعتمد ذلك على الأعراف السابقة للفن والملازمة له باعتباره منهجاً مستقلاً في خطابه وممارسته. وفي الوقت الحالي قد أظهر عدد من مؤرخي الفن والأدب الاجتماعيين كيفية تطور الفن والأدب، وكيفية نشأة التصور الحديث للفنان، والمؤلف في المجتمع الغربي الرأسمالي. تتبع هاوسر (١٩٦٨) نشأة الفنان (العبقرية الملهمه، وهو المنتج أو الخالق الأوحى للعمل، ووضعها في مقابل العمل الحرفي أو العمل الجمعي). وبدأ انفصال الفن عن الحرفة منذ القرن الخامس عشر في أوروبا. وتفحص ريموند وليامز تاريخ الدراما في علاقتها بالعلاقات والممارسات الاجتماعية المتغيرة التي نشأت منها، موضحاً أن مفهومنا المعاصر للدراما مفهوماً مرهوناً بالشرط التاريخي (بما فيه تقاليد المسرح الخاصة، والدور الذي يؤديه

الممثل الفردي، وكذلك انفصال الشكل الدرامي عن الممارسات الدينية) (وليامز ١٩٨١، الفصل السادس، وكذلك ١٩٦٥، الجزء الثاني، الفصل السادس) وتعد الدراما أقدم الأشكال الثقافية وقد طرأت عليها تحولات متباينة فيما يزيد على ألفي عام وكانت رهناً للعلاقات الاجتماعية المتغيرة كما أظهر وليامز. وقد تدخلت في تعديل المؤسسة وليس في تأسيسها (وعلى نحو مشابه، بين لنا أن فن الموسيقى، وهو أحد الفنون القديمة ارتبطت التغيرات التي طرأت على شروط أدائه بالسياق الاجتماعي السياسي، (راجع فيبر ١٩٧٥). ومن ناحية أخرى، يعد الأدب شكلاً ثقافياً حديثاً على نحو نسبي، تأسس باعتباره شكلاً متميزاً عن كتابة الرسائل والمقالات والدراما، كما أوضح وليامز (١٩٧٧، ص ٤٦)، حيث نشأ مفهوم "الأدب" في القرن الثامن عشر، واستكمل تطوره في القرن التاسع عشر. وفي مقالة هامة لـ "توني ديفز" ذهب بأن العمل على تحديد الأدب باعتباره مؤسسة قائمة بذاتها ولها تعريفها الخاص وتشتمل على ثمة مبادئ وانظمة يرجع إلى الايديولوجية السائدة في إنجلترا في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر. كما ذهب بأن العمل على فصل "الأدب" عن النصوص المكتوبة المتنوعة يرتهن بالتاريخ وايديولوجيا التعليم السائدة آنذاك، حيث عمل كلاهما على تأسيس البنية "الخيالية" للوحدة القومية، لحجب الصراعات الطبقيّة القائمة (ديفز ١٩٧٨).

وقد قدم التاريخ الاجتماعي للفنون بعض النتائج الهامة لفلسفة الفن، فتناول الفنون من منظور التاريخ الاجتماعي، يقارب التعريفات الفلسفية للفن بوصفها متجاوزة للإطار التاريخي، ذلك بمقاربتها من منظور نسبي، يضع الأعمال الفنية التي تعد محسومة بلا جدل بالنسبة لعلماء الجمال رهن المسألة. ويظهر التاريخ الاجتماعي للفن أن نماذج معينة من البراعة الفنية قد اكتسبت هذه الصفة بشكل عارض (ذلك دون تفردا بخصائص وظيفية، ويتميزها عن الحرف). وثانياً تدفعنا هذه النتائج لمسألة الفصل المتعارف عليه بين الفن واللافن، والثقافة الشعبية، والثقافة الجماهيرية، الأشكال الدنيا، الحرف، وما إلى ذلك) مع أنه من الواضح عدم وجود شيء في طبيعة العمل الفني أو النشاط الفني يميزه عن الأعمال والأنشطة الأخرى، بل قد يشاركها كثير من الخصائص، ومع أن نقاد الفن وفلاسفته من أمثال ولهايم وجمبرش كانا على وعى بالطبيعة العارضة والاجتماعية للنتاج الأدبي إلا أنهما اتخذتا أمثلتهما من "الفنون الراقية" (وللهم ١٩٨٠، وجمبرش ١٩٦٠). ومع أنه من الممكن أن يكون هذا دافعاً مباشراً -على نحو نسبي- لبحث التطور التاريخي "للفن" أو "الأدب" وهما مؤسستان منفصلتان في يومنا هذا، لا يتبع ذلك حصر الحوار حول طبيعة الفن أو قيمته على تلك النوعية من الممارسات والخطاب الخاص بهما وأقل ما ينتظر من النظرية الجمالية هو

الاهتمام بنشأة "الفنون الراقية" (لو كان ذلك قد تم بالفعل) حتى غدت مستودعاً لكل ما هو أفضل في الفن، فهل يمكن الدفاع عن خاصية جوهرية وكامنة في أعمال بعينها؟ لو أننا أخذنا بذلك، هل نعتبر التطورات التاريخية والاجتماعية التي دفعت هذه الأعمال إلى ساحة التاريخ والنقد الفنى للاعتراف بها ونشرها من قبيل المصادفة؟ أم أننا نحتاج بدلاً من ذلك إلى علم جمال اجتماعى يتجاوز بشكل أو بآخر ما وراء علم الجمال التقليدى، وفى الغالب هو نفس الطريق الذى من خلاله يحل التاريخ الاجتماعى للفن محل تاريخ الفن التقليدى الذى ينحصر فى إطار ما هو تقليدى وكامن. (وعن التطور مؤخراً راجع كلارك ١٩٧٣، ١٩٧٤، وهاد جينيكولا ١٩٧٨).

٨ وعلاوة على ذلك، يعجز علم الجمال عن ترسيخ أى مجموعة من الأعمال الفنية أو أقانيم فى النقد الفنى أو الأدبى بشكل دائم. فهذه الخطابات هى أيضاً نتاج قد تحدد تاريخياً ومرهون بعلاقات وممارسات اجتماعية خاصة، ومن ثم فهى خطابات تنحصر فى الجزئيات وتتولد بشكل عارض، مثلما الحال فى الفن والأدب ويذهب ديفز أن الأدب والأيدولوجيا الأدبية (التي يعنى بها النقد الأدبى، ديفز ١٩٧٨، ص ١٠) وتاريخ الأدب قد جاؤا إلى الوجود فى توقيت مشترك، وأن كلاً منهم يدعم الآخر بشكل تبادلى. وقد أشار آخرون أيضاً إلى الطبيعة الأيدولوجية للنقد الأدبى منذ نشأته فى القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا (إيجلتون ١٩٧٦، فصل ١، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨، ملهين ١٩٧٩). وليس المقصود رفض النقد أو نبذ العمل القائم بالفعل لصالح بعض مفاهيم تناهض الأيدولوجى ولكن ما ينبغى الإشارة إليه هو أن كل نقد له سمة أيدولوجية وسياسية فى آن (بانيت ١٩٧٩، ص ١٤٢). والفرق بين النقد التقليدى وقل مثلاً النقد الماركسى أن أولهما على العكس من ثانيهما، يرفض الاعتراف برؤيته وبمصالحه الخاصة حتى أنه يقدم نفسه بوصفه "منهجاً ينزع لبراءة الرؤيا" على حد تعبير إيجلتون (١٩٧٦، ص ١١). يقول إيجلتون أيضاً:

لم ينشأ النقد باعتباره استجابة عفوية للحقيقة الوجودية للنص، حيث يتماهى تماهياً عضوياً مع موضوع الدراسة. فالنقد يحتفظ بعالمه بوجوده المستقل نسبياً. وهو يشكل منظومة مركبة فى مضمونها تتمفصل مع النسق الأدبى وليست مجرد عاكسة له، فالنقد يظهر النص إلى الوجود ثم يتجاوزه وفقاً لظروف محددة.

وتقدم لنا دراسة ملهران المؤخرة عن تاريخ جريدة **Scrutiny**، وكذلك إنجاز ف.ر. ليفيز (ملهين ١٩٧٩) فهى شرح لطبيعة الظروف السائدة فى مرحلة حيوية فى تاريخ النقد الانجليزى.

وعلى نحو مشابه، قد كشف مؤرخو الفن الاجتماعيون الاتجاه السائد في النقد الفني والذي لا يتسم بالبراءة (فولر ١٩٨٠، ط٢، ف٧، هادچينكولا ١٩٧٨، ط٢، برجر ١٩٧٢). وكما هو الحال في الأدب لا يمكن للنقد تمثل البراءة لأن ممارسوه يحتلون مواقعاً مؤسسية (فهم يعملون على سبيل المثال في أقسام جامعية) تتسم بأصول وسياقات اجتماعية خاصة ومن ثم تمتثل بتوجهات وأيديولوجيات خاصة، معتمدة في مرجعيتها على خطاب فرضي ولكنه في حالة من التشكل المستمر. ويستبعد خطاب النقد الفني -مثمًا هو الحال في تاريخ الفن- إمكانية تعدد الرؤى والأحكام، كما قالت جريسيلا بولوك عن تاريخ الفن (١٩٨٠، ص٥٧):

أنه يعمل على استبعاد الطبقة والأيديولوجيا من جماله الخاص بالخطاب التاريخي لينتج حيزاً أيديولوجياً مجرداً لشيء ما يدعى فن، منفلقاً على ذاته ولا يستجيب لأي محاولة لوضع الممارسة الفنية في إطار تاريخ إنتاجها والعلاقات الاجتماعية السائدة.

وينطبق نفس الأمر على النقد الذي يقدم نفسه باعتباره "نقداً مجرداً" ولا يرتبط بالزمن، فيتشدد إزاء أية عوامل تخرج عن الجمالي تستخدم في دراسة وتحليل الفن (راجع على سبيل المثال استجابة جونج لجون برجر ١٩٧٢، ص١٠٧).

ويعد النقد في مجال الفنون والآداب وتاريخهما عملاً أيديولوجياً، فكلاهما ينشأ ويمارس وفقاً لشروط اجتماعية خاصة، يكون لها الأثر عليهما ولكنهما يعملان على حجب هذه الشروط ومسبباتها. لذلك ليست مهمة النقد توفير الضمانات التي تؤكد لعلم الجمال على عظمة "التقليد العظيم". فالتقليد العظيم (سواء في الأدب أو الفن أو أي شكل ثقافي آخر) نتاج لتاريخ الفن، ذلك لأن التأريخ لكل من تاريخ الفن ونقده تبعاً، هو التأريخ الاجتماعي لجماعات، وعلاقات السلطة والمؤسسات، ولممارسات، وأعراف راسخة (راجع ولف ١٩٨١). وفي تقبل علم الجمال للدعاءات التعميمية التي يروجها النقد التقليدي ما يعرض مشروعه للمساءلة. ونذكر هنا مثلاً مبسطاً لهذا، فالكشف عن المظهر الأساسي الجامع للأعمال التالية: رباعية لبيتوفن ورواية "ميدل مارش" ولوحة فيرمر "درس موسيقى" وكاتدرائية شارتر (في فرنسا) - وإن لم يتم إنجاز هذا الكشف حتى الآن - فهو يبدو وكأنه مهمة ذات دافع أيديولوجي ومضلل، فهل هناك حاجة إلى إيجاد خاصية مشتركة بين كل تلك الأعمال؟ فنتيجة لسلسلة متعاقبة من الأحداث والوقائع التاريخية تم الجمع بين هذه الأعمال بوصفها تمثل الأسس الفنية القائمة (حيث تأسست هذه المبادئ بفعل ممارسات اجتماعية وأيديولوجية)، وقد جرى تقييمها وفقاً لمعايير للتميز متفق عليها اجتماعياً.



وقد يطرح البعض أنه بالرغم من تاريخية وعرضية مفهومي الفن وخطاب النقد فالأعمال الفنية التي تلقى تقييماً إيجابياً من المنهج النقدي بعامة، عادة ما تظهر بعض الخصائص العالمية أو المتجاوزة، تفسر استمرارها عبر الزمان والإعجاب بها فيما وراء حدود نشأتها الاجتماعية والجغرافية. بينما وصفت المنتجات الفنية الأخرى بابتعادها عن الفن، لخلوها من تلك الخواص. وبناء على هذا فالحكم النقدي بالرغم من محدوديته المكانية وتحيزه، يعد موقفاً صائباً أو موضوعياً. ومن الأفضل الرجوع لهذه المسألة الخاصة بما يشتمل عليه الحكم الجمالي في الفصل الرابع. وأرى أنه يجب أن نتفق بشكل قاطع على أن الكشف عن أصول الحكم لا يكون بالضرورة تعليقاً على صدقه، حتى وإن كان بينيت Bennett محقاً في أحجيته التي تذهب بأن "الحقيقة" مرهونة بخطابها الخاص. فكما اقترح بينيت: «يقاس صواب القيمة وفقاً لمرجعيتها العلمية، ويرتهن الزائف بما يخرج عن تلك المرجعية.» (١٩٧٩، ص ١٣٩). وبالفعل سوف أتناول بالنقد أعمال الكتاب اللذين اضعفوا القيمة الجمالية بوضعها ضمن قيم اجتماعية أو سياسية في الفصلين اللاحقين. وبعد، فيما يتعلق بعلم الجمال يتضح لنا أولاً، إلى جانب كونه ممارسة عقلانية فله أيضاً تاريخ، وثانياً - فهو يتناول دراسه المنتجات الفنية والأعمال التي صنفت بوصفها "التقاليد العظيمة" في الممارسات الأيديولوجية لجماعات بعينها في ظروف اجتماعية خاصة. (وبرغم أن هذا لا يؤثر في احجيتي ربما علينا بملاحظة أن (أ) كثيراً من المؤرخين الجماليين واسعى الأفق سوف يضيفون أعمالاً مختارة من الثقافة الشعبية - عادة من موسيقى الجاز أو الخنافس **The Beatles** - أو السينما الجادة - في إطار الموضوعات الجمالية التي تستحق التفكير. (ب) وهناك بعض الفلاسفة ذوو "التوجهات الجمالية"، ومنهم من يتناول الفن ظاهراتياً، يعترفون بإمكانية إدراك الأشياء كافة من وجهة نظر جمالية مما يوسع نطاق علم الجمال ليشمل الفنون التي تقل قيمتها إلى جانب المنتجات التي لها استخدامات عملية. ولهذين السببين يوجه التاريخ الاجتماعي والتحليل الاجتماعي تحدياً لعلم الجمال.

ويعزز التحليل الاجتماعي للتذوق هذا التحدي. وحين يعى علم الجمال المجرد بأن النقد وتقييماته لهما توجهات أيديولوجية ربما قد يشعر بأنه مهدد. وربما من الأفدح التنبه إلى تغير القيم. ومع ذلك يعد تاريخ الفن أيضاً تاريخاً للتقلبات التي تحدث في التذوق والتقييم (ويتبدى هذا في تاريخ التصوير أكثر من تاريخ الأدب ذلك لأنه ربما كان لأولهما تاريخ أطول من ثانيهما). ومن الممكن الأخذ بأن تذوقنا المعاصر يختلف اختلافاً شاسعاً عن تذوق أسلافنا في العصر الفيكتوري، وذلك لعدة أسباب، فقد اعتقدوا على نحو غير صحيح أن فن القرن التاسع عشر الأكاديمي كان عظيماً بينما لم

يكن كذلك، والأخذ بالاختلاف أهون من التسليم بتعادل الحكمين فهو يحفظ في ذات الوقت الخواص اللازمنية للفن العظيم حقاً. وقد يستعصى الأمر عند تناول عملاً لم يكن يعتبر عظيماً في كافة العصور (ومثال ذلك موزار، وماتيس، وفن ما بعد الانطباعية، والعمارة الكلاسيكية) ويمكننا في هذه الحالة الافتراض أن المعاصرين لهذه الأعمال لم يقووا بعد على تقييم الأشكال الجديدة، أو أنهم فقدوا القدرة على تذوق الأعمال الأكثر حداثة التي احتلت الساحة. يزودنا فرانسيز هاسكل (١٩٧٦) بتوثيق للتغيرات الجوهرية والأسرة في التذوق فيما بين عامي ١٧٩٠، ١٨٧٠ في فرنسا وإنجلترا، موضحاً أن هذه التغيرات التذوقية ترتبط بعوامل اجتماعية أكثر اتساعاً مثل الدين، والسياسة، والمتاحف، وأساليب الإنتاج. واختتم هاسكل دراسته بإقراره بعدم ارتياحه لما تنطوي عليه المشكلات التي ناقشها ذلك لأن:

بوسعنا تجنب الوقوع في المأزق الذي تؤدي إليه نزعة النسبية في علم الجمال، ذلك بافتراض أن الآفاق المتسعة والمعرفة العميقة سوف تقودان آخر المطاف إلى إبداع معايير جديدة أكثر دقة. ومع ذلك فكل محاولة جادة لإعادة اكتشاف تلك المعايير اقتضت تبرئة العديد من الفنانين المتهمين بالخروج عن القاعدة - إن جاز لنا استخدام هذا التعبير - البغيض لتفسير الموقف - وتأتي هذه التبرئة لإجازة بعض الأعمال المرشحة للتقييم الجاد (هاسكل ١٩٧٦، ص ١٨٠).

يبو الجزء الأول من هذه العبارة متفاهلاً أكثر من كونه جازماً، فأشك في أن أي من "الآفاق المتسعة" أو "المعرفة العميقة" سوف يكونا عوناً لنا. فإذا نحينا جانباً أي شيء آخر، فهما لا يقويان على تفسير تقلبات التذوق. وعمامة فقد تجلى لنا استحالة انتهاء فرصة تواجدها في الزمن الراهن للزعم بالقدرة على التوصل إلى أي تقييم نهائي (مع إننا نستطيع في أحوال كثيرة إدراك الطبيعة الأيديولوجية الخاصة بالأحكام الجمالية السابقة).

يكشف التحليل الاجتماعي للتذوق الجمالي المعاصر عن تعدد معايير التقييم داخل المجتمع الواحد في فترة تاريخية ما. وطالما الأمر كذلك، وبناء على طرح النقاد الذين أشرت إليهم فيما قبل، فالأحكام الجمالية المقبولة هي بالتحديد أحكام جماعات من الناس تشغل موضعاً استراتيجياً (مثل الأكاديميون، المفكرون، النقاد، وما إلى ذلك). عندئذ يجب ألا نندهش لوجود أعضاء آخرين داخل المجتمع لديهم تذوق ثقافي يختلف كلياً عن تلك الجماعات. ويكشف النقد الاجتماعي للحكم الذي قدمه بورديو (١٩٧٩) عن تنوع الخيارات الجمالية لأنها مرهونة باختلاف طبقي، وذلك في ستمائة صفحة أو ما

يزيد لا تقدم لنا الجديد. (وهو يعطينا نماذج من المدرسين فى التعليم يفضلون "أرغن منضبط الإيقاع" على "الدانوب الأزرق"، فى حين يفضل العمال الاختيار الثانى على الأول، بورديو ١٩٨٠، ص ٢٢٩). ويشير العنوان الفرعى لكتابه، إلى مشروع بورديو الذى يعد نقداً لعلم الجمال لدى كانط فى نقد الحكم (١٩٥٢)، وبصفة خاصة لمفهوم "الموضوعية" وهى سمة النزعة الجمالية.

كل تحليل أصولى للنزعة الجمالية مصيره الإخفاق. ويرفضه الأخذ فى الاعتبار الأصل الجمعى والفردى لهذا المنتج التاريخى، الذى يعاود التعليم إنتاجه على نحو متصل، يخفق التحليل الأصولى فى إعادة بناء مبرر وجوده، أعنى السبب التاريخى الذى يولد الحاجة لقيام تلك المؤسسة (بورديو ١٩٨٠، ص ٢٣٤).

وكما أسلفت الإشارة فمن المؤكد أن "النزعة الجمالية الموضوعية" تاريخها الخاص ويستحيل فهمها خارج نطاق لحظة نشوئها. ومن المؤكد أيضاً أن التصنيف "الجمالى" الذى يفصل الفن عن المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية والعملية هو تنظيم اجتماعى-تاريخى وبهذا المعنى كما أشار بورديو، يعد هذا التصنيف اعتبارياً "تحكيمياً". والقصد هنا أن ذلك لا يحل مشكلة القيمة الجمالية. وفى مرحلة متأخرة من الدراسة أقام بورديو وضعا متعارضاً بين "الجماليات الشعبية"، التى تجمع بين الإحالة إلى العلة الوظيفية المرتبطة بالعمل والإعجاب به- وبين علم الجمال المجرى "التقليدى" التى تستبعد موضوعيته بشكل معلى العلة الوظيفية والخارجية من الحكم الجمالى. وربما يرجع بهذين النوعين المتعارضين من الجمالية إلى أسس طبقية (ذات طابع مركب ومثير كما أشار بورديو) إلا أن هذا ليس مبرراً لإحلال الجماليات الشعبية محل التقليدية. فيظل فى الإمكان افتراض أن النزعة الجمالية والأحكام المرتبطة بها، التى نشأت بدون شك فى أوضاع تاريخية واجتماعية معينة، واستمرت حتى حصلت على وضع خاص (طبقى، أو ما شابه)، هى الأسلوب المناسب للتذوق الفنى والأساس الوحيد لتقييمه باعتباره فناً. ويعود بنا ذلك إلى السؤال عن ماهية "القيمة الجمالية". فهل هناك أى أساس لتفضيل المقطوعة "أرغن منضبط الإيقاع" على "الدانوب الأزرق"، أم أن النقد الاجتماعى للحكم يقود بشكل حتمى إما إلى الجماليات الشعبية أى (العمل الأفضل هو ما تفضله معظم الجماهير أو الجماعات "المجموعة"، (راجع تيلور ١٩٧٨)، أو إلى النسبية الجمالية المطلقة التى يخشاها هاسكل- لعدم محاولة الزعم بقيمة مطلقة متجاوزة للتاريخ لأى عمل فنى؟ وعلى أية حال فتلك هى الترجمة الجمالية لمشكلة

المغالطة التاريخية المرتبطة بالنشأة، ففي محاولة المحلل الاجتماعي تفسير منشأ أى من المعايير الجمالية، ما يقوِّض تقييمه هو. ولو افترضنا أن تفسيره لا يقوِّض تقييمه، فسوف يطرح علينا السؤال الخاص بمعيار الحكم بشكل أكثر إلحاحاً، حيث يستحيل علينا الإذعان للخطاب الأزلى للحكم الجمالى المطلق.

وأطروحتى الأساسية فى هذا الكتاب تنطلق من حاجتنا إلى تخليص بعض المفاهيم الجمالية من الادعاءات الإمبريالية لمعظم التحليلات الاجتماعية الراديكالية للفن، التى تعادل بين القيمة الجمالية والقيمة السياسية، وتخليصها أيضاً من النسبية المطلقة، والعجز الذى تؤدى إليه النزعة الذاتية العاكسة لذاتها فى مجال التاريخ الاجتماعى والنقدى للفنون. وفيما يتبقى من هذا الفصل سأعرض بعض الإشارات التمهيدية لبرر اعتقادى بضرورة ما عزمت على تحقيقه ومن المفيد أن أبدأ بتوضيح ما أقصده بكلمة "جمالى" (ذلك، دون استباق للمناقشة الواقعة فى الفصل الرابع، حيث أتناول بالدرس بعض مسائل النظرية الجمالية). وكما أسلفت القول فالاهتمام الأساسى لهذا الكتاب هو مفهوم "القيمة الجمالية" فى تأثرها بعلم اجتماع الفن. وإلى جانب ذلك فقد اشتبكت فى السجال الدائر حول "التجربة الجمالية". وكما عرضت فى مكان آخر (ولف ١٩٨١، ١٤١، ١٤٣) فألى حد ما هناك إشكالية فيما يخص المجال الجمالى. أى أن الخطاب الجمالى قد تأسس تاريخياً بالفعل، فلدينا مؤسسات الفن وموضوعاته وممارساته (وإن كانت فى واقع الأمر غير معروفة أو محددة بوضوح)، وكذلك التخصصات التابعة لتاريخ الفن والنقد الأدبى ولعلم الجمال ذاته. وبإمكاننا استنتاج هذا الخطاب، بل أرى حتمية مساءلته لتعريفه بعلاقاته الاجتماعية التى تأسس عليها، ومع ذلك فالخطاب وممارساته تواجهنا كحقيقة اجتماعية قائمة. فإذا كنا ببساطة نعى بالجمالى: اللوحات التصويرية، والروايات، والمتاحف، وكذلك ناشرى الفن، ونقاده، ومؤرخيه، ونظريات الفن الفلسفية، وكل تلك العناصر الأخرى التى تشكل خطاب ما هو جمالى وتشمله، عندئذ فليس هناك صعوبات عند تعيين طبيعة المجال الجمالى وفعالياته سوى بعض الجوانب العملية. والأعقد من ذلك هما القضيتان المتصلتان "بالتجربة الجمالية" (المرتبطة "بالخاصية الجمالية" للأعمال الفنية) و"بالقيمة الجمالية". وأى تناول للقضية الثانية، يشير إلى القضية الأولى، فلو رفضنا اختزال القيمة الجمالية إلى قيمة سياسية أو أخلاقية مثلاً، فنبدو فى هذه الحالة مدافعين عن خصوصية الفن، سواء باعتبار نوع خاص من التجربة الجمالية أو ميزة خاصة كامنة فى منتجات فنية بعينها. فلو إننا قسنا جودة الرواية دون الأخذ بنزاهتها السياسية، أو مثالياتها المحمودة، أو فائدتها

الموجهة لأغراض خارجية، فنحن بذلك نقيس جودتها بوصفها رواية جيدة، أى عمل فنى. ومن ثم سوف يتضمن التقييم الجمالى اتخاذ موقفاً حيال طبيعة الجمالى. (وعلى أية حال فإنى اختلف مع ما يتضمنه طرح بورديو فى أن الحكم بجودة الرواية يرجع إلى إعجاب عدد كبير من الناس، أو لأنها لقيت استجابة لدى جمهور ملائم لها، وسوف أعود إلى هذا الرأى فى الفصل الثالث). ومن الجائز أن يعنى الجمالى فى آخر الأمر قواعد كتابة الرواية مثلاً (والتي تتبع بدقة ونجاح فى حالة الرواية الجيدة). وعلى أية حال فمسألة خصوصية الجمالى رئيسية بالضرورة بالنسبة لمسألة القيمة الجمالية.

ويمكن إرجاع وجهة نظر التحليل الاجتماعى للفنون إلى بعض الآراء المتناثرة لكل من ماركس وانجلز، كما ترجع أيضاً إلى أعمال بعض المفكرين الذين سبقوهم - فى كتاباتهم الشديدة الخصوصية- من أمثال تين وماكس فيبر، وتتمثل خصوصيتهم فى أنهم لم يشكّلوا تقليداً فى علم اجتماع الفن. فقد جاء تطوره من خلال علماء الجمال الروس ومن كتابات أعضاء مدرسة فرانكفورت وكتابات كودويل فوكس إلى جانب آخرين من بريطانيا فى خلال الثلاثينات، وتقدمت تقدماً كبيراً فى أثناء ظهور الدراسات الثقافية وعلم اجتماع الأدب فى بريطانيا وأماكن أخرى. وقد أنتج هذا العمل مجموعة من الآليات والنظريات القيمة البالغة التركيب التى تعيننا على فهم أفضل للفنون. وأضيف لهذا المسار أعمال كل من مؤرخى الفن والأدب الاجتماعيين، أمثال هوسر، وت.ج. كلارك، وريموند وليامز، حيث يبدو لى اندماجهم مع علماء الاجتماع فيما يخص إهتماماتهم وإسهاماتهم التى تصب فى سياق الانتاج الاجتماعى والتاريخى للفنون، وفى ظروف إنتاجها واستهلاكها، وكذلك الأشكال والشفرات التمثيلية التى تعيد من خلالها إنتاج الأيديولوجيا. توصل كلا الفريقين إلى تقويض أسطورة الفن وتعرية أسطورة عبقرية الفنان، وذلك بتفسير أمرين، أولهما -الخصوصية التاريخية لوجود كل من "الفن" و"الفنان"، وثانيهما -تفسير المعتقدات والميول المتضمنة فى إنتاج الفنون وتقييمها. ولم يعد احتجاب المرأة فى تاريخ الفنون يفسر نتيجة لقصورهن عن التصوير أو التأليف الموسيقى، وإنما صار يفهم فى إطار أبنية عوالم الفن والموسيقا التى تستبعد النساء من التدريب والنجاح وذلك بوسائل متعددة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك فى إطار الموضوع المخصص لممارسات تاريخ الفن ونقده التى تعتمد على التمييز بين الجنسين (راجع باركز وبولوك ١٩٨١، وبولوك ١٩٧٩). ولكن، بدأ بعض الكتاب التساؤل عما إذا قد أفرطنا فى التحليل الاجتماعى لما لدينا من مواد. فى كثير من الأحيان يؤدى النقد الأيديولوجى للفن إلى تحوله بدوره ليصير مجرد ايديولوجيا، وهذه الرؤية الاختزالية لن تفيد لأسباب عدة.

وهناك فى المقام الأول الإشكالية المعروفة (ولم يوفى ماركس فى تعليها حين أثارها فى تأملاته، عن سبب بقاء الإعجاب بالفن الإغريقى من قبل متلقى القرن التاسع عشر) والاشكالية خاصة باستمرار بعض الأعمال بعد تجاوز فاعليتها فى الأبنية الاجتماعية والأيدولوجية الخاصة بها. وهناك محاولات لتفسيرها فى إطار نظرية الأيدولوجيا. قد يرجع الإعجاب الدائم بهذه الأعمال إلى إمكانية تناولها عبر القراءات الأيدولوجية المختلفة أو التشابهات المتكررة فى التقسيمات الطبقيه، وما إلى ذلك. وثانياً يبدو أن بعض الأعمال لا تسجيب للتحليل الاجتماعى (موسيقا الحجره والفن التجريدى على سبيل المثال) وهى لا تخضع سوى لفحص الأوضاع الاجتماعيه التى أدت لظهورها ونجاحها. ومع أن هناك محاولات لتعيين المظاهر الأيدولوجية حتى لأكثر الأشكال مقاومة لهذا (راجع، مثلاً فولر ١٩٨٠ ب، ص ١)، ففى مثل هذه الحالات بالتحديد يتضح مغزى بقاء بعض الأعمال. وربما، كما اقترح فولر أن لوحات روبرت ناتكن أفضل سياسياً وأيدولوجياً بالنسبة لعمل المصورين الأمريكين المعاصرين الآخرين، ويرجع هذا - كما يقول - إلى أن أعمال ناتكن تستميل المشاهد - المتلقى لنظام يهدف إلى ما وراء "المرئى الصرف" (نفسه، ص ٩٤)، ومع ذلك يمكننا أيضاً أن نتساءل، كما أقر فولر نفسه فى كتابات أخرى كتبها مؤخراً، ما إذا كان "المرئى الصرف" مرضياً فى حد ذاته وناجحاً. ثالثاً - تبرز مشكله حين اكتشاف عمل ينطوى على توجه أيدولوجى غير لائق أو متزن، ولكنه قادر على الإقناع، لتفوقه التقنى، أو يعد بشكل ما على درجة من الكفاءة الجمالية. وتقل هذه الاحتمالات فى حالة التصوير التجريبي (حيث يتطلب جهداً تحليلياً كبيراً لاستخراج مضمونه الأيدولوجى بالمقارنة بحالة الرواية ذات النزعة الفاشية). والمثالان اللذان يطران على الذهن هما، أولاً - الباليه الكلاسيكى، حيث تعتمد مجموعه كبيرة من أعماله الكبرى على قصص ذات توجه رجعى، وتعتمد الثنائيه الجنسيه (ونحن نتجنب وصفها بالسفاهة). وثانياً - لوحات إميل نولد، المصور التعبيرى الألمانى المتعاطف مع النازيه (الأكاديمية الملكيه للفنون ١٩٧٩، ص ١٧٤). وتأتى قراعتى النقدية لعروض الباليه هذه متعارضة مع استمتاعى بمشاهدتها، فمن الممكن تذوق البراعة والتصميم وتأليف الألحان الخاصة بفصول الأعمال، فى حين أنه فى الحالة الثانية لا تؤثر المعرفة الدخيلة على تذوق لوحات نولد. وطالما لا تتدخل تلك المعارف فى تذوقى، فمن أين يأتى استمتاعى؟ (ونحن نسلم بصعوبه اكتشاف ميول نولد النازيه فى أعماله، ولكن فى هذه الحالة - هل على البحث عن محتوى أيدولوجى بديل، يعلل استجاباتى الإيجابيه؟) وسوف أعود إلى هذه المشكله فى الفصل القادم، وذلك عندما أتناول بالدرس وجهه النظر التى عبر عنها هادجينيكولا التى تذهب بتناظر

المتعة التي يشعر بها المشاهد تجاه لوحة معروضة بالأيدولوجية الجمالية وكذلك الأيدولوجية المرئية التي تنطوي عليها اللوحة (١٩٧٨، ص ١٨٠).

ونظراً لهذه الأسباب قد بدأ عدد من الناس يقترحون أننا يجب، برغم كل شيء، أن نحيل إلى الجمالي، إن لم يكن إلى شكله التقليدي الأساسي، فعلى الأقل أن نعيد صياغته في بعض مصطلحات اجتماعية أو مادية مقبولة. يتناول آخر عمل كبير لجورج لوكاتش، وهو أحد الشخصيات البارزة في التحليل الاجتماعي للفن، طبيعة الجمالي (لوكاتش ١٩٦٣). ومع أن النقاد والمعلقون على أعماله تنبهوا إلى أن محاولته لتحديد فرادة الجمالي تعود به إلى التحليل المثالي واللاتاريخي لكتاباتة المبكرة ما قبل الماركسية (راجع ليشتهم ١٩٧٠، ص ١٢٨، وليامز ١٩٨١، ص ١٢٨) فتحمل محاولاته دلالة على استيائه من نظريات الفن الاختزالية، ولذا فهي تمثل اتجاهاً مفيداً لدارسي أعماله. وقد كتب آخرون منذ عهد أقرب مقترحين تطوراً لنظرية جديدة لعلم الجمال، حتى أنهم انتقدوا ما ذهبوا إليه في مراحل مبكرة، فيقول فولر على سبيل المثال (١٩٧٠، ص ١٣):

يعد انغلاق الحساسية الجمالية في حد ذاته تحديداً أيديولوجياً. فهو يتطلب الانصياع إلى رؤية اختزالية تغترب عن ثقافة النظام الاقتصادي السائد.

وكتب ريموند وليامز تعليقاً غاية في الحذر:

حتى مع وجود تصنيف للجمالي، أرى أنه من الضرورة القصوى رفض مفهوم علم الجمال باعتباره يحدد مجالاً خاصاً من الاستجابة. بينما لا يمكن دحض إمكانية اكتشاف بعض التمثيلات الدائمة ذات الطابع التنظيري التي قد توفر بديلاً.

أما تيرى لؤل فيذهب بأن على علم اجتماع الفن الاهتمام بتحليل كيفية بلوغ المتعة الجماعية:

فإدراك الشكل الجمالي هو مصدر المتعة الرئيسي في النص. وترتبط الأحاسيس الجمالية بالطبقة والجنس. وسوف تعتمد سياسة الإمتاع الجمالي على كيفية تكيف الحاسة الجمالية ونموها وفقاً للمحددات الجنسية والطبقية.

ويطرح تيرى إيجلتون في كتابه الأحدث عهداً (١٩٨١) سؤالاً وثيق الصلة بالموضوع، يرتبط بالتحليل الاجتماعي للفن لدى لوكاتش، يستحسن النصوص

**"الواقعية".** يتساءل إيجلتون، "لما يعمل الإدراك الصحيح للواقع وتمثيله على تزويدنا بالإشباع الجمالي" (ص ٨٤، التوكيد فى الأصل).

وكما أحاجى فى الفصل الخامس فإن التنبه إلى هذه الإشكالية قد قاد كتاباً مختلفين إلى القيام بمحاولات لإيجاد حلول متنوعة، بما فيها استخدام التحليل النفسى والأنثروبولوجيا الفلسفية. وعلى أية حال لا يوجد اتفاق على الطريقة التى ينبغى على علماء الاجتماع أو علماء الجمال الماركسيين اتباعها لإدراك "الإشباع الجمالي"، أو التمثيلات المتلازمة، أو حتى التعرف على ماهيتها. وسأحاول عبر الصفحات التالية إظهار أن علم اجتماع الفن قد أثار هذا باعتباره قضية حتمية، مؤكداً بأن فى نقد الرؤى الاختزالية ما يسمح بوجود الاستقلال النسبى للفن (كى يتطور وفقاً لإيقاعه الخاص، ويؤدى الدور المناط به، ويظهر فعاليته فى العملية التاريخية - راجع وولف ١٩٨١، الفصل ٤)، ولكن يتيح علم اجتماع الفن السبل لدراسة الطرح الذى يشير إلى استحالة اختزال الجمالي.

وأتناول بالدرس فى الفصل الثانى عدداً من الاستجابات المختلفة للتعارض الظاهرى بين علم الجمال وعلم اجتماع الفن بدءاً من رفض ثانيهما أو استبعاده باعتباره نوعاً من التهديد لعلم الجمال وانتهاء بتفسيرات علماء الاجتماع الراديكالية التى تضعف علم الجمال بتسييسه أو أدلجته. ومن ثم أستمر فى الفصل الثالث فى مناقشة مسألة القيمة بصفة عامة، كى أفحص المشكلات الخاصة بنظريات القيمة الجمالية بعامة، وإمكانية فصل القيمة الجمالية عن القيمة السياسية. أما الفصل الرابع فيسائل بعض نظريات الفن التقليدية، وأحاجى فيه استحالة وجود علم جمال "مجرد" أو غير مرتبط بالتحليل الاجتماعى. وفى الفصل الخامس أفحص بعض المحاولات لوضع خصوصية الفن فى إطار التحليل الاجتماعى، فى محاولة لإنعاش مشروع علم الجمال، ولكنه المشروع الذى لن تعوقه الفروض الماهوية أو المثالية مستقبلاً. وفى الفصل الأخير -السادس- أقوم بمحاولات لإيجاز هذه المناقشات، وأقترح مخططاً تمهيدياً لعلم اجتماع الجمالية.





## الفصل الثانى

### التقابل بين علم الاجتماع والجمالية

يمثل علم الاجتماع ضمناً وأحياناً صراحة تحدياً لعلم الجمال التقليدى. وهناك عدة أساليب للاستجابة إلى هذا التحدى، وسوف أتناول فى هذا الفصل بعض هذه الاستجابات لدراسة مدى وفائها بالمراد. ومن أجل هذا استخدمت كلاً من المصطلحين "علم الاجتماع" و"علم الجمال" بأوسع ما يتضمنانه من معانى، حيث يضم "علم الجمال" كما أشرت من قبل نظريات تهتم بطبيعة الفن ومعايير الحكم الجمالى أيضاً. بينما يضم "علم الاجتماع" هنا مداخل متعددة تتناول الفنون، وتلح على فهمها من خلال موقعها الاجتماعى والتاريخى، معتبرة إياها مؤسسة من خلال ممارسات أو ضاع محددة للإنتاج والتلقى، وبالإضافة إلى التخصص الأكاديمى لعلم الاجتماع، أحيل إلى التاريخ الاجتماعى للفن والأدب وكذلك إلى بعض مداخل التفسير.

ويعد الدفاع المحافظ عن علم الجمال أول رد فعل يواجهه علم الاجتماع وينكر فاعليته فهو يرى أن لا علاقة للفنون بعلم الاجتماع. وفى الواقع يستمر العمل فى علم الجمال بوصفه منهجاً دون الإشارة إلى تدخل علماء الاجتماع (راجع على سبيل المثال، المقالات فى كتاب أشرن ١٩٧٢، أو هوسبرس ١٩٦٩، وكذلك الصحف، مثل **الجريدة البريطانية لعلم الجمال**). بينما واصل الاتجاه السائد فى فلسفة الفن الانجلو- أمريكية بحثه فى طبيعة الجمال والخبرة الجمالية، دون أن يثنيه عن ذلك علم اجتماع الفن بتاتاً، الذى اعتبر علم الجمال، فى حد ذاته تطوراً تاريخياً، كما اعتبر علم الاجتماع الأحكام الجمالية ذات أساس طبقي وترتبط بالتمييز الجنسى، أى أن الأحكام الجمالية بصفة عامة نتاجاً أيديولوجياً. وربما قد قبل أحد فلاسفة الفن أو اثنان منهما ذلك التحدى، مما يؤكد أن العنصر الدخيل عادة ما يلقى باللامبالاة. وفى مواجهم زعم فلاسفة الفن بأن مشروع علم الاجتماع، لم تكن رؤيته صائبة وحاولوا التأكيد على قصور إمكانات علم الاجتماع، وكانت هذه المقولة الاخيرة ذريعة لتحديد المواجهة. ومن ثم سوف يقر المؤلفون بأن الفن نتاج اجتماعى، وأن التحليل الاجتماعى يمكن أن يكشف بعض أمور الفن، ولكنهم ينكرون أن هذا النوع من المعرفة قد يكون له تأثير فى جوهر علم الجمال، أى التأثير على مسألة القيمة أو الخبرة الجماليتين.

وفي بعض الحالات كان الهجوم على دعاوى علم الاجتماع يتجه إلى مناهج التحليل المبكرة غير المتقنة. (على سبيل المثال، مراجعة جمبرش لكتاب هوسر التاريخ الاجتماعي للفن، جمبرش ١٩٦٥، وكذلك تعليقات ولهايم على بعض الأعمال المبكرة في مجال التاريخ الاجتماعي للفن، ولهايم ١٩٧٠)، وربما يمكن تبرير اعتراضهم على الرؤى التبسيطية الاختزالية، ولا يزال منهج علم الاجتماع الأكثر حداثة والذي لا يربط الفن بطبقة أو أيديولوجيا بطريقة مباشرة ومعادلة مبسطة معرضاً للهجوم لرفضه احترام استقلالية الجمالي. وكتب جمبرش مقالة تبرز تعاطفه المفرط لدور العلوم الاجتماعية في التأريخ للفن (١٩٧٥، ص ٤٢) يقول فيها:

"عند تناول مسألة القيمة، علينا رفض التدخل في المسائل التي تمثل عناصر حيوية بالنسبة لمؤرخ الفن "فعلى عالم الاجتماع أن يقصر عمله على تقديم الوقائع الاجتماعية، وهذه الوقائع بطبيعتها ليس لها أى تأثير على القيمة.

وانتهى إلى أن علم الاجتماع "سوف يضطر إلى الاعتماد على مؤرخ الفن، فهو الذى يحافظ على مجموعة المبادئ والقواعد" ومن ثم يمكن لعالم الاجتماع مساعدة مؤرخ الفن، ولكنه لا يمكن أن يحل محله. (نفسه، ص ٥٧)

وقد لمسنا فيما قبل الصعوبة القصوى فى قبول "مجموعة المبادئ أو القواعد" الفنية دون رؤية نقدية، فيوضح لنا علم الاجتماع أن مؤرخ الفن الذى يفترض تمكنه المهني من القيم، هو فى الواقع يعمل فى إطار خطاب مؤسس أيديولوجياً، ومن خلال موضع أيديولوجي (أى متصل بالنظام الطبقي، والمؤسسات القائمة، ومتأثر بالظروف الحياتية. والأمر الذى يعوز عالم الاجتماع كى يكون نظيراً لناقد الفن ومؤرخه هو نوع من التدريب على الوسائط الفنية أو الرموز الفنية أو المعارف الأخرى التى تشكل الإدراك. ودون ذلك فليس لتاريخ الفن أفضلية على علم الاجتماع فيما يزعمه من موضوعية فى دفاعه عن القيم فعلم الاجتماع على الأقل يكشف لنا عن الأصول والاتجاهات المتضمنة فى الأحكام الجمالية.

وفى مجال علم التفسير الفلسفى أفصح هانز جورج جادامر عن معارضته لمفهوم كانط عن التجربة الجمالية باعتبارها غير زمنية وموضوعية وكان لأوسكار بيكر موقفاً معارضاً لجادامر فى هذا (١٩٦٢). فقد كان جادامر قد ذهب بأن الاعتقاد فى خلو الوعى الجمالي من الصلات الخارجة عنه، يعد تجريداً غير شرعى، نظراً لأن العمل الفنى والمتذوق له يحتلان موقعاً تاريخياً. فالبعد الجمالي يتم تجاوزه أثناء التلاقى مع أى عمل فنى. ويعترض بيكر على الأخذ بالموقع التاريخي للأعمال الفنية ومتلقيها، ذلك

لاعتبارها عوامل عارضة ولا علاقة لها بالتجربة الجمالية، فيرى بيكر أن التجربة الجمالية، تتألف، على وجه التحديد. من عناصر تتجاوز الوضع التاريخي، ويذهب بيكر بأنه:

يستحيل تجاهل البعد الجمالي بشكل مشروع. فشفافية العمل الجمالي لا تشير إلى مضمون خارج المضمون الجمالي بل تحيل إلى الفكرة، وهي في جوهرها متجلية في الشكل (بيكر ١٩٦٢، ٢٣٦).

وهنا أيضاً يعتمد الدفاع عن الجمالي على خصوصيته وهو مفهوم ينتمي إلى عصر يسبق ظهور المنحى الاجتماعي للفن.

وفي بعض الحالات يأتي الاعتراض على علم اجتماع الفن من إساءة فهم مشروعه أو ما يتضمنه. فعلى سبيل المثال نقد ديفيد كوت التحليل الاجتماعي للأدب عند جولدمان الذي كشف عن كيفية تمثيل الأعمال الأدبية لأيدولوجيا جماعات موجودة في المجتمع، يكون مؤلفها عضواً فيها، وكانت أكثر أعمال جولدمان نجاحاً واحتراماً في هذا الصدد، هي دراسته للمجتمع والأدب الفرنسيين خلال القرن السابع عشر (جولدمان ١٩٦٤). واعترض كونت (١٩٧٤) على مثل هذه النظرية لأنها لا تعطي المؤلف حيزاً متسعاً، ويبدو المؤلف ليس أكثر من "القابلة" التي تساعد علي ميلاد النص، حيث يصبح مصدره الحقيقي الطبقة أو الجماعة المعبر عن رؤيتها للعالم في العمل. وقد اقترحت في مكان آخر (وولف ١٩٨١، ص ٦٧-٧٠) أن التحليل الاجتماعي للفن أو الأدب قد لفت الأنظار إلى المحددات البنائية للأعمال، ولا يستتبع ذلك إهمال المؤلفين، ففي عمل جولدمان على سبيل المثال قدر كبير من المعلومات عن تجربة راسين الخاصة وقيامه بدور الوسيط لوضع طبقته الاجتماعية ورؤيتها للعالم وينعكس ذلك من خلال عوامل شخصية ومرتبطة بالسيرة الذاتية. ولكن على أي حال فإنكار علم اجتماع الفن اعتماداً على أن محوره الرئيسي ليس قائماً على الأفراد، يبدو فيه تفضيلاً للتحليل النفسي للفن. ولا يتضح كيفية تجنب التحليل النفسي للفن مخاطر الرؤية الاختزالية، التي يهتم بها التحليل الاجتماعي، حيث يغدو الحكم أو التجربة الجماليين أمر ذاتي، وتدوق شخصي. ويبدو ولهايم مسانداً لنفس الموقف حول ضرورة التحليل النفسي للفن:

عند الربط بين الأعمال الفنية والأوضاع الاجتماعية بطريقة مباشرة علينا بإغفال الإشارة إلى العوامل النفسية، ومن ثم التأكيد بشكل ضمني على أن تلك العوامل ليس لها صلة بفهم الفن. وسوف يغدو هذا الاقتراح مستنقراً من الجميع. ففي الواقع تغدو التفسيرات الخاصة بالتحليل الاجتماعي مرهونة بالتداخل بين العوامل النفسية والأعمال الفنية، وفي هذه الحالة تبتعد تلك التفسيرات عن المجال الاجتماعي. (ولهايم ١٩٧٠، ص ٥٧٥، التأكيد في الأصل).

ومع أن ولهايم يتحدث عن التفسيرات السببية وليس عن كافة أنماط التفسير في التحليل الاجتماعي، أعتقد أنه يخطئ أيضاً بخصوص أهمية التحليل الاجتماعي. فحتى عند ربط الأعمال الفنية بموضوعات اجتماعية (سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) نظل ندرك أن تلك الأعمال أنتجتها أفراد أو جماعات من الأفراد (تحددت اجتماعياً). وسوف يشير التحليل الاجتماعي الشامل للفن إلى دور الأفراد بوصفهم وسيطاً للمؤثرات الاجتماعية والأيدولوجية (وإن كان ذلك يتضمن التحليل النفسي، فهو أمر آخر). وإلى جانب ذلك، فهذا لا يثبت أنه طالما تعنى هذه التفسيرات بأمور الأفراد فهي من ثم لا تتعلق بالوضع الاجتماعي، فكل ما يتعلق بنفسية الفنان بوصفه منتجاً، لا قيمة له في ذاته، وكأن الفنان رجل كان أم امرأة، يمكنهما العيش بمعزل عن موقعهما الاجتماعي أو التاريخي.

يعتبر الدفاع عن خصوصية الجمالي الذي يقيم الحصون حول ساحة "الفن" أو "الفنان" أو "المبدع" أو "القيم" أو "الشكل" لتأمينها ضد غزو نقد علم الاجتماع، أحد الدفاعات الغير مقبولة. وأفلح فقط في إظهار إخفاقه في فهم الصعوبات المرتبطة بتلك المفاهيم التي كشف عنها التاريخ الاجتماعي. فالمحافظون، لم يتبينوا أن "القيم" الملازمة لبعض الأعمال، والتي أجازها العاملون في مجالى التاريخ والنقد الفنى، غدت معرضة للتمحيص النقدي، ويظل المحافظون المدافعون عن العالم الخاص بالجمالي يتمسكون بمفهوم هزيل ورخو للقيمة الجمالية والإبداع الفنى.

وفى مقابل ذلك كانت الاستجابة الثانية فى تلك المواجهة هى تقبل علم اجتماع الفن بحماس، إلى حد التنكر التام لأى تصنيف جمالى. وهناك أنواع متعددة لذلك التحليل الاجتماعي الاختزالي. فيتفق مناصروه على أن كافة إشكاليات علم الجمال فى سبيلها للزوال، لحظة الوعي بأن الإنتاج الفنى وتلقيه وتقييمه كلها فى عداد الوقائع الاجتماعية والتاريخية. فعلم الجمال هو مجرد منهج قائم رهن التاريخ، ويمكن تفسير "التجربة الجمالية" بلغة القيم الأيدولوجية والسياسية. وأن "التقييم الجمالى" توظفه الطبقة التى ينتمى إليها الناقد أو أية مصالح أخرى.

وقد أشرت توأ إلى رأى هادجينيولا فى أن اللذة المتولدة عن رؤية صورهِ ما هى إلا التآلف بين أيدولوجيا تلك الصورة وأيدولوجيا الرأى (راجع ص ٢٤). وقد عرض هادجينيولا (١٩٧٨) نقداً ممتازاً للمناهج التقليدية فى التاريخ والنقد الفنى كما بين لنا كيفية تلقى اللوحات التصويرية باعتبارها أعمالاً أيدولوجية. وقد حقق هذا بواسطة أمثلة إيضاحية دون اللجوء إلى هذا الضرب من الاختزال الذى يربط بساطة الأسلوب

أو المحتوى بأيدولوجية طبقة ما، وإنما أظهر أن التقسيمات الطبقيّة معقدة في حد ذاتها، فاللوحات التصويرية تفصح عن أيدولوجيتها عبر اللغة المرئية بوصفها وسيطاً. ولا يمكن استخلاص هذه اللغة، أو ما أسماه "الأيدولوجيا المرئية" من خلال أيدولوجيا طبقة ما (نفسه، ص ٩٦) حيث اهتم هادجينيولا بالتأكيد على خصوصية الفن (ص ٩٧). فجاء تحليله للوحات التصويرية بوصفها أيدولوجيا مرئية تحليلاً دقيقاً لتفاصيل الأسلوب والتركيب، وبناء على هذه المظاهر التمثيلية تنتج الأيدولوجيا. ولكنه حينما يتطرق للقيمة الجمالية والتأثير الجمالي يصبح تقديره اختزالياً إلى حد كبير، حيث قاده تحليله المادي للفن إلى الاستنتاج بأن الأحكام الجمالية تنشأ عن الأيدولوجيا الجمالية لدى الجماعات.

وعند الممارسة يعنى ذلك أنه من الآن فصاعداً علينا استبدال الصيغة المثالية للأسئلة المطروحة حول "ما هو الجمال" أو "ما سبب جمال هذا العمل" بالسؤال المادي من الذي اعتبر هذا العمل جميلاً، ومتى حدث ذلك، ولم حدث؟ (نفسه، ص ١٨٢) فتحليل البيانات الخاصة بالقيمة الجمالية ينبغي أن يتم في إطار ظروف الإنتاج التي صدرت فيها أعمال بعينها، وكذلك في إطار تاريخ تلقى تلك الأعمال وتذوقها (راجع أيضاً هادجينيولا ١٩٧٨).

وفي سياق مشابه يذهب ترى إيجلتون فيما يتعلق بنقد تاريخ الأدب:

لا وجود لقيمة "جوهرية" ... فالقيمة الأدبية هي الظاهرة التي تنتج عبر التملك الأيدولوجي للنص، أي "الإنتاج الاستهلاكي" للعمل، وهو حدث القراءة. وهي دائماً قيمة نسبية... فالمرحلة التاريخية للقيمة "قطاع فرعي للمراحل التاريخية لممارسات تلقى الأيدولوجيا الأدبية (إيجلتون، ١٩٧٦، ص ١٦٦-١٦٧ التأكيد في الأصل).

ووجهة نظر إيجلتون، كما جاءت في كتابه **النقد والأيدولوجيا** (١٩٧٦)، أن إشكالية القيمة لا ينبغي التعامل معها سوى عبر علم أيدولوجيا القيمة إلى جانب علم الشروط الأيدولوجية لإنتاج القيمة (ص ١٦٨). ومع ذلك فهذا يختزل القيمة الجمالية في مظاهر الأيدولوجيا أيضاً، وإن تكن حصيلة أيدولوجية أنتجتها الظروف المادية والتاريخية. وهو محق بالطبع فيما أشار إليه عن عدم قدرة النقد البرجوازي على الإجابة عن سبب كون يتس شاعراً عظيماً أو مصداقية ذلك الحكم، إلا بفعل "البلاغة التي تعتمد على الحدس". (ص ١٧٩). ويستنتج إيجلتون أن قيمة النص تتحدد وفقاً لمنهجين فهو يتحدد تبعاً لصيغة الأيدولوجية، ويانتسابه للخطاب الأدبي المتوارث والمتعارف عليه. (١٨٦).

ويطلع علينا هذا الاستنتاج بمسألة هامة، يطرحها في عمله الأخير بوصفها إشكالية، تتناول البحث عن السبب الذي يمنح بعض الأعمال ذات التوجه الأيديولوجي الخاص، القدرة على تزويدنا بالإشباع الجمالي. (راجع، ص ٢٥). ومع أنه من الضروري تحليل المكونات الأيديولوجية لكل من النص وكيفية تذوقه، تظل هناك تساؤلات حول وجود خصائص "جمالية" خاصة للنصوص، وعن حقيقة توفر معايير جمالية خاصة بتلك النصوص. وتظل الفرضية التي تذهب بأن القيمة تكمن في الأيديولوجيا وإن كانت بصفة مركبة- بل يمكن تلخيص القيمة في الأيديولوجية، تظل تلك الفرضية حلاً غير ملائم لهذه الإشكالية ويستحيل الرضاء عنه.

إضافة إلى ذلك: هناك نوع آخر من التحليل الاجتماعي الاختزالي لمسألة القيمة الجمالية، نجده في جماليات التلقى بأشكالها المتعددة. وعادة ما يؤسس مناصرو هذه النظرية نقدهم لعلم الجمال التقليدي على افتراض أنه ليس للنص (لوحة تصويرية، أو أى عمل ثقافى آخر) معنى ثابت، وإنما ينتج المعنى بواسطة المشاهد/ القارئ أثناء فعل التلقى، فالمشاهدة أو القراءة هي إعادة تفسير من خلال المنظور الخاص للمشاهد/ القارئ. (وفهم أكثر المحللين الاجتماعيين مناصرة "لعلم جمال الاستقبال" هذا التفسير باعتباره منتجاً فى أوضاع تتحدد بالظروف الاجتماعية والطبقية والجنسية، وما إلى ذلك). وفى هذا الصدد يتضمن علم جمال الاستقبال نظرية التفسير والسميوطيقا إلى جانب المقاربة التي أفصحت عن انتمائها إلى "جمالية الاستقبال" (راجع وولف ١٩٨١، الفصل الخامس) ولا يتضح لنا كيفية تضمين جمالية الاستقبال لإشكالية القيمة، ومع ذلك يمكن أن نأخذ فى الاعتبار اقتراحاً قدمه هانز روبرت ياوس. يذهب ياوس إلى أن مجموعة القواعد الأدبية أنتجت خلال تاريخ تلقى العمل نقدياً، حيث يظل التقييم الذى أصدره القارئ الأول باقياً ويزداد ثراء عبر عمليات التلقى المتوالية. (ص ٨٠، ١٩٦٥). وفى مقابل "الأحكام المسبقة التي تعتمدها الموضوعية التاريخية"، يطرح ياوس جماليات للتلقى والتأثير (ص ٩) وبما أن الأعمال الأدبية تبدو للقراء المتعاقبين على نحو مختلف، فمن ثم، يعاد تقييمها عند كل قراءة:

ليس العمل الأدبي موضوع قائم بذاته، ولا يظهر بنفس الصورة لكل قارئ فى كل حقبة زمنية، فهو ليس نصاً يبوح بطبيعته اللازمية عبر مناجاة ذاتية (نفس المرجع، ص ١٠)

وأشار -بما ليس فيه مجالاً للشك- إلى أن أى عمل يواصل تأثيره الجمالى يأتي نتيجة "لأفق توقعات" المتلقى بالنسبة للعمل الفنى. وسوف تتخذ الأعمال الجديدة بعداً

جمالياً أكثر قريباً أو ابتعاداً من أفق التوقعات. وفي بعض الحالات (والمثال الذي استشهد به كان رواية مدام بوفاري)، يقيم العمل الأدبي بعداً جمالياً يُقصر تفهم العمل على فئة محدودة من القراء. ولكن على المدى الطويل قد تعمل هذه الأعمال على تغيير فعل القراءة بعامة - كما تغير القواعد الأدبية في صميمها. ويبدى ياوس استعداده لتعريف القيمة الجمالية بلغة مقومات الاستقبال على هذا النحو:

يعطى العمل الأدبي معياراً لتحديد قيمته الجمالية، وذلك من خلال وقعه على القراء، سواء كان ملبياً لتوقعاتهم، أو متجاوزاً إياها أو مخيباً لآمالهم. فالمسافة بين أفق التوقعات والعمل وبين التجارب الجمالية السابقة المألوفة والأفق المغاير الذي تتطلبه الاستجابة للأعمال الجديدة تلك المسافة هي التي تحدد طبيعة العمل الأدبي وفقاً لمقتضيات جمالية التلقى: فكلما تضاعفت المسافة بحيث لا يكون وعى المتلقى مطالباً بأى تغيير في إفق التجربة الغير معروفة لديه، كلما اقترب العمل من المجال الاستهلاكي، أو القراءة الخفيفة (نفسه ص ١٤-١٥).

وخلافاً لعلم اجتماع الفن والأدب الذي يعين القيمة الجمالية بلغة أيديولوجيا مُنتج العمل، وبلغة التفاعل بين أيديولوجيا المتلقى والنص مثلما يذهب هاد جينيكولانل، تعادل جمالية الاستقبال بين القيمة ونوعية الاستجابة، متجاهلة مسائل القصدية، أو إمكانية استغلال النص. ولكنها لا تتردد إلى النسبية أو الذاتية المطلقة، طالما تفسر القيمة باعتبارها بناء تاريخياً متراكماً تكون بفعل جمهور المتلقين المتعاقب.

وهناك نقطة ضعف من تقرير ياوس فوفقاً له، يتمثل الإبداع الذي يربك التوقعات ويتحداها في الشكل الأدبي وحسب، كما يبدو ذلك في تناوله لفلوبير (١٨-١٩١٧، ١٩٧٠)، تحديداً، ولكن يجوز بالتأكيد توسيع هذا المفهوم ليشمل تمثل الأفكار، والحبكة والسرد وما إلى ذلك، مما يشتمل عليه الشكل الأدبي. والسؤال الذي يطرح هو ما إذا كان هذا تقديراً ملائماً لما يتضمنه التقييم الجمالي أم لا، ويظل الحكم هنا نسبياً مع أنه لا يقوم على أسس ذاتية، ذلك لأنه يفتقد المصدقية خارج إطار جمهور المتلقين الذين يتلقون العمل. وليس هناك مجالاً للشك في أنه لا توجد مقومات إنسانية عالمية تتجاوز التاريخ قد تفسر بقاء كثير من الأعمال على مدى القرون، أو عبر الثقافات. ولربما اعتبرت هذه الأعمال كإنجاز يواصل تحديه للتوقعات بل ينطوى على احتمالات لتحديات مغايرة للأجيال القادمة وذلك نتيجة لبنيتها المركبة.



ومع أنه ينبغي على علم الجمال أيما كان منهجه أن يختص بجمالية التلقى (طالما أن القيمة لا يحددها سوى من يقومون بتلقى العمل). ومع أن تحليل ياوس يسمح لنا بفهم التلقى باعتباره ذو توجه أيديولوجي (ذلك لأنه تحدد بإطار أفق التوقعات القائم)، تظل جماليات التلقى تمثل تناولاً منحازاً للتجربة الجمالية والتقييم الجمالي. كما تظل فكرة «الارث العظيم» لا تمثل أى إشكالية ما دمنا نغفل عن الممارسات الأيديولوجية التي تنتج الأعمال الفنية فى نطاقها (أى سوسيولوجية الإنتاج الأدبي)، وهى الظروف والممارسات التي تحدد الأفراد والمجموعات بوصفها الجمهور المتلقى، وبالذات الأفراد الرئيسيين بين جماهير المتلقين الذين يقع على عاتقهم تشكل الإرث الأدبي والحفاظ عليه (ويدخل ذلك فى نطاق علم اجتماع التلقى والنقد). ولا يدحض هذا النقد وجهة نظر ياوس فى أن القيمة تكمن فى تحويل التوقعات، ولكنها تؤكد أن التقاء التوقعات والنصوص يتألف على نحو تاريخي وعارض، ومع ذلك تظل هناك حاجة إلى البحث عن كيفية وأسباب اصطدام بعض الأعمال بالمتلقين فى ظروف معينة، ولماذا يكون مثل هذا الصدام "مرضياً" على المستوى الجمالي.

وقد أشرت بالفعل إلى عمل بورديو عن التحليل الاجتماعي للتذوق فى الفصل السابق. وكما أسلفت القول، كان هدف بورديو استبدال علم الجمال التقليدي (نسبة إلى كانت) "بجمالية شعبية"، فجاء عمله دراسة لكافة الأمور التي أفتقدها تفسير ياوس. فقد أشار بورديو إلى عملية إفران متلقين متباينى التوجهات نتيجة عمليات تاريخية واجتماعية ملموسة، والصلة الوثيقة بين تباين الأذواق وعلاقات القوى الاجتماعية والثقافية (بورديو، ١٩٧٩). كما يظهر بورديو كيف عززت نظريات الفن المهيمنة فى المجتمع الغربى التقسيمات الاجتماعية، حيث تشكل جزءاً من "الرأسمال الثقافى" الذى يعمل مثقفوا الطبقة السائدة على نشره، ذلك لتمايز بين ذاتها والطبقة المستضعفة (وكذلك فى صراعها مع القطاع المهيمن بين أفراد طبقتها التي تتفوق فيما تمتلكه اقتصادياً وليس ثقافياً راجع جرانهام ووليامز ١٩٨٠، ص ٢١٩). فإن كانت هناك إمكانية توفر نزعة جمالية "موضوعية"، تبتعد عن الاهتمامات العملية، فيرجع ذلك إلى ظروف الحياة الموسرة للطبقة السائدة والتي تكسبها "بعد موضوعى أو ذاتى حياى الاحتياجات العملية"، (بورديو ١٩٨٩) ذلك بإرجاء الضرورة الاقتصادية أو إزالتها. وتغدو إمكانية وجود تذوق جمالى من هذا القبيل، بمعاييره الخاصة مرهون بالطبقية ومنحاز. ومن ناحية أخرى، ترفض "الجمالية الشعبية" مبدأ "الموضوعية". وتُخضع الطبقة العاملة الشكل للوظيفة والمادة فهم ينتمون إلى الجماعات المسودة فى المجتمع، الذين قد تم اقصاؤهم عن عملية اكتساب البعد الجمالى.

فالعمل بالنسبة لهم لا يتحقق وجوده بمجرد التفوق في أداء وظيفته التمثيلية، بل يتحقق بتمثيله لما هو جدير بالتمثيل، فتغدو وظيفته التمثيلية خاضعة لوظيفة أرفع، تعمل على حصد الواقع وتكثيفه، حينما يكون جديراً بالتخليد. (بورديو، ص ٢٤٦، ١٩٨٠).

ويعرض بورديو أمثلة من التقييم لصور ضوئية ذهب بأنها تتأسس دوماً على معايير تتجاوز نطاق التمثيل مشيراً لما وراءه:

وهكذا تثير صورة المحارب المقتول أحكاماً، وسواء أكانت إيجابية أم سلبية، فهي دائماً استجابات لواقع الفكرة الممثلة، أو إلى فاعليتها التمثيلية، فالمتوقع من الصورة إثارة الرعب من الحرب أو شجب أهوالها بمجرد إظهارها. (نفسه، ص ٢٤٤).

ووفقاً لمعايير الجمالية الخالصة يعد البعد الجمالي التمثيلي "خيراً مثالاً للهمجية" (ص ٢٤٦) لأنه ينتقص من قيمة الأعمال الفنية لتغدو من عادات الحياة، ليرتد الشكل إلى الحياة الانسانية.

وبالفعل، نتفق مع بورديو فيما يشير إليه بأن الأخذ بمبدأ الفن "الخالص" الذي اكتسب شرعية عالمية، إنما يربط بنزعة طبقية ويشكل موضع صراع بين الطبقات، حيث يستخدم كأداة للإبعاد و"التمييز" ضد من هم دونهم. وعلى الرغم من أن هناك عدة مشكلات بخصوص تصنيف بورديو للجماعات، وفيما يخص تحويل هذا التصنيف من فرنسا إلى بريطانيا أو إلى أي مكان آخر (راجع مقالة ماري دوجلاس النقدية ١٩٨١). فالتحليل الاجتماعي "للحكم" وفقاً لهذا المنهج يضع الجمالية التقليدية ذات النزعة للتعميم، رهناً للمساءلة. ولكنه لا يستبدلها بجماليات أخرى. كما ذكرت من قبل (ص ٢٠) أنه بالكشف عن نشأة علم الجمال التقليدي وفاعليته الأيديولوجية لا يعمل على إلغاءه. على العكس، لو توفرت الأسباب التي تدعونا إلى الأخذ بخصوصية الجمالي، فيصعب على الجمالية الشعبية إفادتنا بذلك، لاختزالها الفن بإرجاعه إلى عوامل خارجية، وفي هذا الصدد قد يكون تعليق بورديو بأن البحث عن خصوصية الجمالي يدعم التمييز الثقافي الطبقي، ولكن تشير ماري دوجلاس بأن بورديو لم يكشف عن العجز المعرفي لنظرية الحكم الجمالي بقدر ما هاجم استغلالها لغايات اجتماعية. (دوجلاس ١٩٨١، ص ١٦٤). ويظل تساؤلنا يدور حول السمة الخاصة للتمييز الجمالي (البرجوازي). وبوصفه أحد أنواع جماليات التلقي (وهذا مدخل يدرك الحكم الجمالي وفقاً لمن يقوم بالحكم). يشتمل نقد بورديو على نقاط الضعف التي تنطوي عليها

نظريات التلقى بل يكاد يكون شبيهاً لأي تحليل اجتماعي اختزالي. فقد أخفق في الإجابة عن السؤال الدائم حول الطبيعة الخاصة للخبرة الجمالية، لأنه لم يعره اهتماماً.

وهناك نموذجٌ ثالثٌ يواجه المنهج النقدي للتحليل الاجتماعي للفن والجمالية، فبينما يؤكد البنية الاجتماعية والأيدولوجية للفن، فهو يحاجي بأن الفن أو بالأحرى الفن "الجيد" يتجاوز ظروف إنتاجه. ويمكن تجنب مأزق الاختيار بين جمالية مثالية لا نقدية، والتحليل الاجتماعي الاختزالي وذلك بإيثار بعض مفاهيم الاستثناء المعنية بالفن تحت ظروف خاصة. وفي هذا الصدد أود دراسة كيفية استخدام هذه الاستراتيجيات في نظريات كل من لوكاتش وماركوس وألتوسير، وعلماً بتباينها التام.

ويعرض لوكاتش في كتابه **التاريخ والوعي الطبقي** تشدُّر التفكير والتجربة في ظل الرأسمالية. ويبيِّن كيف أن مجتمعنا يتأسس على توثين السلعة حيث يؤدي تقسيم العمل إلى إمداد أفراد برؤى متشذرة تسعى للتشبيء، ذلك لعجز الأفراد عن تفهم مجتمعهم في كليته، أو إدراك واقع علاقاته والبنى التي تتأسس عليها. فقد طور لوكاتش تحليل ماركس في كتابه **رأس المال الخاص** بسيطرة النمط السلعي، ليستخدمه في نقد الوعي. ويذهب لوكاتش أنه أصبح من الصعب بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في ظل الرأسمالية -سواء أكانوا من البرجوازية أم من طبقة العمال- أن ينفذوا إلى الأشكال الظاهرية كي يدركوا العمليات الاقتصادية ومحددات هذا التفكير. وعلى خلاف البرجوازية، نجد لدى الطبقة العاملة اهتماماً موضوعياً للتغلب على التشبيء حيث أن التوثين السلعي والتشدُّر لا يخدمان مصالحهما. (نفس المرجع ص ١٤٩). فمهمة الطبقة العاملة هي إعادة اكتشاف "الكلية" أي البنية التحتية ومنطقها. وبالنسبة للوكاتش كما هو بالنسبة لماركس فهناك عوامل مادية واقتصادية أساسية، يمكن تبين أثرها في إنتاج أشكال خاصة من الوعي في المجتمع البرجوازي. وأوضح لوكاتش أنه يمكن إدراك الكلية عبر "وسائطها" أي العملية التي من خلالها تنتقل البنى التحتية في ضروب للتفكير (وهنا كما هو الحال في أماكن أخرى، يقف معارضاً بشدة لأية محاولة لإدراك الكلية وكأنها معرفة بديهية، تتم دون وسائط، وهو فيما بعد يرى أن ذلك يؤدي إلى عقلانية الفكر الفاشي ومثالية الكليانية الزائفة) (راجع لوكاتش ١٩٨٠) وعلى هذا فتطور الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة هو اكتشاف الضروب القائمة بدور الوسائط التي تخفي العلاقات الفعلية بكافة أنواع التشبيء الجمالية التي تجعل الشيء المعنوي مادياً.

أما عمل لوكاتش المتأخر عن الجمالية والأدب الذي شغله -خلال معظم ما تبقى من حياته منذ نشر كتابه **التاريخ والوعي الطبقي** في ١٩٢٣ حتى وفاته، لما يقرب من

خمسين عاماً بعدها، يعتمد على مفهوم "الكلية" الذي يقف معارضاً للتشبيء. فالأدب الجيد هو الذي يصور الكلية، ومن ثم فهو الأدب "الواقعي" بمدلول لوكاتش الخاص. حيث يقيم الفن الواقعي الصلة الضرورية بين المظهر الخارجي والواقع وتمثل هذه الصلة العلاقات والبنى الفعلية للمجتمع في شكل خيالي وعلى خلاف الأدب الملتزم بالمذهب الطبيعي، الذي يكتفى بالوصف من خلال تفصيلات دقيقة، دون التوغل في المقومات الدفينة المحددة للحياة الاجتماعية تسعى النزعة الواقعية إلى تقديم "النموذجي" ليكشف عن القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع (راجع على سبيل المثال لوكاتش ١٩٧٠). وتعرضت أعداداً كبيرة من اطروحات لوكاتش وفرضياته للنقاش والجدل على نطاق واسع ومن بينها: مفهوم الواقعية ذاته، ورفض الاعتراف بالفن الحدائي بوصفه شكلاً يعبر عن التزام سياسي وفني، والمفاضلة بين بعض المؤلفين دون سواهم وما إلى ذلك. والمسألة التي أود تناولها هنا هي طبيعة الفن التي تشكل أساس عمل لوكاتش والتي تبرز الفن أو الأدب باعتبارهما يهيئان أدواراً قادرة على نقد الرأسمالية ومواجهتها.

وحتى في كتابه **التاريخ والوعي الطبقي**، الذي جاء عملاً في السياسة والفلسفة لم يهتم بالجمالية ويطرح لوكاتش الدور الخاص الذي قد يقوم به الفن في وعي الطبقة العاملة. وفي سعيه لتحقيق الرؤية المتناسكة الكلية، يقول لوكاتش (١٩٧١، ص ١٣٧):

نحن بصدد موقف... لا ينبغي السعي إليه في ثمة بنية أسطورية متجاوزة، فهو ليس أمراً يتعلق بالروح، أو حينياً كامناً في الوعي، بل يتوفر له مجال للنشاط الفعلي والأثر الملموس وهو ما يحمله لنا الفن.

ثم يعرف لوكاتش أهمية النظرية الفنية لمبدأ الفن كما يلي:

مبدأ الفن هو خلق كلية قائمة يحققها الشكل بتعيينه المحتوى الكامن في قوامه المادي. ووفقاً لهذا الرأي، بوسع الشكل إزالة العلاقة العارضة التي تربط الأجزاء بالكل، مرحلة التعارض السطحي بين الصدفة والضرورة. (نفسه)

ويواصل نقده لهذا المفهوم للفن في أعمال شيلر وهيغل وفيخت **Fichte**، وكلهم يوضحون الحاجة إلى رؤية كلية في مواجهة التشذير المتزايد. ويرى لوكاتش أن نظرياتهم الخاصة بالفن غير وافية، لأنهم يحولون عملية الإبداع إلى "أسطورة" (ص ١٤٠) بدلاً من السعي لتحقيق المهمة الفعلية وهي الاستدلال على وحدة الموضوع المتشذر. وتبدو أحجيته

هنا موجزة، ثم يتخلى مباشرة عن مسألة الجمالي، لذلك لا يتضح موقفه إزاء ذلك الموضوع. ويبدو في سياق أطروحته كأنه يقف ضد الكليات الزائفة، التي لا تتأسس على تحليل ملائم للفن أو الإبداع، ولكنها تناشد الجمالي للخروج من مأزق، فهو أقرب الحلول الظاهرة لمشكلة التشذرن، ويذهب لوكاتش: "أن الصياغة الجمالية، في أشمل صورها، يمكنها إنقاذ (كافة تفصيلات الحياة) من الآثار المدمرة للميكنة والتشبيء". (نفسه، ص ١٣٩). ومن ثم يفسر لوكاتش هنا الرؤية الكلية للفن كرد فعل للوجود المتشبيء، بينما استبعد المفاهيم الخاصة التي تفسر الكلية. ومع ذلك لا ينكر لوكاتش إمكانية الفن لإنتاج كلية صحيحة، وكما رأينا يعتمد كل عمله الأخير على هذه الفرضية.

ويمكننا تناول المسألة الخاصة بإمكانية الفن على تمثيل رؤية كلية في مجتمع متشذرن، من جانبين: أولهما الحاجة إلى تفسير الأوضاع التاريخية الخاصة والتي من خلالها يمكن للفن أو لفنانين معينين أن يصلوا إلى هذه الرؤية. وثانيهما: وهي مسألة بالغة الأهمية تتعلق بطبيعة الفن القادر على توصيل تلك الرؤية. يهتم لوكاتش اهتماماً كبيراً بالجانب الأول، يذهب لوكاتش -على سبيل المثال- أنه في مرحلة متقدمة من التطور الرأسمالي تمكن الكتاب من إدراك طبيعة مجتمعاتهم وتعريفاتها. (راجع لوثل ١٩٨٢، ص ٧٣). حتى في هذا الأمر توجد بعض المشكلات، فعندما يحاجي لوكاتش (مستعيناً بآراء انجلنر بوصفه مرجعاً يؤكد ما يذهب إليه) أنه حتى بالنسبة إلى المشاركين غير التقدميين، من أمثال بالزاك ذى التوجه الملكي والرجعي فمن حقه الإدلاء برأيه الخاص في الرؤية الكلية. وكما أشار لاثل (١٩٨٠، ص ٧٤) فإن هذا القول يتعارض مع وجهة نظر لوكاتش، التي عبر عنها في كتابه **التاريخ والوعي الطبقي** ومفادها أن التضامن مع البروليتاريا في موقفها شرط لتحقيق الواقعية والتوصل إلى الحقيقة. وفي حالة صعود الرأسمالية، ربما يكون المعادل للموقف السابق هو التضامن مع البرجوازية الثورية الناشئة، ولكن بالطبع لا يجب تدعيم المدافعين عن النظام القديم. ويذهب لوكاتش بأن بعد اندماج مؤسسات الحكم البرجوازي في ١٨٤٨ لم يعد الإمكان إنتاج روايات واقعية عظيمة في الغرب، فالرؤية الكلية التي تقوم بعمل ثوري للإطاحة بالمجتمع القائم أصابها التشتت، واستبدلت بالتفكير المحافظ الشديد التشبيء للطبقة الحاكمة الجديدة.

ويمدنا ذلك ببعض الأفكار الهامة لتحليل الأدب النقدي وكذلك الأدب الاجتماعي، وهي تأخذ بضرورة استيعاب شروط الوعي النقدي في علم اجتماع الأدب. ولكنها لم تأخذ بذلك مأخذ الجد، فلم يحرز مشروع علم الاجتماع إنجازاً لعجز لوكاتش عن توفير بيان منهجي لكيفية إنتاج المؤلفين أو لإنتاج الرواية ويعمل على تحليل الوضع الطبقي للكتاب الواقعيين

والوعى التاريخى الخاص بهم. ولم يوضح لماذا يسمح أسلوب الإنتاج الأدبى فى أوقات بعينها وظروف اجتماعية معينة بتغيير الوعى النقدى، ويؤدى بنا ذلك إلى النقطة الثانية.

وبالفعل لم يُجب لوكاتش عن التساؤل الدائر حول فريدة الفن بوصفه خطاباً للتعبير عن الوعى النقدى الواقعى. وقد حاجى بعض المعلقين أن إيمانه بدور الفن فى القيام بهذه الوظيفة، يرجع إلى كتاباته عن الفن فى مرحلة ما قبل الماركسية (وعلى وجه الخصوص كتابات الروح والشكل ١٩٧٤، ونظرية الرواية ١٩٧١ ب). والتي يعيد فيها إنتاج الرؤية المثالية والرومانسية للفن، باعتباره "المستودع المتميز لقيم الإنسان الأصلية" (لافل ١٩٨٠ ب، ص ٧٤، وراجع أيضاً ليشتم ١٩٧٠، ص ٩٤، ٩٥). وهكذا يكون الاعتقاد بأن الفن يعمل على إنتاج معرفة بالواقع افتراضاً غير مدروس على نحو كاف فى عمله المتأخر على الرغم من أن الواقعية كانت قد اكتسبت تعريفاً شديداً المادية. وأياً ما كان السبب، فيفتقد عمل لوكاتش أى دراية عن خصوصية الفن (على الرغم من أن عنوان آخر أعماله عن علم الجمال) تعلق سبب احتوائه على مضمون سياسى وتقدمى كامن فيه. وليس هناك محاولة الدفاع عن رؤيته المحدودة التى قيدت تحليله فى إطار الأعمال التقليدية "العظيمة".

وحتى ماركوز لا يتردد فى استثناء الجمالى بوصفه يخلو من تشوهات المجتمع الرأسمالى، ورحب بالفن لقدرته على تخليص الوعى من معاناة الكبح والقمع. وبدأ فى إحدى مقالاته المبكرة بانتقاد "المنحى التقريرى" للثقافة، الذى يقوم بطريقة أو بأخرى بتعزيز وتأييد وجود نظام غير عادل، وطرح ماركوز فى مقابل ذلك الثقافة النقيضة وبوسعها منازعة المجتمع فى قضاياها (ماركوز ١٩٦٨). وفى كتابه **أيروس والحضارة** ١٩٦٩ يتبع شيلر فى التأكيد على طبيعة الفن باعتباره لعباً. ويطور هذا الرأى لمفهوم الفن بوصفه قادراً على التوفيق بين مبدأ اللذة ومبدأ الواقع (نفسه ص ١٥٦). وفى مجتمع يتأسس على الكبت يصبح الفن العامل الذى يتيح الحرية، بل قد يكون العامل الممثل لها.

يكمن خلف الشكل الجمالى التآلف المكبوح بين الحسية والعقلانية كما يكمن الاحتجاج الدائم ضد تنظيم الحياة بمنطق الهيمنة كما يكمن نقد مبدأ الأداء. (نفسه، ص ١٢١).

وفى آخر الأمر، يظل الفن حتى الآن يمثل المعارضة (ص ١٢١) بينما لازال عزل العنصر الجمالى يشكل خطورة، ذلك لإستمرار الفصل بين التجربة الفنية، والتجربة الحية فى العالم. وفيما بعد تمكن ماركوز من تعيين ثقافة معارضة حقيقية (وإن كان ذلك بشكل موجز)، تتواجد فى الفن وأسلوب الحياة الذى أوجدته الحركة الطلابية. (ماركوز ب ١٩٦٩).

لا نجد في أي من هذه الأعمال جهداً لتطوير نظرية غير مثالية للتجربة الجمالية. فحتى العودة إلى شيلر تعني إنكار مبدأ التاريخية، وكذلك النقد الهيجلي للأنواع الجمالية الذي اعتمد عليه لوكاتش قبل تحوله للماركسية. وبالنسبة لماركوز يظل ما هو جمالي معياراً إنسانياً عالمياً. وفي آخر أعماله **البعد الجمالي** (١٩٧٨) يؤكد بتحدٍ واضح استقلال الفن عن علاقاته الاجتماعية، وقد قدم مقالة باعتبارها نقداً للمعتقد الماركسي التقليدي. ويذهب ماركوز بأنه على الرغم من نوازه الإيجابية يظل الفن قوة مناوئة (ص ٨)، محدثاً لغة تعبر عن تجربة ذات اختلاف جذري (ص ٤٠)، وهكذا ينتقد الفن المجتمع الذي ينشأ فيه. وتتأسس أطروحته على فكرة تمتع الفن بقدر كبير من الاستقلال عن العلاقات الاجتماعية (ص ٩). يتجاوز البعد الجمالي عملية إنتاج الفن، ومع ذلك لا توجد أدنى محاولة لشرح كيفية تحققه وبدلاً من ذلك، فتقدم لنا احكام من هذا القبيل: حيث أن الفن يتناول حقائق عالمية غير مرهونة بتاريخ زمني، فهو يحتكم إلى وعي لا يخص طبقة بعينها، بل يناشد وعي البشر، بوصفهم كائنات تتفق في النوع، وتعمل على تنمية كافة طاقاتها التي تعمق إحساسها بالحياة (ص ٢٩). فالمنطق الكامن في العمل الفني ينتهي بمثل منطوق آخر أو حاسية مغايرة، تتحدى التفكير العقلي أو الحاسية المشككة من المؤسسات الاجتماعية السائدة" (ص ٧).

ومثلما الحال في كتابات ماركوز المبكرة، فنفتقد تحليل دقيق لإنتاج الفن باعتباره أيديولوجيا تنتج بدورها نقداً للأيديولوجيا في ظل الظروف القائمة. وفي هذه المقالة الأخيرة، لا توجد أية إشارة لتحول الفن في ظل الأنظمة المتغيرة والتشكلات الاجتماعية المتباينة. وعند تناول مسألة القيمة الجمالية كانت أطروحات ماركوز إما غير مباشرة أو ميتافيزيقية.

أعنى بالأعمال "الأصيلة" أو "العظيمة" تلك التي تحقق معايير جمالية سبق تعريفها كمقوم للفن "الأصيل" أو "العظيم". وأدعم دفاعي عن هذا الرأي بالتأكيد على أنه عبر تاريخ الفن الممتد، وبرغم تغيرات التدوق، هناك معيار يظل ثابتاً (ص ١٠).

ينشأ التشكل الجمالي وفقاً لقانون الجمال، وتعد جدلية الإيجاب والسلب والمواساة والمحنة. هي جدلية الجمال (ص ٦٢).

فالدفاع هنا عن استقلالية الفن ومعيار الحكم الجمالي قد تم بمجرد التأكيد عليهما. فبينما يعترف ماركوز بالطبيعة الأيديولوجية للفن، وكذلك صلته بعلاقات الإنتاج التي فيها (على سبيل المثال ص ١٠٥) فهو يتخاذل أمام الاجتهاد في تطوير علم جمال اجتماعي، ويحتمي بالمقولات المثالية الخاصة بالجمالية التقليدية.

وفي النهاية أتحوّل إلى التوسير الذي يستثنى الفن من الحتمية الاجتماعية، وفيما يخص المشكلة المتعلقة بالفن وإمكانية اعتباره أيديولوجية محضة، أم اعتباره أداة لإنتاج المعرفة، فيلجأ التوسير لحل تلك الإشكالية بالمساومة والجدل ليفيدنا بأن الفن يحتل موقعاً متوسطاً بين هذين الرأيين. (راجع التوسير ١٩٧١ ب). فالفن لا يمنحنا معرفة بالعالم، ولكنه يجعلنا "نستشعر حقيقة أيديولوجيا هذا العالم" (نفسه، ص ٢٠٤) كما يمارس الفن تأثيراً أيديولوجياً، ويظل على علاقة وطيدة بالأيديولوجيا، حتى أنه:

من الصعب التفكير في العمل الفني، وفي خصوصية تواجده الجمالي، دون أن نأخذ في الاعتبار علاقته المتميزة بالأيديولوجيا، أعنى بذلك **التأثير الأيديولوجي المباشر والذي لا مناص منه.** (التوسير ١٩٧١ أ، ص ٢٢٠، التوكيد في الأصل).

وبما أن الفن لا يمدنا بالمعرفة فحسب، فهو ليس أيديولوجياً أيضاً، ويقول التوسير: "لا أضع الفن الحقيقي ضمن الأيديولوجيات" (١٩٧١ ب، ص ٢٠٢). وتبدو هذه محاولة لتوضيح خصوصية الفن بالنص على أنه يقع بين المعرفة والأيديولوجيا، مع الامتناع عن اختزاله في أي منهما. ويبدو هذا غامضاً وغير مرضٍ في سياق النظرية التي تصر على التمييز الواضح بين العلم والأيديولوجيا. عندئذ يصعب فهم القصد وراء التأكيد بأن الفن "يجعلنا نرى" الأيديولوجيا (١٩٧١ ب، ص ٢٠٤)، وعلى أية حال ربما نظل نتساءل إن كان ما نراه أهو في حد ذاته علمي أم أيديولوجي. وفيما يخص نظرية علم الجمال يفضى ذلك إلى معاودة الاعتراف بمساءلة خصوصية الفن وتجنبها في آن، ذلك عبر اكتشاف اعتباطي لمجال فكري أو معرفي يتوسط النقيضين، ويتم تعريف خصوصية الفن بموجبه، ولكن يظل هذا التعريف لا وجود له ولا تدعمه حجة تخرج عن إطار هذا التعريف. وتبدو تلك التسوية غامضة على نحو مذهل بالنسبة لتحليل التوسير الذي يتسم عادة بالصراحة وكذلك يتسم اعتماده على مصطلحات مثل "رؤية" و"إدراك" و"استشعار" (التي يرجع إليه الفضل في وضعها داخل علامتي اقتباس (١٩٧١ ب، ص ٢٠٥). وإذا تناولنا القيمة الجمالية على انفراد فإن هذا لا يجعلنا نطمئن إلى أننا يمكن أن نكتشف هنا نظرية محايدة في الفن: و"الفن" (أعنى به الفن الأصيل، وليس أعمال المستوى المتوسط أو العادي) لا يهبنا معرفة. (نفسه، ص ٢٠٤) وهناك إغفال للإشكالية التي تنشأ عن محاولة تصديق الفن "الأصيل" أو الفن "المتوسط". بصفة خاصة تخدم تعليقات التوسير عن الفن في هذه المقالات في تأكيد الرأي القائل بأن الوسيلة لحل إشكالية العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الجمال لا تتحقق بمجرد استثناء الفن من عمليات الحتمية الاجتماعية.



والاستجابة الرابعة والأخيرة للتحدي الذي يواجهه التحليل الاجتماعي تكون بتقبله عن طيب خاطر، وتعمل على تطوير نظرية جمالية تستعين بالتحليل الاجتماعي. وتعد المداخل المادية لخصوصية الفن أمثلة لهذا العمل، لأنها على وعى بالإنتاج الاجتماعي والتلقي في الفن، كما تحاول تفسير الطبيعة الخاصة للفن، وسوف أخذ بعين الاعتبار بعضاً من هذه الكتابات في الفصل الخامس. وفي غضون ذلك، سوف أختتم هذا الفصل بالتعليق على إخفاق المداخل الأخرى التي إما تعمل على إذابة الجمالي في الاجتماعي، أو تنكر صلة علم الاجتماع بما هو جمالي، وذلك لكونها غير قادرة على فهم مشروع التحليل الاجتماعي، أو لأنها تعد الفن استثناءً. وقد حاجت بأن كل هذه الأساليب غير مشروعة كما أنها لا تساعدنا على التوصل لإنماء جمالية اجتماعية.

وتعد العلاقة بين القيمة السياسية أو الأيديولوجية وما ظلت أطلق عليه "القيمة الجمالية" واحدة من أكثر الصعوبات التي تواجهنا حتى الآن. ومع أنني قد وقفت ضد حذف الاثنين أو اختزال ثانيهما في أولهما، إلا أنه يجب التأكيد على أهمية فهم الطبيعة الأيديولوجية للفن التي أظهرها إيجلتون وهادچينيكولا وآخرون. عندئذ تكون المشكلة هي تقرير ما إذا كان هناك نوعان من القيمة في الأعمال الفنية إحداهما داخلية تتصل بالقيمة الجمالية، والأخرى خارجية تتصل بالقيمة السياسية. وإذا كان الأمر كذلك، فما هي العلاقة بين الاثنين؟ وسيكون الرد المبسط لذلك أن القيمة السياسية لنص أو لأي عمل لا علاقة لها على الإطلاق بميزته الجمالية. وفي ذلك اغفال لأهمية الأطروحة التي تؤكد على حتمية الموضوع الأيديولوجي والتاريخي لكافة المتلقين، كما تظهره مناهج علم التفسير، وعلم الاجتماع النقدي والماركسية. ربما ينقصنا هنا التمييز الواضح الذي اقترحه بورديو بين الأسلوبين للنظر إلى الفن، والأهم من ذلك، ربما تكون المظاهر الخارجية أو الوظيفية "للنزعة الجمالية" أكثر خفاءً وغموضاً. وبالتأكيد، يصعب تبين نوعية التجربة الفنية التي يعرفها بيكر لو كان الغرض منها هو تجاوز الواقع الاجتماعي والوجودي للممارس. فكما أشار جيرمي هوتورن "لم يكتشف بعد أسلوب مرض لتحديد ما يميز بين القيمتين الجمالية واللاجمالية" (١٩٧٣، ص ٣٦). وسأتناول في الفصل القادم قضية العلاقة بين القيمتين السياسية والجمالية في محاولة للتحقق من إمكانية تحديد مثل هذا التمييز.

## الفصل الثالث

### القيمتان السياسية والجمالية

وقد تعرض مفهوم القيمة الجمالية مؤخراً لأزمة من نوع ما، وذلك بصرف النظر عن رد الفعل النقدي لعلم اجتماع الفن. فتزداد الصعوبة في تبرير أي اعتقاد بوجود "معايير موضوعية" لتقييم الأعمال الفنية أو الدفاع عنها فقد بات المدافعون التقليديون عن الخاصية الجمالية موضع هجوم في الأوساط الفنية ذاتها. وذلك لسياساتهم وممارساتهم المنحازة. وعلى سبيل المثال ما يدور حالياً من جدل حول سياسات الاقتناء التي تتبعها صالة عرض تيت **Tate**، حيث استهل ديفيد هوكنى - الهجوم على مدير الصالة (١٩٧٩) لتفضيله الفن غير التمثيلي مما أثار بعض القضايا الهامة عن أسس التقييم، (راجع كذلك رد نورمان ريد ١٩٧٩، والمراسلات التي وردت في صحيفة الأوبزرفر عدد ١٨ مارس ١٩٧٩). وقد انتقد أندريه برايتون (١٩٧٧) الناقد الفني صالة عرض تيت **Tate** أيضاً لما تعرضه باعتباره الفن الرسمي وهو اختيار عشوائي لجماعة مختارة من الناس. وقد تزايدت مثل هذه الانتقادات لمتحف الفن الحديث في نيويورك (راجع والش وبدنكان ١٩٧٨). فقد تعرض وضع الجيل الطليعي وأنصاره في المتاحف وبيوت النشر وأماكن أخرى إلى حلقة مستمرة من النقد اللاذع؛ ويعد استحواذ متحف تيت **Tate** على أحجار (قرميد) كارل أندريه، من أكثر الأمثلة المعروفة (راجع على سبيل المثال مقال صحيفة **الجارديان** عدد ٢ فبراير ١٩٨٠ عن ألان بوبيس الذي عين مديراً لتيت **Tate**، وكان عنوان المقال "لا ضمانات لبيع الأحجار أو التخلص منها"). وتتعرض في الوقت الحالي الكلية الملكية للفنون أيضاً للنقد من اتجاه آخر بعد إصرار الحكومة على أن تولى الكلية عناية أكثر لاحتياجات الصناعة (راجع مقالات **الجارديان** عدد ١٤ نوفمبر ١٩٨٠، والأوبزرفر عدد ٢٢ مارس ١٩٨١، وملحق **التايمز** عن التعليم العالي عدد ٢٧ مارس ١٩٨١). وكذلك انتقد المركز البريطاني للفنون أيضاً على صفحات الجرائد إضافة إلى الصحف المتخصصة نظراً إلى اتجاهه المحافظ ونخبويته وممارساته المنغلقة إضافة إلى عدم مراعاته للرأي العام (راجع ستكف ١٩٨١، وانس ١٩٨٠، بارسون ١٩٧٩، كريج ١٩٧٩).

ويحتل السؤال الخاص بماهية القيمة الجمالية، موضعاً مركزياً في هذا السجال. وفي احتدام مثل هذه السجالات ما يوحى بزعة، الثقة في الأجوبة التي كانت

تستخدم فيما قبل للردع. فلم يعد من السهل التمسك بآراء لا تقبل المناقشة عن الفن الجيد الذي نتعرف عليه فور مشاهدته، أو عن القادرين على التعرف على هذا الفن الجيد. كما يصعب التسليم بعدم وجود مشكلة قائمة عند اقتناء اللوحات أو توزيع المنح على المؤلفين، أو دعم الفرق المسرحية إلخ.. لأنه فيما يتعلق بسياسات وممارسات النخب الثقافية فقد تم الكشف عن التحيز المفرط للقائمين عليها بينما تعمل المفاهيم الرسمية المتداولة فيما يخص "الجودة فى الفنون" على محاربة دعم الفنون الإثنية على سبيل المثال؛ ففى معظم الأحيان لا تتفق الفنون الإثنية والمعايير التقليدية للتقييم (راجع كان ١٩٧٦، ١٩٨١). كما أن المعايير الرسمية لا تأخذ الفن الشعبى فى الاعتبار أو الأعمال التى أنتجت خارج الاتجاه السائد فى الأدب أو الفن فى العالم، مثل السير الذاتية، وكتابات أخرى لكتاب من الطبقة العاملة، والتى نشرها اتحاد الكتاب العمال (راجع أيضاً برايتون وموريس ١٩٧٧). وقد أظهرت دراسة حديثة للمنح التى يعتمدها مجلس الفنون للكتاب أنه فى الاعتماد على مفاهيم غامضة وغير نقدية لإضفائها على "قيمة" العمل و"الكتابة الجادة" ما يخفى -فى واقع الأمر- أساليب منحازة (عند التطبيق، والرعاية وربما عند التقييم أيضاً) يترتب عليها تفضيل بعض الكتاب على حساب الآخرين. ومجلس الفنون على وعى تام بهذه الانتقادات، كما هو الحال بالنسبة للنخب الثقافية التى تنتج الفنون أو تدعمها أو تقدمها. فهناك استعداد لخوض النقاش حول "الخاصية الجمالية"، على الرغم من أن هؤلاء النخبويين يتخذون موقفاً دفاعياً أو متشدداً فى معظم الأحيان.

وقد عقدت **نورية الجامعات الجديدة New Universities Quarterly** الفصلية مؤتمراً فى عام ١٩٨٠ (والذى جمعت أبحاثه ونشرت فى المجلد ٣٥ العدد الأول، شتاء ١٩٨٠/١) وكان موضوعه "التميز والمعايير فى الفنون". وتمثل الأبحاث وجهات نظر متباينة بدءاً من نقد الطليعيين والدفاع عن معايير موضوعية فى التقييم، وامتداداً إلى نقد التكتلات الشللية فى عالم الفنون. ومع أن بعض الكتاب تناولوا قضايا مرتبطة بخيارات وتفضيلات خاصة لمجلس الفنون البريطانى وللمتاحف المهيمنة، ومع أنهم عرضوا مواقف تحليلية متنوعة لكيفية وضع المعايير، فما يجمع بينهم هو اعتقاد شبه متفق عليه بوجود مثل هذه المعايير أو إمكانية تأسيسها.

ويعبر سير روى شاو الأمين العام لمجلس الفنون عن هذا الرأى بوضوح قائلاً:

تأسس مهمة مجلس الفنون فى التوصل لمعايير قيمية... والارتياح فى قدرة المجلس على التوصل إلى أحكام قيمية موضوعية من شأنه إفساد عمل المجلس، خاصة هيئة المستشارين واللجان، إلى جانب موظفيه. (شو ١٩٨٠، ١، ص ٣٣).

ولا ينطوى حديثه على مجرد إيمان براجماتي بالموضوعية، بل حينما يواصل مناقشة التحديات التي تعوق مفهوم "التميز"، يجدها واهية، ويضيف قائلاً:

بالطبع، عند التطبيق العملي عادة ما تحمل الأحكام القيمية مسحة ذاتية ولكن الغرض من هيئة المستشارين هو توجيه النقاش حتى يتجاوز العوائق الذاتية للتوصل إلى حكم جمعي أكثر موضوعية. (نفسه ص ٣٥).

واستطرد قائلاً: "إن إمكانية إقامة مثل هذه الأحكام القيمية يتأتى باجتماع الموهبة الفطرية، والتعليم والتمرس والخبرة" (نفسه، ص ٣٦).

كما دأب بعض المشاركين في المؤتمر على إعادة التأكيد على الفرضيات التقليدية الخاصة بالفن مستخدمين لغة تقليدية وغير نقدية وغدا الروائي شارلز ديكنز بطل هذا المؤتمر (راجع هوجارن ١/١٩٧٠، ص ٢٣-٢٤ هو لبروك ١/١٩٨٠، ص ٨٩-٩٣)، حيث يمكن قياس تجاوزات الأدب "المعاصر" و"التجريبي" وفقاً لمعايير أدبه. وتفتقد الأعمال كلها، الدفاع عن "المستويات" حتى حين توظيف الآليات التحليلية التي تتناول الخاصية الجمالية المستخدمة (وذلك أفضل من الارتداد إلى الأفكار المرفوضة التي تذهب بأن "البشرية تجاهد لفهم ذاتها... سعياً وراء الحقيقة" (هلبروك، ١٩٨٠، ص ٩٣٠) مما قد يعترف بالتأثير الاجتماعي في إنتاج الفن، وتلقيه وتقييمه، وضرورة تبين الصلة الوثيقة الجامعة لتلك العناصر.

وقد أدى الاتجاه السائد لمثل هذه الفروع المعرفية وتقنين الفنون إلى زعزعة النقد النسائي لتاريخ الفن. كما أظهرت جريلدا بولوك وآخرون تدخل اعتبارات النوعية الجنسية في البحث عن "التميز". ويتجلى ذلك بوضوح في الحالة المعروفة الخاصة بالعمل التصويري للفنان دافيد "شارلوت في وادي اوني" **Charlotte du val d'ognes** عام ١٨٠٠ والمعروضة في متحف المتروبوليتان بنيويورك. فحينما عُرف أن امرأة هي التي رسمتها، وهي كونستانس- ماري شاربنتر هبطت قيمة اللوحة المادية والنقدية معاً (راجع هس ١٩٧٣، ص ٤٥، وحول إعادة تقييم العمل بعد هذا الاكتشاف، راجع جرير ١٩٧٩، ص ١٤٢، باركر وبولوك ١٩٨١، ص ١٠٦). وبصفة عامة يقيم فن النساء بشروط مختلفة عن أعمال الرجال سواء يتم ذلك كأمر مسلم به أو عن لا وعي (راجع بولوك ١٩٧٩). فمن جهة، يصر الداعين للحفاظ على المستويات الجمالية على قياس كافة الأعمال بمعيار عالمي واحد، خاصة عند تناول الفنون المحلية والإثنية وأدب الطبقة العاملة، (راجع على سبيل المثال هوجارت ١/١٩٨٠، ص ٢٧-٢٨ عن سائق

التاكسي الذي كان في حاجة للتعرف على قواعد الرسم). ومن جهة أخرى، حينما يتعلق الأمر بالمرأة، وخاصة الفن النسائي، فلسبب ما، تستخدم معايير مختلفة.

ومن ثم، فالدفاع عن "المعايير الموضوعية" من قبل الذين يحاولون الإبقاء عليها، لا يمدنا بالثقة الكافية في قدرتهم على تحديدها أو إثبات موضوعيتها. والمأزق الذي تمر به الفنون لا ينحصر في الحاجة إلى موقف ثابت في مواجهة غزو "التقاليع التجريبية المناهضة للفن"، (دالي ١٩٨٠/٢١، ص ٦٠)، أو غيرها من المواجهات. ولكن تلك الأزمة قد أوضحت التداخلات المتشعبة بين الفن والسياسة. فإن صار "التميز" يعني مجرد الحفاظ على التراث القائم في الفن والأدب، وإيجاد اللغة النقدية للإشادة بالأعمال العظيمة، المتفق عليها مسبقاً، فيمكننا في هذا الحال تفسير اختلاف الرأي بين المدافعين عن التراث -الذين أوجدتهم المؤسسة- وغيرهم ممن يبيغون تحديدها، باعتباره (على حد قول بورديو)، نوعاً من الصراع الطبقي المحتدم في ميدان الرأسمالية الثقافية. لذلك، عند الإشادة بعظمة الكاتب الإنجليزي تشارلز ديكنز، ينبغي معرفة الظروف التاريخية والاجتماعية والطبقية والنوعية لنشأته، والوعي بأن تلك الظروف تتدخل في تأسيس نقاده، كما تؤسس التراث النقدي الذي أنتج ديكنز ودعمه. كما يتبقى معرفة مدى توافق مفهوم "العظمة" مع الأولويات السياسية والإيديولوجية لمن حدد ماهيتها.

وتعتبر إشكالية القيمة طويلة الأمد بالنسبة للعلوم الإنسانية بوجه عام. وتعود إشكالية استقلال القيمة والتمييز بين الواقع/القيمة إلى ويبر -على أقل تقدير. وتظل هذه الإشكالية تلازم المداخل الوضعية، والمداخل المناهضة للوضعية، والواقعية، والماركسية، في سجالاتها حول طبيعة العلوم الإنسانية. وقد قامت عدة مدارس بنقد المنهج الوضعي ونظريته، ومنها علم الاجتماع التفسيري بفروعه المختلفة، مثل الظاهراتية، والدراسات الإثنية، وعلم التفسير، وكذلك علم الاجتماع النقدي بانتمائه الماركسي، وعلم اجتماع المعرفة. فقد تشددت كل هذه المدارس في رفضها الأخذ بمبدأ سهولة الفصل بين الواقع والقيمة، أو إمكانية تحصيل المعرفة بمعزل عن المنظور الخاص الذي أنتج تلك المعرفة، والمصالح المترتبة عليها.

تنتج المعرفة بالتنظير وبإرساء المفاهيم، فهي تعتمد على النظرية ويستحيل علينا معرفة أي شيء كواقع اجتماعي دون أن تكون تلك المعرفة قد سبق صياغتها، ومن ثم سبق معاشتها عبر المفاهيم التي قربتها إلينا. فالنظريات توجه انتباهنا نحو مسارات محددة وتنتهي عن غيرها. إلى جانب ذلك، فالمعرفة تنتج من جماعات مؤلفة، تعمل على

توجيه العالم، كما تؤكد وتجزئ اكتشافاته. فقد بينت لنا الدراسة في مجال علم اجتماع العلوم الطبيعية (راجع فولكاي ١٩٧٩)، أن التقدم في العلم يأتي نتيجة عمليات اجتماعية وكذلك اتفاقات وقرارات ربما تبدو اعتباطية. وفكرة فيبر عن "صلة القيمة" ذات أهمية، لإدراكها الدوافع الأولية التي تدفع بالبحث العلمي، والتي توجهها المصالح والقيم الخاصة. ولكن يبدو أن مفهوم "القيمة المستقلة" الذي طرحه لاتصاله بالمفهوم السابق، أي «صلة القيمة» يصعب الأخذ به، لاستحالة بلوغ مرحلة يمكن فيها حذف القيمة من التقييم.

بداية، فالقيم متضمنة في موضوع البحث العلمي، مثلما يشير لنا ريتشارد برنستاين:

أن الفرضية التي يقوم عليها كل بحث تجريبي، أي ما يقع في نطاق "الوقائع المادية" التي يفترض أنها تؤسس للبحث، هي نتاج لعمليات مركبة للتفسير لها جذور تاريخية. (برنستاين، ١٩٧٨).

ثانياً: تكمن القيم في صميم عملية تفسير المادة عينها، وهي القيم الخاصة بالمفسر في هذه الحالة. وتوضح نظرية التفسير التي تتبع ديلى وجادامر بصفة خاصة، أن المعرفة في التاريخ وعلم الاجتماع هي إعادة تفسير من وجهة نظر المفسر، حيث تعد محاولة التماهي التام مع الموضوع المختار، واستبعاد حقيقة الكيان الوجودي، محاولة صعبة التحقيق.

وقد أثر عمل المنظرين النقديين في علم الاجتماع في تطور نقد المعرفة والموضوعية. وقدم يرجن هابرماس في محاضراته الافتتاحية في فرانكفورت عام ١٩٦٥ وعنوانها "المعرفة والمصلحة" دراسة منهجية عن العلاقة بين أنماط معرفية مختلفة والمصالح التي تدفعها (راجع هابرماس ٩/١٩٧٠) ويرفض هابرماس -مثلما فعل جادامر- الإرث الفلسفي لفكر فلسفة الأنوار، وبصفة خاصة عقلانيته وتجلياته الوضعية اللاحقة، بفصله الزائف للمعرفة عن الاهتمام العلمي. ويتفق في هذا الصدد مع النظريات الظاهرية والتفسيرية التي ترفض أيضاً الموضوعية الزائفة، وتلزم نفسها بالمظاهر العملية للمعرفة. ولكنه يمتد بأطروحاته، لتأخذ مساراً مغايراً عن مقاربات التفسيرية، ويفيدنا بأن علم الاجتماع سوف ينجح في الكشف عن الطبيعة الأيديولوجية لهذه الاهتمامات العملية، لأن العلوم التفسيرية، بعامة، ليست انعكاسية، وليست مهياة لإدراك كيفية تأسيس العلوم بموجب عوامل اجتماعية وأيديولوجية. فمثلما أن للمعرفة الوضعية أو التقنية منفعة أساسية عند تعيين مقتضيات العمل، فهناك مصلحة في التفسير تدفعها الحاجة إلى تحقيق التواصل العملي، خاصة في مجال اللغة. ولا تخلو

النظرية النقدية من التوجهات النفعية بل تتحرك بدافع التحرر من النظام السلطوى. فتنشأ كافة أشكال المعرفة فى إطار علاقات سيادة وقمع، على الرغم من التخفى المتقن لتلك العلاقات وراء دعاوى الموضوعية التى تنتحلها المقاربات التجريبية والتفسيرية.

ولهذا السبب ظل هابرماس وماركوز (وهو كاتب آخر ينتمى إلى تقاليد مدرسة فرانكفورت) متمسكان بإدانتهم القوية لادعاءات العلوم الطبيعية وأوهامها. فبينما تقدم العلوم مادتها بوصفها نموذجاً للمعرفة الموضوعية والعقلانية الغير منحازة، تعمل فى الحقيقة لصالح الوضع القائم والجماعات المهيمنة فى المجتمع. إلى جانب ذلك، تؤدى تلك المزاعم إلى الوقوع فى معتقدات ساذجة عن "القيمة المستقلة" مما يسفر عنه تسخير تلك النظم لأغراض لا عقلانية. ومهما اختلف تفكيرنا عن مناهج العلم الطبيعى فقد أوضح كل من ماركوز وهابرماس، إلى أن تحريكه نحو غايات معينة (مثل صناعات أسلحة نووية على سبيل المثال) لا يمكن أن يكون نتاجاً لعمليات علمية للتفكير المتأنى. ومن ثم، فاعتماد العلوم الطبيعية على الاستبطان الذاتى يجعلها أقل عرضه لمثل ذلك التلاعب، عندما يتبين لممارسيها المقومات المؤسسية، والتوجيه النفعى للعلم فى حد ذاته. وكما يذهب هابرماس (1970/a، ص 53): "فلسفة التاريخ المضللة هى الوجه المقابل للتشبيث بالرأى الأعمى. فالموقف المنحاز الذى تفرضه البيروقراطية يتلائم وتحييد القيمة الذى ينشأ عن إساءة الفهم، نتيجة للتفكير التأملى".

ولو أن المعرفة فى كليتها تتأسس على أغراض منفعية تعجز عن إخفاء غاياتها فى التفكير العلمى، وتظل تلك الأغراض المنفعية تخترق كافة فروع المعرفة، فما الذى يضمن تحقيق الموضوعية؟ وهل يُعرف نقد المعرفة والأيدولوجيا كل المعارف بوصفها منحازة وتنتج فى إطار نسبية فلسفية ومعرفية؟ أعتقد أنه من الأفضل قبل التحول إلى مشكلات فى علم الجمال، أن أنظر بعين الاعتبار إلى الحالة الذهنية لهذا السجال الدائر فى نظرية علم الاجتماع بصفة عامة. فقد رأينا أن المعرفة -وفقاً لهابرماس وآخرين- لا يمكن أن تكون «موضوعية بمعنى أنها تتم وفقاً لزاوية الرؤية أو تنتج فى سياقات عارضة تابعة للمؤسسة (مع أن هابرماس استبقى مفهوم الصدق). عندئذ يكون السؤال عن إمكانية تكوين «المعرفة الموضوعية» أى المعرفة التى تتجاوز مصدرها لتقترب من «الحقيقة».

وفى دراسة نقدية حديثة قام بها رسل كيت عن هابرماس، دراسة تعيد إلى حد ما، مفهوم القيمة المستقلة، (كيت 1981، ص 36 بصفة خاصة) يذهب كيت أنه على الرغم من وجود عناصر معيارية فى علم الاجتماع، فمازالت بياناته تدعن للمعايير لقياس

صحتها، ومن هذا المنطلق فهي تعد قيمة مستقلة. فهو يصر على الاستقلال المنطقي لمعايير الصحة العلمية عن العناصر المعيارية الأخرى. (نفسه، ص ٤٢)، ويذهب بأن المزايم التي يختلقها العلماء في أثناء الوصف أو الشرح يتسنى تقييمها، في هذا الحال. «فيمكن تقييم هذه الادعاءات بالرجوع إلى المعايير العلمية للصحة والتي تستقل استقلالاً منطقياً عن الالتزامات الأخلاقية والسياسية» (نفسه، ص ٣٩). وهو يؤكد رفضه لنتائج هابرماس، ومفادها أن صدق البيانات أو ضلالها في علم الاجتماع يعتمد على إمكاناتها لتحرير الفاعل الاجتماعي أو نجاحها في ذلك، أو تعتمد على مدى تقبلها لدى المعنيين بها.

وفي هذا الصدد، يتبع كيت هابرماس في استخدامه للعلاج النفسي بوصفه نموذجاً لعلم الاجتماع في سعيه إلى تحرير الفرد. فموضوع الحوار يدور حول كيفية تقبل المريض لتفسير ما، أو النتيجة الناجحة للعلاج، وهذه الأمثلة تعد نموذجاً لتعرف الفاعل الاجتماعي على علاقات القوى التي يبنى عليها التواصل، وكيفية التخلص من علاقات القوى هذه. وينجح كيت في الإشارة إلى عدد من الآراء الغير منطقية ونقاط الضعف في هذا المعيار الجديد للموضوعية، فهناك خطورة في الأخذ بالنجاح كمقياس للصحة، وإلا كان هناك احتمال قائم بأن أي نظرية في علم الاجتماع (ولتكن فاشية، على سبيل المثال) قد تثبت «صحتها». (كيت ١٩٨١، ص ١٥٥) ولكن من المؤكد أن الفشل في إقناع المريض أو الفاعل الاجتماعي لا يعنى بالضرورة خطأ النظرية، فحتى هابرماس يشير إلى أن الذات الفاعلة تلجأ إلى أساليب عديدة في المقاومة حتى لا تتقبل الحقيقة، وقد تتجنب النظرية مثل هذه العواقب التي قد تؤدي إلى قبول الفاشية كمعيار للصدق لمجرد نجاحها في تحقيق مآربها، ذلك بالرجوع إلى الشروط الضرورية التي يجب توفرها في الحقيقة، فهي تتأسس على التواصل الخالي من القهر في علاقات متكافئة. وذلك أيضاً يثير إشكالية معهودة تمثلت لهابرماس وأتباعه، تجعلنا نتساءل عن المقومات التي تعطينا الأحقية لإصدار الحكم على كفاءة بعض العلاقات الاجتماعية (وهي مازالت رهن التقييم).

ويذهب جيدنز (١٩٧٧/٩، ص ١٦١) بأن نظرية هابرماس عن الحقيقة لا تبتعد في واقع الأمر - عن علم التأويل لدى جادامار الذي أنتج نظرية عن الحقيقة تقاس بموجب جماع الرأي عليها (راجع أيضاً هيلد ١٩٨٠، ص ٣٨٩-٣٩٨). ولكن كان جادامار قد أعاد تعريف الموضوعية من منظور نسبي بمجرد اعتبارها نتاج (قابل للتغير) أثناء عملية التأويل. (جادمرا ١٩٧٥، ص ٢٣٧). فكما يذهب كيت لم تنجح مفاهيم هابرماس



عن «موقف التخاطب المثالي» (اتصال يخلو من الشوائب) ومن «عقلانية» الخطاب فى إيجاد معيار جديد للصحة أو الموضوعية:

يذهب هابرماس بأن للنظرية الاجتماعية النقدية معايير مميزة لقياس الصواب ويعتمد هذا الرأى على دعوى مفادها أن صواب النظرية يرتبط بنجاحها عند ترجمتها إلى ممارسة. ولقد نقدت ذلك، وطرحت رأيا بديلا مفاده، أن هناك فجوات دالة تفصل صواب النظريات التفسيرية، والنجاح التقنى، عن الأساس المنطقى التنظيرى لهذه التقنية (كيت ١٩٨١، ص ٢٠٠)

لم يستبدل الخطاب، فبالنسبة إلى كيت لا يوجد معايير للصواب مميزة عدا تلك المعايير المبنية على التميز القائم على القيمة العلمية أو القيمة.

وأعتقد أن كيت محق فى اقتراحه بأن النظرية النقدية لا تمدنا بنظرية جديدة عن الحقيقة. ولكى نتقبل مفاهيم هابرماس عن الحقيقة علينا أولاً قبول فكرته عن طبيعة المجتمع العقلانى، لأنه ليس بالإمكان تأييد هذه الفكرة بشاهد إمبيريقى أو برهان بديهى. والأكثر أهمية أن هذه النظرية تلقى ضوءاً شاحباً على مشكلة صواب المحتوى فى العالم المعاصر، فهل يمكن فى مجتمع يعتمد العقلانية، أن تتحول كافة قضايا العلم إلى حقائق، أى هل تعد تلك القضايا غير صحيحة فى الوقت الراهن؟ وسوف يعترض هابرماس بدون شك على كيت فى أن المعايير الفعلية للموضوعية التى أقرها هابرماس هى جزء من الأيديولوجية العلمية، ومن ثم فهى منحازة ومؤدلجة. ولكن إن تقبلنا مبدأ التحديد الاجتماعى للمعرفة فى كافة فروعها، هل يودى بنا ذلك إلى الالتزام بنسبية الحقيقة؟

وتأثرت مارى هيس (١٩٧٤) بكثير من أطروحات هابرماس وتكتفى بمفهوم واهن عن الموضوعية حتى تغدو محاولة توفيقية. فهى تذهب بأن العلوم الطبيعية تخضع إلى عمليات تأويلية أيضاً، مما يخضعها تباعاً إلى التضمينات اللاموضوعية التى ينطوى عليها أى تفسير. فتوضح لنا التقارير الخاصة بالعلوم الطبيعية فى مرحلة ما بعد الامبيرقية أن البيانات تاتى مكبله بالنظرية، وأن لغة العلوم النظرية هى لغة استعارية غير دقيقة، فالمنطق العلمى هو «تأويل دائرى» فيه إعادة تأويل، وتصويب ذاتى للبيانات على ضوء النظرية وإعادة تأويل النظرية على ضوء البيانات. (ص ٢٨١) وتشير تلك النظرية التأويلية للعلوم الطبيعية إشكالات عن مدى توصلها للحقيقة مثلما تلمس تلك الإشكالات العلوم الاجتماعية أيضاً. وتتفق هيس مع هابرماس فى أن ضمان تحقيق

الموضوعية لا يتم سوى بالحوار فى مجال العلوم الإنسانية، كما تفيدنا بإمكانية الحوار فى مجال العلوم الطبيعية أيضاً، لاعتمادها إلى حد كبير على التأويل. ولكنها لا تصل بأطروحتها إلى حد اعتبار تكافئ العلاقات الاجتماعية فى المستقبل حقيقة مطلقة. ففى هذه الحالة ينبغى الأخذ بنظرية موحدة عن الحقيقة، وبدونها تظل الحقيقة نسبية. ففى فلسفة العلم أيضاً هناك ارتياب فى المعايير المشروعة التى لا تأخذ بالنسبية.

يصعب تعيين معيار مضمون للحقيقة فى أى من العلوم خارج إطار مرجعية ذلك العلم. ويتناول تونى بينيت هذا الرأى بالإشارة إلى التوسير الذى يميز بين العلم والأيدولوجيا. فإن الأيدولوجيا وفقاً لتعريفه، تتعد عن المعرفة التى يطرحها فرع من فروع العلم. ووفقاً لبينيت، فى هذه الحالة علينا بتطبيق هذا المنطق على مفهوم "العلم" الذى يطرحه التوسير، حيث يغدو علم مؤدلج وفقاً لتعريف علم آخر. فقد أخذ التوسير عن سبينوزا الرأى فى أن العلم يحتوى معايير قيمته الحقيقية، ومعايير ما هو زائف بالقياس إليه. (أى بالقياس إلى منهج هذا العلم) (راجع بينيت ١٩٧٩، ١٣٩ وكذلك ص ١٧ فيما سلف). لا أود الخوض فى مسألة الشرعية العلمية إلى أبعد من ذلك، ولا أزمع أن الحجج التى تناولتها تشمل كافة المواقف التى اتخذت إزاء هذه الإشكالية. ولكن من وجهة نظر علم اجتماع الفن نحتاج إلى دراسة الطبيعة الجدلية لكافة المزايم الموضوعية التى ارتبطت به. وإن كنا نلمس ذلك فى علم الجمال فتلك الإشكالية لا تقتصر عليه وحده فالفرضية التى أطرحها تنبنى على ارتباط المعرفة بالمنفعة واعتمادها على منظور خاص (أياً كانت تضمينات ذلك على مسألة الحقيقة). كما أفترض أن لكل خطاب معياره الذاتى للقيمة، وهو معيار لا يرتبط بنشأة المعرفة، كما لا توجد لتلك المعايير مرجعية خارج هذا الخطاب، كما أرى إمكانية طرح تعريف للموضوعية بناء على حقيقة أسمى تنشأ عن تداخل وجهات النظر، أى عن مفهوم حوارى كما طرحه كل من جادامار وهيس. وأرى أن محاولات التوصل إلى مفهوم مطلق للموضوعية أو الحقيقة (كما يذهب هابرماس فى كتاباته عن الموقف المثالى للكلام) قد باءت بالفشل وسوف أواصل الآن البحث فى علاقة تلك الأطروحات بعلم الجمال، وإن كان السجال الدائر حول القيمة فى نظرية علم الاجتماع يلقى الضوء على القيمة فى الفن أيضاً.

فالنقطة الأساسية التى أطرحها تؤكد ضرورة قلب المفاهيم عند تناول القيمة الجمالية. فإن كنت قد انشغلت بمدى تأثر الحقائق بالقيمة التى نضيفها عليها، فتكمن إشكالية الجمالية فى مدى تأثر القيم بالوقائع. والمقصود بذلك، أن الإشكالية الرئيسية الخاصة بالتقييم الجمالى تتعلق بمدى اعتمادها على الوقائع الخارجية (أو كيفية اختزالها فى تلك الوقائع). وفى مقال كتبه جدنز عن ويبر والقيم، كرر الأطروحة

المتعارف عليها ومقادها أن «التقدير القيمي عادة ما يشتمل على عناصر واقعية» (١٩٧٧ب، ص ٩٥). وهو يوضح أنه في حالتى علم الأخلاق وعلم الجمال، نميز بالعقل باللجوء إلى المعرفة الامبريقية وبياناتها. فالتقدير الجمالى يتم بذكر العلاقات اللونية، توازن الشكل بنية الحكى... إلخ، لتكون تلك العناصر أدلة على الحكم، ولكن بالطبع تتعرض كل مرحلة من المراحل، إلى تقييم تلك الأدلة، وذلك للتوصل إلى تقييم كلى، تتعرض فيه تلك المعايير للمساءلة، أو قد يقترح معيار امبيريقى بديل. يتضح لنا هنا استحالة الفصل بين التقييم والمظاهر الامبريقية والواقعية للموضوع المقيم. فيستحيل أن تكون القيم غير مبنية على وقائع، أى تخلو من الوقائع.

أما الخطوة التالية، فعلى ملاحظة كيفية اقتران الوقائع بالقيم، أو باحتوائها على القيم. فالأسباب التى ترد لتقبل عمل فنى، بالرغم من تأسيسها على معلومات امبريقية تصف العمل (الوانه، أو استخداماته اللغوية، أو تناغماته الموسيقية، أو خطوطه النحتية)، فاختيار البيانات الامبريقية مرهون بالقيمة، حيث تكمن القيمة فى اللغة المستخدمة لصياغة تلك البيانات، كما تكمن فى العوامل الخارجية (الخاصة بالسيرة الذاتية، أو الاجتماعية أو السياسية) المؤثرة فى الأسباب الوارد ذكرها. ولا يعد ذلك استنتاجاً مسبقاً بأن كافة الأحكام لها أبعاد أيديولوجية أو سياسية، وأعتقد أنه يتضح لنا عدم صحة ذلك. ولكن هناك رأى مفاده أن الاحكام فى تعدد أبعادها تتخذ بعداً أيديولوجياً. فقد اتضح لنا اشتمال كافة التقييمات على دفاع يبنى على وقائع، كما ترتب الوقائع بالقيم. فالقيم الجمالية إذن، تشتمل بالضرورة على قيم تخرج عن الجمالى.

وقد يرى البعض أن الانتقال من هابرماس ونقده للمعرفة إلى علم الجمال، قد يؤدي إلى الخلط. فالفن وعلم الجمال لا يتداولان مع فروع المعرفة التى تميز بين الحقيقة والزيف. ويغدو مفهوم، الموضوعية ملتبس، فهو يعنى أحياناً «الحقيقة» (فيعد نقد هابرماس للعقل الذرائعى، هو نقد لمفهوم الحقيقة)، ولكن الموضوعية قد تعنى أيضاً ما يخلو من القيمة، أو ما هو غير ذاتى، وربما ينشأ هذا المعنى حينما نزع أن مقاييسنا الجمالية تتسم «بالموضوعية». فهل تتشابه المعرفة الجمالية والمعرفة العلمية فى علاقتها بالنقد المعرفى؟ فإن كان الرد بالنفى، فربما يرجع ذلك إلى إخفاق نظرية نقد المعرفة فى تحليل المعرفة الفنية (سواء كانت معرفية، عاطفية، أو غير ذلك)، والأحكام الجمالية المقترنة بها. فبينما تزعم الأحكام الجمالية أنها أصابت فى التوصل إلى الحقيقة فالتجربة الفنية لا تزعم ذلك فى غالب الأحيان.

ففى مجال علم اجتماع المعرفة، يعد الفن نوعاً من «المعرفة» مثلما العلم، حيث يستوعب المصطلح إضافة، المعرفة الحدسية، والمعرفة العلمية، والدين، وعلم الأخلاق،

والفلسفة وعلم الجمال. وقد ظل علم اجتماع المعرفة يتناول تلك المعارف بأسلوب مختلف لأجل طويل. فلم يكن هناك اعتقاد بأن العمل في مجال علم اجتماع العلم، والبحث في المؤسسات المنتجة للعلم والاحوال الاجتماعية المترتبة على ذلك، قد يؤثر في قيمة النظريات العلمية. وفي وقت لاحق، توصل بعض علماء الاجتماع وفلاسفة العلم إلى نتائج تتسم بالنسبية المسرفة، وهي بذلك تضع مزاعم الموضوعية (والحقيقة) التي يدعيها العلماء في موضع التساؤل. أما بالنسبة لعلم اجتماع الدين، فقد لجأ إلى أسلوب التعرية، وذلك بالإفصاح عن الاصول الاجتماعية للفكر الديني مما يفضي إلى إثبات زيفها. ولكن هناك تحول الآن إلى الاتجاه العكسي، ففي مقابل توجهات علماء اجتماع العلم، يتوخى علماء اجتماع الدين الحذر، فقد تقبلوا الاختلاف بين خطاب العلم والدين، وكذلك سلموا بأن معيار الحقيقة في الدين قد تجاوز طموح العلم، (وقد يشمل ذلك الأخذ بوجود كائن ميتافيزيقي) وقد يكون في ذلك تأكيد، بأن القواعد المدعمة للحقيقة خاصة بكل خطاب. فالدين يكتسب هنا استقلالية نسبية، بينما تغدو استقلالية العلم رهن المساعلة.

وعلى خلاف الفروع الأخرى لعلم الاجتماع، فقد أرجأ علم اجتماع الجمالية الحسم في مساعلة الحقيقة. ولم يعتقد أحد في احتواء الفن على أمثلة معرفية، مما ترتب عليه عدم الاهتمام بصدق المحتوى الفني. وعلى سبيل المثال يفصل تالكوت بارسونز بين الفن والأنظمة الاعتقادية كما يصنف الجمالي، كالشيء الذي يعمل في نطاق «الرموز التعبيرية» (راجع يارسونز ١٩٥١، فصل ٩). أما الكتاب الذين يذهبون بأن الفن يدمج التعبيري بالمعرفي، فهم لا يجدون في علم الاجتماع ما يخلق أي إشكالات بالنسبة لتلك الأمثلة المعرفية.

وفي مقال سابق نشره جميز بارنت عام ١٩٥٩ حاول فيه تحديد ميدان علم اجتماع الفن، وقدم مسحا للجنور الفكرية التي أنتجته، كما بدأ بتعريف الفن على النحو التالي:

يجسد الفن مجالاً متسعاً من الخبرة الانسانية وعواطفها ومعتقداتها وأفكارها ويعبر عنها في أشكال جمالية، تستهوي الاحاسيس وتثير استجابات عاطفية وعقلية في الذهن البشري. (بارينت ١٩٥٩، ص ١٩٧).

ويقترح بأنه ينبغي على علم اجتماع الفن البحث في كافة الممارسات المنتجة للفن وعلى سبيل المثال، ينبغي متابعة الفنانين، والمؤسسات والمتلقين والأعمال الفنية ذاتها. ولا يساوره الشك في أن هذا التحليل قد يثير الريبة في المحتوى المعرفي للفن أو على موضوعية الأحكام التي تطلق على الفن، فيذهب بأن على علماء الاجتماع أن يظلوا على احترامهم للتفوق المعرفي لدى المختصين بالفن:

عند دراسة الفنون يواجه عالم الاجتماع مشكلة صعبة لا يمكن حلها سوى بالتعاون المشترك مع المؤرخ والناقد الفني. والمشكلة هي في تعريف الأعمال الفنية الجادة الجديرة بالدراسة وتحديد مكانتها في التطور التاريخي لأحد الأشكال الفنية. فبدون معاونة من لهم معرفة تقنية بالفنون، سوف يفشل عالم الاجتماع في التمييز بين المسائل الخاصة بالأسلوب، والصور، والموضوع وما شابه ذلك، وكلها تعكس التأثيرات الاجتماعية والثقافية الهامة، وبين المسائل التي تعبر عن التقاليد الفنية السائدة لطران فني في زمن محدد (نفسه ص ٢١١).

فقد انتقص هنا من قدر العامل المعرفي، حتى لمن يعتبرونه جزءاً مكملاً للأعمال الفنية. فهو لا يقيم الفن وفقاً لقدرته على تجسيد الأفكار الصادقة.

وتقودنا التطورات الأكثر حداثة في فلسفة العلم والفروع المتباينة لعلم اجتماع المعرفة إلى استنتاج مؤداه أن التمايز بين الخطابات المختلفة مازال محددًا، فلكل تخصص علمي مثل علم اللاهوت أو علم الجمال، ولكل نمط معرفي إمبريقي أو تقني أو ديني، أو فني، معايير الخاصة للمعرفة الصحيحة وأسلوبه المنطقي المتميز، وكل منهم منفتح للبحث من خلال تقنيات علم الاجتماع، وليس هناك واحد منها أضعف من آخر. ومع ذلك فصياغة المشكلات في كل منها وعمليات حلها، واللغة المستخدمة للتعبير عن المعرفة المترتبة عليها تقتزن بالمواقف الاجتماعية والسياسية لدى ممارستها.

وأختتم هذا الفصل بمناقشة العلاقة بين الفن والسياسة، ووضعة في اعتباري كل ما ورد من تعليقات على محدودية الموضوعية، والعنصر الأيديولوجي الملازم للأحكام الجمالية، سعياً لإيجاد إمكانية التوصل إلى نظرية في الفن غير اختزالية. كما أود الإفادة بأن الاعتراف بالتوجه السياسي الملازم للفن، كما أشرت لا يعنى أن الفن يقتصر على السياسي، ولا آخذ برأى هاجينيكيولا وبأن التقييم الجمالي ما هو سوى التوفيق بين أيديولوجيتين.

وربما يكون الفن بالطبع سياسياً على نحو واضح ومقصود. وغالباً ما يضع الفنانون والكتاب أعمالهم في خدمة الثورات السياسية (وأيضاً كرد فعل سياسي) وفي نفس الوقت يستحدثون جماليات جديدة تلائم نقدهم الأيديولوجي والسياسي لكل من المجتمع المسيطر وللأشكال والنظريات الفنية البالية (راجع هرمان ١٩٧٠، جراتي ١٩٧١، رهل ١٩٦٩، الفصل الأول، شارف Scharf ١٩٧٢). وقد فحص كتاب آخرون الوسائل التي ربما يلعب من خلالها الفن دوراً سياسياً في فترة الاستقرار، موضحاً

الوسائل التي بواسطتها ربما ينتج التجديد في الفن تغييراً للوعي السياسي (راجع على سبيل المثال برخت ١٩٦٤، بنجامين ١٩٧٣/ b - لينن ١٩٧٠). ففي هذه الحالات يحشد لغايات سياسية، دون أن يعنى ذلك تحول الفن ليغدو دعاية. ويظهر هذا فقط عندما تتبع كل اعتبارات الشكل، والتأليف وما إلى ذلك اتباعاً كلياً لاعتبارات دعائية. وقد اقترح بنجامين (١٩٧٣/ a) أنه من الصعب أن يكون العمل صحيحاً سياسياً إلا إذا كان صحيحاً جمالياً أيضاً.

العمل الذي يظهر توجهاته بجلاء، عليه بإظهار خواصه الأخرى أيضاً، فلا يوفق العمل في توجهاته السياسية دون التوفيق في المنحى الأدبي (ص ٨٦٠).

وسوف يفضل آخرون الأخذ بأن الحكم على الجدارة الجمالية والجدارة السياسية للعمل الفني يتم على نحو منفصل، وإلا تكون الجدارة السياسية على حساب الجدارة الأدبية، فالدور السياسي للفن بالنسبة لكل هؤلاء الكتاب والفنانين ذو مكانة سامية.

وفي حالات كثيرة يكون الفن سياسياً إلى حد الاهتمام بتيمات سياسية. ومن الأمثلة على ذلك لوحة موت مارات **The death of Marat** للمصور دافيد، والدائرة الأولى **The First Circle** لسولزنييتسين **Solzhenitsyn**، وقداس موتى الحرب **War Requiem** لبريتن (راجع هوى أيضاً ١٩٧٠) وإلى جانب ذلك أود أن أضيف إلى الفئة الثانية تلك الروايات التي تتناول الأمور المتعلقة بالسياسة الجنسية، والأعمال التي تبدو غير مرتبطة بأحداث سياسية ولكنها قد تكون أنتجت بقصد سياسي، وربما تستخدم الإزاحة التاريخية (مثل بعض أنواع التصوير) أو التمثيل الكنائى **allegory** (مثل كتابة كافكا). وعلى عكس ما كانت عليه الأعمال في التصنيف الأول، ربما لم يقصد بهذه الأعمال استثارة المتلقين أو التدخل في الأحداث السياسية. فالتعريف السياسي للفن لا يسعى إلى تطوير جماليات جديدة (أو تغيير الممارسة الفنية) ولكنه يشير إلى صعوبة فهم تلك الأعمال دون معرفة التدايعات السياسية والمرجعية التي يستند إليها.

ووفقاً لعلم اجتماع الفن، يعد العمل الفني الذي لا يبدي ميولاً سياسية أو يكتفى عنها، يحمل دلالة سياسية. فعلى سبيل المثال يمكن فك شفرة التصوير الذي يبدو خال من السياسة لتحديد موقفه السياسي والأيدولوجي. ويكشف هادجينيولا عن الأيدولوجية البصرية في القوس ذى اللون القرنفلى في لوحة جويا ماركيزة سولانا **Marquesa de la Solana** (١٩٨٧/ ٩، ص ١٧٤)، وقد أظهر لفيل (١٩٧٨) الأيدولوجيا السياسية التي تبطن روايات جين أوستن، وقد ذهب جون برجر إلى تقاليد التصوير الزيتي قد تسرب إليها الاهتمام بالملكية (راجع برجر ١٩٧٢، الفصل الخامس) وتشكل كل هذه الدراسات الوعي الاجتماعي بالأيدولوجيا الكامنة في الفكر، خاصة في تمثلاته الفنية.

كما ينبغي علينا الوعي بأن للعمل أكثر من معنى سياسى واحد فقد توصلت الدراسات السيموطيقية والتأويلية إلى أن المنتجات الثقافية تسمح بقراءات متعددة. وعندما يخلو هدف المنتج الفنى من «المذهب السياسى، فغالباً ما تكون المعانى التى يتضمنها العمل مركبة بل ومتناقضة، فهى تعكس الطبيعة المتناقضة للوعى، والاستقلال النسبى الذى يحرك نسق التمثيل الفنى. ومن ثم، فالأعمال التى عامة ماتعتبر أعمالاً موالية أو مدعمة للنظام السائد تظهر فيها معانى نقيضة (راجع على سبيل المثال، جماعة الأدب الماركسى - النسائى ١٩٧٨، وبيرجر ١٩٧٢، ص ٥٧-٦١ عن التصوير العارى، وايجلتن، ١٩٨١، ص ١٥-١٦ عن ريشاردسون). واحتمالات النقد الأيديولوجى الكامنة فى العمل الفنى ذو المغزى السياسى لا تؤدى بالضرورة إلى قراءة نقدية، فذلك يتوقف على موقف القارئ وعلى كل حال، فتشير هذه الطروحات إلى صعوبة التعرف على الأيديولوجيا السياسية للعمل، حيث يستحيل اختزال معظم الأعمال إلى نظام قيمى موحد، فيما عدا الاعمال التى تتسم بالسطحية. فالفكرة الرئيسية هنا تؤكد على أن كافة الأعمال الفنية المنتجة فى لحظات سياسية اجتماعية، من قبل أفراد معينين تحددت أوضاعهم الاجتماعية، ويستخدمون أشكالاً تمثيلية متعارف عليها، فهذه الأعمال لا تخلو من التضمينات السياسية، ولو بشكل غير مباشر. ومثلما بين لنا هادجينيكولا فى تناوله للوحات دافيد، فالسياسة فى الفن قد تكون محافظة ونقدية فى آن. (١٩٧٨ ص ١٥٧، ١٦٠). وهناك أطروحة مماثلة تذهب بأن النقد الأدبى السياسى قد ينتج فى النص، لا بفضل معارضته السياسية، بل بنقضه للشكل الأدبى أو الفنى فى صميمه. فتعتمد أطروحة هادجينيكولا عن لوحة جويا، والتى أشرنا إليها فيما سبق (ص ٦٣ فى الأصل)، تعتمد على أهمية استخدام اللون. وهناك أعمال أخرى تتبع هذا المنهج قد تأثرت بكتابات جوليا كريستيفا عن الحداثة أو لاكان (راجع ماكاب، ١٩٧٨). وعليه، فهناك شعور حاسم بأن الفن بعامة سياسى. وهل يعنى ذلك امكانية اختزال الفن فى خصائص سياسية أيديولوجية؛ فيما يبدو يعتقد بعض الكتاب فى هذا التعريف، مع التصريح بأن الفن لا يقتصر دوره على التعبير عن الأيديولوجيا ولكنه يعيد انتاجها عبر اشكال تمثيلية ويرفض هؤلاء الكتاب افتراض وجود ملامح غير سياسية فى الفن. كما يأسف تونى بينيت من اخفاق الجماليات الماركسية فى التخلص من الجماليات التقليدية، ويأمل فى إعادة فحص اعمال الشكلايين الروس لاتاحة سبل اهتمام أخرى للنقد الماركسى، ومفهوم جديد للأدب، فيتحول من مجال علم الجمال إلى المجال السياسى الذى ينتمى إليه (بينيت، ١٩٧٩، ص ٣).

وقد تأكدنا من تلازم علم الجمال والسياسة، حيث تبين لنا من التاريخ الاجتماعى وعلم اجتماع الفن الطبيعة السياسية لكافة المنتجات الثقافية. ولكن، لا يستتبع ذلك الأخذ بتطابق علم الجمال والسياسة، ولا الأخذ بأن الفن ما هو سوى سياسة تتمثل فى شكل رمزى. وبالنسبة للتقييم الجمالى، لا يعنى ذلك أن التقييم الجمالى ينشأ عن التقييم السياسى. فقد يحافظ عمل ما على مكانته المهيبه بوصفه «عملاً أدبياً عظيماً» لتغير تأويل مغزاه أو مقاصده السياسية. فالرأى السابق الذى يزاوج بين الفن والسياسة، ربما يرجع لقصور مقاييس التقييم البرجوازية (وعليه قد يكون هذا الموقف صائب)، ولكنه لا يساعدنا على فهم كيفية تقييم النص أو الاستمتاع به.

وأعتقد أن هناك حاجة جمالية لتحويل علاقات الإنتاج الفنى حتى يتسنى تطوير الفن، وذلك فى ذاته يفضي إلى تطوير سياسى واجتماعى، لأنه يعمل على مواجهة العلاقة التقليدية بين المنتج والمستهلك والتراتب المؤسس على الطبقيه فى عالم الفن. ولكن يظل ذلك شاهداً على وجود دافع جمالى، فى بعض الأحيان، لإنتاج فن سياسى. ذلك لا يزودنا بعلم جمال سياسى بوجه عام وهو لا يبرهن لنا على اقتران جودة الفن بالنزاهة السياسية، ولا يزعم ذلك. فعلى الرغم من تأكيد بنيامين، فلا يوجد دليل حتى الآن على تطابق القيمتين الجمالية والسياسية.

وربما يعتمد التقييم الجمالى للأعمال الفنية غالباً على قيم سياسية ضمنية. وقد اقترحت فى هذا الفصل أن كافة أنواع المعرفة بما فيها المعرفة التقييمية تعد سياسية بالمعنى الأشمل للسياسة. فربما تتدخل القيم السياسية فى الأحكام الجمالية عن طريقين: إما بتأييد أو مهاجمة المصالح المكتسبة باستمرار وسيادة بعض الأشكال الفنية (وهى إحدى القضايا التى أدت إلى المأزق الحالى حول معايير القيم فى مجلس الفنون، ومؤسسات أخرى قد تناولتها فى بداية هذا الفصل). أما الطريق الثانى فهو العمل على قياس الأعمال الفنية وفقاً للقيم السياسية (وقد ذكرنا على سبيل المثال العمل المعارض للنقد الأدبى السائد الذى يعمل فى صالح طبقة متميزة - راجع ايجلتن ١٩٧٨). وما زال يتبقى الكثير من الحديث عن التقييم الجمالى. فهناك مشكلة تبين الجانب السياسى للموسيقا الكلاسيكية (ولا أقصد دراسة البنى الاجتماعية والسياسية التى نمت فيها، ولكن اكتشاف المضمون السياسى أو الأيديولوجى المترتب عليها، أو يحدث نتيجة لها). وتكمن مشكلة أخرى فى الفن اللاتشخيصى، على الرغم من أن بيتر فولر (ب. ١٩٨٠، ص ١) قد حاول القيام بقراءة نقدية للفن التجريبي.

وعلى علم الجمال السياسى العمل أيضاً على إيجاد وسيلة لتفسير استمرار الأحكام بعد زوال الظروف الاجتماعية والسياسية التى أوجدتها، وعليه أيضاً تفسير



سبب تذبذب التأويلات وتعدد القراءات فعلى سبيل المثال حينما قدم عمل كوربيه في معرض هام في لندن، تجاهل الناقد ت.ج. كلارك تأويل المنحى الراديكالي والفعال في أعماله. ولكن بعامه، يعد تفسير القيمة الجمالية في إطار القيم السياسية منحازاً إلى أبعد الحدود وفي الفصل التالي سوف أعيد تناول هذا الموضوع.

وفي الفصل التالي سوف أعيد النظر في دراسة التساؤل الخاص بأفضلية المعنى على السياسة في الفن من خلال دراسة بعض النظريات التي تتناول طبيعة الخبرة الجمالية لكي أحدد إمكانية وجود معايير لقياس الصواب أو إصدار الحكم في الفن؛ مثلما هو الحال في العلم، دون الارتباط بالتزامات أخلاقية أو سياسية، كما يزعم كيت (١٩٧٠ ص ٢٩). وإن كان هناك من يدمج المعايير السياسية والجمالية في كثير من ممارساته، فلا ينبغي أن يعوقنا هذا في البحث عن خصوصية الأسس الجمالية التي تُقيم الأعمال الفنية بموجبها.

## الفصل الرابع

### طبيعة الجمالي

أطروحتى فى هذا الفصل تتأسس على وجود درجة كبيرة من التقارب بين بعض نظريات الفن الفلسفية وبعض النظريات الاجتماعية. فهناك من ناحية، اعتراف متنام بالطابع الاجتماعى بكافة الخبرات الجمالية، ومن الناحية الأخرى، هناك توكيد متزايد على خصوصية تلك الخبرات. وأعنى أن مناقشة هذه التطورات وخاصة فى حالة فلسفة الفن - سوف تفتح الطريق أمام بحث الطبيعة المتميزة لتلك الخصوصية الجمالية، وكيفية فهمها فى إطار علم اجتماع جمالى.

تتعامل النظرية الاجتماعية الجمالية مع عدد من الأسئلة المختلفة، وبرغم ارتباطها بعضها البعض على نحو واضح إلا أنها تتبع مناهج متغايرة وتثير مشكلات متباينة (راجع أوسبرن ١٩٧٢ - ومقدمة هوسبرس ١٩٦٩، ص ٢) ومن بين تلك الأسئلة: (أ) ما الفن؟ (ب) ما طبيعة التجربة الجمالية؟ (ج) ما طبيعة الجمال؟ (د) ما معايير الحكم الجمالى؟ (هـ) ما القيمة الجمالية أو الميزة الجمالية؟ وربط بعض فلاسفة الفن بين سؤالين أو أكثر من هذه الأسئلة. فقد اقترح روبرسكروتن (١٩٧٤) على سبيل المثال، أنه لا يمكن وصف الحكم الجمالى والتذوق الجمالى على نحو مستقل، حيث يعتمد تحليل الحكم فى حد ذاته على تحليل ما تتضمنه التجربة الجمالية. بينما يؤكد نيلسون جودمان من ناحية أخرى على أن أسئلة القيمة الجمالية تتميز عن أسئلة الظواهر الجمالية. وهى ثانوية بالنسبة إليها. (جودمان ١٩٧٦، ص ٢٥٥، ٢٦١-٢٦٢). وتبدو اطروحة جادامر لعلمى الجمال والتفسير متجاهلة لهاتين القضيتين، حيث يذهب جادامار بأن كلاً من طبيعة الفن والصفات المميزة للفن الجيد يحتويان على عنصر المفاجأة (راجع جادامر ١٩٧٦، ص ١٠١). ويقترح هوسبرس أن علينا إعادة صياغة السؤال الخاص بما هو «الجمال؟» ليعنى «ما القيمة الجمالية؟» على أساس أن كلمة «الجمال» محدودة جداً (لهوسبرس ١٩٦٩، ص ١١). أو كما قال: لا يستطيع امرؤ أن يتحدث عن مسرحية أو رواية جميلة بنفس الأسلوب الذى يتحدث به عن تصوير جميل. ولكننى أفضل تركهما كمسألتين منفصلتين، ذلك لأن العلاقة بين الظواهر المتباينة للجمالى تعتمد كلية على النظرية الجمالية المتبناه. وعلى عكس هوسبرس، يمكننا القول

بأنه ربما للوحة التصويرية القبيحة قيم جمالية. فالمسألة ليست مجرد استبدال مصطلح محدود المعنى بمصطلح آخر، يكاد يعادله ولكنه أكثر شيوعاً. فالمصطلحان يختلفان تماماً وربما تكون العلاقة بينهما عرضية (اعتماداً على النظرية الفنية المطروحة) علاقة نشأت بينهما نتيجة للتلازم القائم بين الجمال والخاصية الجمالية في تاريخ النقد.

ويمكننا الأخذ بإمكانية اقتران معايير التقييم بنظرية خاصة بطبيعة الفن الجمالي بل اعتمادها عليها. علينا التعرف أولاً على طبيعة أداء الفن قبل الحكم على جودة الأداء لبعض الأعمال. وفي هذا الصدد اتفق مع جودمان (١٩٧٦، ص ٢٥٩) فيما يذهب إليه في هذا الصدد: «تكمُن الخاصية الجمالية في الأداة الرمزية المتقن حيث تبرز فيه مجموعة من الصفات التي تضيف عليه طابعاً جمالياً» (ولا يضطرني هذا للأخذ برأيه عن طبيعة الأداء الرمزي بالنسبة للجمالي). ففي بحثي هذا سوف أركز أولاً على المواصفات التي يتسم بها الجمالي، وأعطيها أولوية على مسألة التميز الجمالي.

وقد أدرك فلاسفة الفن منذ أمد طويل الصعوبات المترتبة على محاولة تحديد الجمالي وفقاً لخصائص محددة وتناول ولهايم كثيراً من هذه الصعوبات في كتابه الفن وموضوعاته (١٩٨٠). وللوهلة الأولى تبدو هذه خطوة معقولة في محاولة الكشف عن طبيعة الفن أو الجمالي بدراسة مراحل إتمامه (أو تبعاً لقول فلاسفة آخرون البحث في كيفية استخدام المفردات الخاصة «بالفني» و«الجمالي» الخ... استخداماً ملائماً) ويشمل ذلك، البحث في الاغراض المتنوعة التي تستحق تصنيفها بوصفها فناً (مثل التصوير الزيتي، الرقص، الأدب، الموسيقى، النحت، والعمارة) لاستخلاص السمة أو السمات الجمالية المشتركة بينها. ولو توصلنا إلى صياغة تصورنا عن العامل المشترك بين الرواية والتصوير الزيتي فنكون قد اقتربنا من تعريف الجمالي. ولكن، مثلما يدل لنا ولهايم بوضوح، يصعب مقارنة الفن وفقاً لأشكال محددة، لأن الأعمال الفنية لا تتخذ جميعها أشكالاً عضوية، ولا تتجسد الفنون الأدائية في أشكال عضوية محددة بل في الأداء المقدم والعمل (الذي لا يعد شكلاً مادياً). ويشير ولهايم إلى تلك الفنون بوصفها «رموزاً أو نماذجاً» (ولهايم ١٩٨٠، ص ٩-٧٤) وهذا ينطبق على الرواية بالمثل. فبينما لا تعد الرواية فناً أدائياً مثلما الأوبرا، فهي لا تتجسد في شكل عضوي خاص بها (فالمخطوطة الأصلية للمؤلف قد تحفظ في المتحف البريطاني) أو ربما تحفظ الطبعة الأولى، ولكن هذا لا يدل على أنها تمثل شكل عضوي. فالنموذج وهو العمل الأصلي الذي اخترعه البشر (نفسه ٧٨) تتولد عنه رموزاً (نجدها في بعض الأعمال أو العروض الأدائية). ولا يزعم ولهايم أنه يحض فرضية «الشكل العضوي» في الفن،

بينما ترتب على منهجه خلق كثير من الصعوبات الناتجة عن هذا التحليل. وقد تقدم فلاسفة آخرون بأراء متغايرة حول فرضية الشكل العضوى التى تتمحور حول الخصائص الخاصة بالعمل الفنى. وفى هذه الحالة فالأعمال الفنية لا تعد بالضرورة أشكالاً عضوية. وقد تقدم كلاتيف بل، فيما قبل بنظرية فعالة فى هذا الصدد تحمل فكرته عن الفن بوصفه «شكلاً دالاً» (بل، ١٩٥٨). ولكن حددت نظرية "بل" اختصاصها فى مجال الفنون المرئية وظهر قصورها حينما تحول تطبيقها إلى مجال الموسيقى والأدب، ويتجلى لنا ذلك حينما نقرأ ما يقصده بل بهذا المصطلح:

ما هى الخاصية المشتركة بين تمثال القديسة صوفيا والنوافذ الموجودة فى كاتدرائية شارتر، والنحت المكسيكى، والآنية الفارسية، والأبسطة الصينية، والتصوير الجصى لجيوتو، والأعمال المتحفية لبوسان، وبير وفرانشيسكو وسيزان؟ والإجابة الوحيدة التى تبدو ممكنة: الشكل الدال الكامن فى كل الخطوط والألوان المترجمة بأسلوب خاص، فهناك بعض الأشكال والعلاقات الشكلية التى تثير حسنا الجمالى. تلك العلاقات والتكوينات المؤتلفة من الخطوط والألوان، تلك الأشكال ذات الإثارة الجمالية، أطلق عليها «الشكل الدال» وهذا «الشكل الدال» هو الخاصية المشتركة بين كافة أعمال الفن المرئى. (بل ١٩٥٨، ص ١٧-١٨).

وهناك ملحوظتان حول هذه العبارة، فهى أولاً لا توضح عما إذا كان الدال يخص شخصاً بعينه، أو ثقافة بعينها، فالدال قد لا يحمل دلالة بالنسبة للآخر. وثانياً تبدو الخصائص الجمالية مقترنة برد فعل الجمهور، حيث يصف "بل" الشكل الدال بأنه «يثير حسناً الجمالى». وبإزاحة إشكالية التعريف يظل بل بحاجة إلى تفسير «الحس الجمالية».

وقد استمر بعض المؤلفين - فى ظل علم الجمال المعاصر - فى تقديم نظريات الفن التى تعتمد على تحليل خواص الأعمال الفنية (راجع على سبيل المثال هنجر لاند ١٩٧٢). وبالنسبة للبعض الآخر فهذه السمات الجمالية الأساسية للأعمال هى سمات عاطفية (لانجر ١٩٦٢)، وعند البعض تعبيرية (إليوت، ١٩٧٢)، وعند البعض تخيلية (سكروتن ١٩٧٤، وكذلك كونجورد ١٩٦٣). وهى أخيراً عند البعض معرفية (جودمان، ١٩٧٦، هيس، ١٩٧٥، وكذلك سكروتن، ١٩٧٤، ص ٤). وأحياناً يتم الربط بين هذه السمات والنشاط العقلى للفنان (جودمان ١٩٧٦، ص ٢٥٨) وفى حالات تسند إلى النشاط العقلى للمتلقى أو المشاهد (سكروتن ١٩٧٤) بينما فى حالات أخرى تسند إلى

الفنان والمتقلى معاً (على سبيل المثال مورافسكى ١٩٧٤، ص ١١٥). وبما أن الملاحظات العامة التي أود الإشارة إليها تنطبق على نظرية الفن بكافة تنويعاتها، لا أنوى المقارنة بينها وتقييمها. وكما أوضح كتاب آخرون، فقد اصطدمت معظم هذه النظريات بعائق أو آخر، سواء كان ذلك فى التأكيد على أساس الطبيعة المعرفية للفن، أو فى معادلة الفن بمجموعة من الأشكال المصنفة، أو بتعريف الجمالى من واقع تجربة (خاصة) راجع هوسبرز ١٩٦٩، أوزبورن، ١٩٧٢، وولهايم ١٩٨٠). وتتركز النظريات الجمالية فى تنوعها على الموضوعات المادية، أو على الخواص الإدراكية للأعمال والحالات العقلية للفنانين والمتلقين. ويستمر المناصرون لهذه النظريات فى تعارضهم. سواء اتخذت تلك النظريات الشكل التقليدى أو المحدث فكلها معوقة لأنها تعمل على فصل الجمالى عن مجالات الحياة الاجتماعية، فنظرية الفن عادة ما تواجهها بعض الحالات الشاذة أو حالات يصعب البت فيها (على سبيل المثال، هل السينما تعد فناً؟، وهى حالات لا يمكن تناولها سوى فى سياق تأسس على رحابة الفهم)، (راجع ولهايم ١٩٨٠، ص ١٥٢). ويذهب سكرتون بأن المفردات المستخدمة فى علم الجمال مبتزلة، وهى مفردات تتعمد الابتعاد عما يخرج عن نطاق الفن، رغم اتصالها به.

تخفق نظرية الإدراك الجمالى - كما هو الحال بالنسبة لكثير من النظريات الأخرى - ذلك لأنها تتسبب فى فصل قاطع بين الاستخدام الجمالى وغير الجمالى للمصطلحات، ومن ثم تترك نفسها فى النهاية دون تفسير لمعنى الأحكام الجمالية. (سكرتون ١٩٧٤، ص ٤٠-٤١). ولذلك إذا وصف عمل فنى بأنه «محزن». فمما لا شك فيه أنه حكم عليه بواسطة نفس المعايير التى تحكم استخدام الكلمة فى الحديث العادى غير الجمالى (نفسه، ص ٤٢). والأكثر أهمية من ذلك (كما أدرك ولهايم ١٩٧٠، جومبرش ١٩٦٠، مورافسكى ١٩٧٤) هو أن طبيعة التجربة الجمالية، ووجود الأعمال الفنية وتحديد هويتها قد تحدد من خلال عوامل خارج الجمالى وتأثر بها. ذلك كما علق مورافسكى فى معرض بحثه فى معايير التقييم الجمالى:

نحن فى احتياج إلى معرفة كيف وإلى أى مدى يمكن تفسير خصائص «الشكل الجمالى» و«التجربة الجمالية» من خلال إدراك هاتين الظاهرتين تاريخياً، وعلاوة على ذلك باعتبارهما ظاهرتان ظهرتتا حديثاً وظللتا مرتببتان على نحو قوى بظواهر أخرى متغايرة الخواص. (١٩٧٤، ص ٤٥).

وأود هنا تتبع مجرى هذه الأطروحة، وهو اتجاه اتخذته عدد قليل من فلاسفة الفن مؤخراً، ذلك بدراسة خطين أدبا إلى تطور النظرية الجمالية، مما قد يساعد على حل

بعض الصعوبات التي تواجه المقارنات التحليلية التقليدية، كما تؤدي في النهاية إلى علم اجتماع جمالي. فنلمس خطوط التطور في «الموقف الجمالي»، وما قد يطلق عليه «نظرية الفن المؤسسية» وتعتبر نظريات الموقف الجمالي قديمة قدم علم الجمال نفسه، وهي تعود إلى عمل كانط **نقد الحكم**، واستمرت لتؤثر في تيار فلاسفة الفن من خلال الكانطية الحديثة، وتمتد إلى المداخل الظاهرية مؤخراً (راجع بودرو ١٩٧٢، حول علم الجمال عن كانط، وتأثيره في بعض الكتاب اللاحقين). والاعتقاد في وجود موقف جمالي خاص قد يقدم حلاً لبعض القضايا الأكثر إرباكاً التي أرهقت الفلاسفة، ومن بينها إمكانية اعتبار الاستمتاع بغروب الشمس أو بالمنظر الطبيعي، تجربة "جمالية" أم لا، وإمكانية قبول منتجات دوشان الجاهزة «فنًا» أم لا، فتكون الإجابة أن بإمكاننا النظر إلى أي شيء من خلال المنظور الجمالي. فالفن إما أن يكون مرئياً لهذا المنظور أو يتمثل في التجربة التي يتم اجتيازها من منظور جمالي. ففي حالة الأعمال ذات الطابع الإثني لا تكون "جمالية" على الإطلاق من المنظور المؤسسي (فهى تكون وظيفية، رمزية، أو دينية) وقد سلبت من أوطانها وانتزعت من سياقها المحلي لتعرض في المتاحف وبيوت الفن في الغرب باعتبارها «أعمالاً فنية». ومن ثم فليست هناك حاجة إلى التنازع حول الخواص الجوهرية للعمل لكي نحددها بوصفها فنًا أم لا. فالعمل يغدو فنًا بالقدر الذي نتقبله بوصفه فنًا. ويرى كانط أن الحكم على الذوق خاصية تتميز بالنزاهة (كانط ١٩٧٢، ص ٤٢-٤٤)، أى أن الاقتناع المترتب عليها لا يكون مرهوناً بأي منافع خارجية، مثلما الحال فيما يطلق عليه كانط «الابتهاج بما تجود به المنفعة»، حيث له عائد محقق: "فالذوق هو ملكة لتقييم أحد الأشكال أو الصيغ التمثيلية، وفقاً لما تثيره من إمتاع أو بغض وليس للمنفعة المترتبة عليها. فموضوع الامتاع يطلق عليه **الجميل**» (نفسه ص ٥٠، التوكيد فى الأصل).

أجمل مورافسكى بعض الصعوبات التي يشتمل عليها مفهوم «النزاهة» باعتباره صفة مميزة وخاصة بعلم الجمال، خاصة أنه يصعب فى الحقيقة أن تكون نزاهة عند الممارسة، إذا كان يعنى هذا عزل تجربة الإنسان الجمالية أو موقفه عن تجاربه الباقية (مورافسكى ١٩٧٤، ص ١١). ولو كان تعريف النزاهة يعنى الابتعاد عن الفائدة العملية، فيغدو هذا المفهوم بالنسبة لمورافسكى أكثر إيضاحاً. أما الأطروحة التي تذهب بأن هناك موقفاً جمالياً خاصاً يمكن اتخاذه إزاء اللوحات الزيتية، أو منظر الغروب، أو حتى القطع التي تقوم بدور وظيفي، فعلى الرغم من أنها أطروحة غير منغلقة، إلا أنها محدودة التطبيق. فهى من جهة، تنجح فى توصيف عملية اختيار العمل الفنى أو الموضوع الجمالي، ولكنها فى النهاية لا تجيب على سؤال «ما هو الفن؟» قد تكون على

استعداد لتعريف الفن بوصفه شكلاً جمالياً حتى لو كان له مقصد عملي في الأصل، ولكن في هذا الحال لا يعد منظر الغروب فناً. ومن ثم، فعلينا باختصار التصنيف على الأعمال الفنية التي يمكن تقديمها أو مشاهدتها. ومازلنا في حاجة إلى تجديد طبيعة «الابتهاج» الناتج عن التذوق الذي يخلو من أي منفعة، وهذا ما لم يفعله كانط في تناوله الأخير (١٩٥٢، ص ٦٠) للجميل بوصفه ما يتمتع على المستوى العالمي. والميزة الرئيسية التي يتسم بها التحليل الكانطي ترجع إلى ابتعاده عن الجوهرية، فهو لا يسعى إلى استخلاص بعض السمات الجوهرية التي تميز الأعمال الفنية أو الخبرات الجمالية. أما مواطن ضعفه فتكمن في أنه لا يعطينا تحليلاً وافياً للموقف المنزه، والعلاقة الفعلية لهذا الموقف بالعوامل الأخرى المؤثرة في هذه الخبرة، ونوعية الإمتاع المترتبة عليها.

وأمدتنا النظريات الظاهرية بتفسيرات أكثر تعقيداً لطبيعة الموقف الجمالي (راجع انجاردن ١٩٢١، دفرن ١٩٥٢، ناتاسون ١٩٦٢) فوفقاً لتلك النظريات تتميز التجربة الجمالية في إطار «قصديتها» الخاصة بها والتي تعتمد على «حصر» هذه التجربة عن التجارب الأخرى التي تخرج عن إطارها. ويتيح الاختزال الظاهراتي للفيلسوف إمكانية عزل الجمالي عن كافة المواقف الأخرى، وبصفة خاصة عن موقف الحياة اليومية. تعد مقالة شوتر (١٩٦٧) عن «الوقائع المتعددة» ذات إفادة في توضيح ما يتضمنه الاختزال الظاهراتي، مع أنه لم يقل الكثير في مقالته عن الفن أو الموقف الجمالي. فناقش في البداية الموقف الطبيعي للحياة اليومية، وممارساته أو دافعه النفعي، مؤكداً على أن رؤية العالم من موقف طبيعي يترتب عليه رؤية بين ذاتية، ليغدوا العالم حقيقة عظمى، تنبني على الالتزام الفعلي، أو الفاعلية. فالعالم الذي نعرفه في حياتنا اليومية لا يثير الريبة، بل هو أمر مسلم به، على عكس الشك النقدي الذي يثيره الفلاسفة. فالاختزال الظاهراتي عادة ما يطرح (كما هو الحال مع هسرل) بوصفه منهجاً فلسفياً يعمل على عزل المعرفة اليومية لبناء منهجاً معرفياً على أسس يقينية، وليس على افتراضات النظرة السليمة. ولكن كما أوضح شوتر يمكن توظيف هذه النظرية أيضاً لعزل وتقديم أشكال المعرفة الأخرى بعيداً عن المعرفة المنظمة منهجياً، حيث يمكن للموقف الطبيعي ذاته تجنب البحث العلمي أو الشك الفلسفي (شوتر ١٩٦٧، ص ٢٢٩) ويتبع شوتر في طرحه وليام جميس فيذهب بوجود عدة عوالم ثانوية أخرى، أو بالأحرى فروع من المعنى، كل له أسلوبه المعرفي الخاص. وهناك نماذج لذلك في عالم الأحلام، وعالم التنظير العلمي. ففي كلا الحالتين، نتحول عن الموقف الطبيعي عبر موقف صدامي، يدفعنا إلى فرع آخر من فروع المعنى، والموقف المترتب عليه.

تتعدد التجارب الصادمة بقدر تباين فروع المعنى فى قطاعاتها المحدودة التى أضفى عليها سمة الواقع. فعلى سبيل المثال، تغدو صدمة الخلود إلى النوم قفزة إلى عالم الأحلام. كما نعانى من تحول داخلى حينما يرتفع الستار فى المسرح ليعبر بنا إلى عالم المسرحية. ويصيبنا تغير جذرى فى موقفنا، لو أننا عند مشاهدة لوحة زيتية، حددنا إطاراً لمجالنا البصرى كمعبراً إلى العالم التصويرى. كما تنتابنا الدهشة عند استسلامنا للضحك، فالاستمتاع إلى طرفة يجعلنا نتقبل لبرهة، العالم الخيالى بوصفه واقعاً استناداً إلى عالمنا اليومى الذى يتسم بالسخف. وكذلك فى تحول الطفل إلى لعبته تحولا إلى عالم اللعب- إلخ... (شوتز ١٩٦٧، ص ٢٣١). وتعد هذه القطاعات محدودة لأنه لا يوجد بالضرورة توافقاً أو اتساقاً بين أى من القطاعات (فلا توافق بين الأحلام والعلم، أو بين الموقف الطبيعى والفن، على سبيل المثال)، ولكل قطاع قدرته الخاصة على «تنشيط الوعى» (نفسه ص ٢٣٢) ولكن الموقف الطبيعى، يمثل الحقيقة القصوى، ويؤكد شوتز أن كل القطاعات الأخرى للمعنى قد تعد تنويعاً على هذا الموقف. (نفسه ص ٢٣٣، راجع أيضاً شوتز ١٩٧٦، ص ٢٤١-٢٤٣).

وكما أسلفت القول، لا يتوسع شوتز فى شرح خصائص الموقف الجمالى، ولكننا سوف نمارس تحليلاً شبيهاً بما قام به من عالم الاحلام أو النظرية العلمية، فى محاولة لتعريف الملامح الرئيسية للموقف الاستطيقى فى إطار المنظور الزمنى، والتجربة الذاتية، وطابع النشاط الاجتماعى إلخ... وقد حدد الفلاسفة الظاهراتيون مقومات الموقف الجمالى (راجع على سبيل المثال، بنسمان، وليليانفلد ١٩٦٨). ويتفق هذا الموقف مع استطيقية كانط فى تجنبه مخاطر الوقوع فى النزعة الجوهرية بمجرد اقتراح الأسس التى تنبنى عليها نظرية الفن. ولكن يعجز شوتز، مثله مثل كانط، وغيره من الظاهراتيين فى الإجابة على ماهية الفن، مع أنهم نجحوا فى إفادتنا بما تتضمنه مشاهدة شئ ما باعتباره فناً. كما تتضمن أعمالهم نظرية كامنة للقيمة الجمالية، طالما صار من الجائز طرح الأحاجى فيما يخص الخاصية الجمالية وقياسها وفقاً لنجاح الملامح الخاصة للعمل الفنى أو إخفاقها فى الوفاء بمتطلبات الموقف الجمالى (راجع انجاردن ١٩٧٢، فهناك اطروحة ظاهراتية للتمييز بين القيمة الفنية والقيمة الجمالية).

وتحتاج مثل هذه النظرية إلى سبيل لتحقيقها. وقد تظهر بعض المشكلات التى تواجه التفسيرات الأخرى للقيمة الجمالية، والتى أسلفنا طرحها. أما أسباب تقدم علم الجمال الظاهراتى بالمقارنة لعلم الجمال لدى كانط، فيرجع ذلك أولاً: لأنه يمدنا بتفسير مفصل وأكثر دقة لطبيعة «النزاهة» بوصفها سمة حاسمة للتجربة الجمالية، ثم ثانياً:



لاعترافه بنزاهة الموقف الجمالى وانفصاله عن الموقف النفعى إلى جانب احتوائه على الموقف الطبيعى واعتماده عليه. ويترك هذا التصور الباب مفتوحاً أمام البحث الملائم عن كيفية ارتباط إنتاج الفن بمفردات الحياة الاجتماعية التى تبتعد عن الجمالى. وهكذا يمكننا وصف الموقف الجمالى بالنزاهة وبأنه قطاع من المعنى المتناهى بالمقارنة بقطاعات المعنى الأخرى، التى يتم الولوج إليها بقفزة أو صدمة: فهو اختلافاً عنها يرتبط بقطاعات أخرى، تتواجد مع الإنتاج الفنى فى وعى الفرد لاشتراكهما فى الموقف الطبيعى الذى يحقق الواقع فى أكمل صورة محققة. ويعد تطور مفهوم الموقف الجمالى من خلال عمل الظاهراتيين خطوة تتجه نحو جمالية تعتمد على علم الاجتماع، ومن ثم نظرية أكثر ملائمة للفن. ولكننى لا أطالب مطلقاً اعتبارها نظرية للفن تتجه نحو جمالية تامة التجانس فلسفة بحاجة إلى تكرار محدودية المنهج الظاهراتى، سواء فى شكله الخالص كما طرحه هسرل، أو فى التعديلات التى طرأت عليه من قبل الوجوديين أو شوتز. فقد كان الغرض من طرحنا السالف هو الإشارة إلى أن كافة السجلات الخاصة بفلسفة الفن وديناميكاتها تتجه نحو نظرية اجتماعية للفن.

وما قد أطلقت عليه «النظرية المؤسسية للفن» ربما يكون ذو توجه أكثر ميلاً لذلك، لأنه يدرك الفن فى إطار تعريفه الاجتماعى، والمؤسسى. ويبدو أن ولهايم مبال لهذا رأى، ذلك فى مناقشته للكيفية التى ترسخ بها الفنون الجديدة بوصفها فناً. ويذهب بأن الفنون تكتسب مصداقيتها وفقاً للسياق الذى تنشأ فيه، كما تتحدد مكانتها وفقاً للشكل الذى تتخذه وسيطاً، فقد يعترف به أو يرفض:

فيعد الشكل الفنى معترف به أم مرفوض:

ذلك بإقامة تماثلات وتباينات بين العمل رهن الاختبار والأعمال القائمة، أى أن موضوع الاختبار سوف يستفيد من السياق الوفير الذى يثار فيه. وبمثل هذا الأسلوب يجرى طرح السؤال عما إذا كانت السينما فناً أم لا؟ (ولهايم، ١٩٨٠ ص ١٥٢).

وتعريف الفن لدى النظرية المؤسسية يسنده إلى الأشكال والممارسات التى يمنحها إياها المجتمع الذى يتواجد به، ويتفق تعليق ولهايم على السينما مع هذا التعريف. فربما يكون الحسم فى مدى توافق أحد الأشكال الجديدة مع «الفن» معتمداً على ممارسة امبريقية بمشاهدة الأعمال والأشكال التى قد تم الاعتراف بها. ولكن فى مقالة قصيرة ضمها إلى الطبعة الثانية من كتابه **الفن وأشكاله** يرفض النظرية المؤسسية فى الفن، أو على الأقل يرفض دعوتها التى تتسم بالمغالاة، حيث يعرفها كما يلى:

ما أعنيه بالنظرية المؤسسية فى الفن، هو الرؤية التى تقدم تعريفاً للفن، يسعى إلى حالة الدائرة المفرغة. وهو يعرف الفن بإرجاعه إلى أقوال أو أفعال أفراد أو مجموعات من الأفراد، تعد أدوارهم، بمثابة وقائع اجتماعية (ولهايم ١٩٨٠، ١٥٧).

ويعترض ولهايم بشدة على هذه النظرية. فإن كان وضع الفن يمنح من قبل أفراد اكتسبوا مكانتهم بفعل المؤسسة، لدورهم فيها، فعلى هؤلاء الأفراد أداء مهمتهم بالاعتماد على حيثيات وافية، دون الاعتماد على مكانتهم الشخصية. ولكن، لو أننا مجرد بحاجة إلى تلك الـحيثيات التى تمدنا بكل ما نتطلبه لتعريف الأعمال الفنية، دون مساعدة ممثلى الفن لدى المؤسسات، ففي هذه الحالة ما لدينا ليس نظرية مؤسسة على الإطلاق. ومع ذلك يختتم ولهايم القول بإعادة التأكيد على أهمية الإقرار بالطبيعة المؤسسية للفن لاعتبارات عدة. "فالاقترح برفض النظرية المؤسسية للفن لا يدحض عديد من الطروحات التى تحدد ما يمكن اعتباره خصائص مؤسسية للفن" (نفسه ص١٦٦). وأعاد ذكر بعض هذه الطروحات فى الجزء الرئيسى من عمله. على سبيل المثال، فالواقع أن الفنون المستحدثة ترسخ نفسها على أساس التشابه مع الفن الموجود، حيث تتبع الأعمال الفنية الفردية السابقة عليها، إضافة إلى ذلك يحيط بانتاج الفن أحزاب وزمر. ومن ثم يأتى رفضه للنظرية المؤسسية (الاجتماعية) نتيجة لإدعائها القدرة على تقديم تعريف للفن أو لتحديد ماهيته.

وكما قال ولهايم اهتمت نظريات الفن المؤسسية (الاجتماعية) على نحو أساسى بالسؤال «وما الفن؟» على عكس نظريات الموقف الجمالى. وبالطبع ليس لدى التعريف المؤسسى لعالم الفن شيئاً يقوله عن طبيعة التجربة الجمالية ولن تكون مقاربتة لمسألة القيمة الجمالية واضحة، وقد يتناول ذلك فى إطار التقدير الذى يمنحه ذوى المكانة الملائمة. وفى الواقع فأكثر من استشهد به ولهايم من منظرى النظرية المؤسسية (الاجتماعية) وهو جورج ديكى، وقد هاجم على نحو واضح مفهوم الموقف الجمالى (راجع ديك ١٩٦٩). ولن أحاول إصدار حكم على هذه المناظرة طالما أن ذلك يعد إسهاماً بالنسبة لفلسفة الفن. ومن الواضح أن نظريات الموقف الجمالى يمكن أن تفسر مظاهر معينة للجمالى تعجز النظريات المؤسسية عن تناولها (على سبيل المثال كيفية تقييم الاعمال الغير فنية بشكل جمالى) ومن جهة أخرى، فالنظريات المؤسسية لديها إمكانية تفسير الأسباب وراء اعتبار بعض الأعمال أو المجموعات أشكالاً تستدعى الاهتمام اللازم. وكلا النمطين من النظرية قادر على نحو غير اتفاقى على التعامل مع

حالات الفنون الجاهزة، وأعمال الطبيعة والصخور التي ماتزال تفتن المنظرين الجماليين (راجع ولهايم ١٩٨٠، ص ١٩٥). كما تحتوي كل نظرية على مناطق ضعف تعرض لها معارضوها بلباقة في كتاباتهم. وفي واقع الأمر، ما يهمنا هو ابتعاد المدخلين عن مجال الفلسفة الخالصة، ليدمجا الصدفة والبعد الاجتماعي في تحليلهما، وقد ناقشنا بالفعل هذا التطور في سياق نظريات الموقف الجمالي بالإشارة إلى عمل الفلاسفة الظاهراتيين. وتعتبر الطبيعة الاجتماعية لنظرية الفن المؤسسية شاهداً على ذلك فالنظرية تعتمد على الأدوار والمؤسسات الاجتماعية التي ينتج الفن في سياقها.

وقد حاولت أن أبرهن على وجود توجه داخلي للنظرية الجمالية باتجاه علم الاجتماع وهذا لا يميز كل الإنتاج في فلسفة الفن، بأي حال من الأحوال، لأنني قد أسلفت الإشارة إلى أن معظم هذا الإنتاج يظل يتبع النظرية التحليلية التقليدية. وحتى إن كان التحليل الظاهراتي للفن قد يظهر ابتعاداً واضحاً عن المظاهر الاجتماعية للوعي، فالتوجه الاجتماعي يظهر في وعي الظاهراتيين باستحالة وجود علم جمال خالص. وازداد هذا المنحى دفعا نتيجة الأعمال المتأثرة بعلم الجمال لدى فيتجنشتاين، ففي التوجه نحو الفن «كشكل من أشكال الحياة» أو أحد أساليب الحياة (فيتجنشتاين ١٩٦٧ ص ١١)، وفي طرح الجمالي بإسناده إلى المعايير المستخدمة لقياس الجمالي (راجع سكراتن، ١٩٧٤ ص ١٠-١١)، في ذلك ما يعنى الإذعان للاجتماعي أو السياقي. وأسهم عمل جومبرش الهام عن الفن والإدراك (١٩٦٠) أيضاً في هذا التطور، وذلك من خلال إيضاحه أن الخبرة بالأعمال الفنية ينبغي اعتبارها دائماً تفسيرية. واستشهد ولهايم بأمثلة جومبرش عن الوسيلة التي تتدخل بها المعارف الخارجية في الإدراك الجمالي، ويستحيل تجنبها.

يفيدنا جومبرش بأن:

"ما يبدو لنا تناقضاً صوتياً في موسيقا هايدن، قد يمر دون ملاحظة في سياق ما بعد فاجنر. وربما تكون للنبرة الموسيقية العالية في رباعية وترية تفاوت صوتي أقل من النبرة الرقيقة التي تصدرها أوركسترا سيمفوني كبير".

ومرة أخرى، يستشهد جومبرتش بلوحة موندريان المسماة موسيقى الجاز في برويواي. فوفقاً لجمبرتش، تعد هذه اللوحة في سياق فن موندريان معبرة عن «الاستسلام للمرح» ولكنها قد تحمل لنا تأثيراً عاطفياً مغايراً، لو علمنا أنها تمت من قبل فنان ينزع للأشكال الملتفة أو المتحركة، وليكن سيفيريني على سبيل المثال. (ولهايم ١٩٨٠، ص ٥٧).

كما يظهر كتاب جومبرش أن المعرفة والتأويل يؤديان دوراً حتى في أثناء عملية الإدراك المباشر للأعمال الفنية، حيث يعمل التأويل على فك الشفرة للتمييز بين الأبعاد الثلاثة والبعدين، أو عملية التخيل التي تتصور لمسات الزيت كأوراق العشب، أو غرز مطرزة، أو شعر. وبينما قد يصعب على ولهايم تقبل أطروحة جومبرش التي تذهب بأننا لا نفهم العمل الفني سوى في علاقته بذخيرة الأعمال لدى منتجه، أو في السياق والتقاليد التي ينتج في إطارها، فمن جهة أخرى، يدعم ولهايم فكرة جومبرش الرئيسية ومفادها التأكيد على أهمية دور المعلومات المكتملة في تداولتنا الجمالية (ولهايم ١٩٨٠، ص ٦٦).

وبالنسبة لجومبرش ولهايم تقتصر المعلومات المكتملة بشكل أو آخر على التقاليد والأنواع الفنية، وما إلى ذلك ولكنني سوف أجنح إلى ما هو أبعد وأصر على أن التداولات الجمالية تتأثر دوماً بخبرة ومعلومات تخرج عن نطاق الجمالي ولكنها تندمج فيها. ويعتمد تحليل شوتز «للوقائع المتعددة» للوعي على أولوية الموقف الطبيعي في الإدراك وتجاوز الوقائع المتناهية في الوعي الفردي. ولسنا بحاجة لتبني المنهج الظاهراتي أو مفرداته لنتبين أن التأويل عادة ما يتوجه وفقاً للموقع الوجودي والتاريخي الذي يشغله المؤلف، إلى جانب الأخذ بالمعاني التي يتضمنها العمل الفني في صميمه. (كما تفيدنا التقاليد الهيرمونيطيقية بذلك أيضاً). وحتى إن اتخذنا موقفاً جمالياً صرفاً، إلا أن يصعب في النهاية الفصل بين تذوق وتقدير العمل الفني عن المظاهر اللاجمالية في الوجود. ولهذا لا نزع اننا نحكم على الأعمال الفنية وفقاً لمقاييس سياسية أو أخلاقية فما زالت هناك معايير جمالية (قد تتجاوز التاريخ والموقف) تستخدم في هذا الحكم. ولكننا نزع هنا أن أسلوب تفهمنا للأعمال هو قبل كل شيء أحد وظائف حياتنا اليومية التي تبتعد عن الجمالي.

والكتاب الذين تناولتهم لا ينصب اختلافهم حول ما يعدونه حيويًا للنظرية الجمالية (طبيعة الفن، خصائص العمل الفني، علاقات الخبرة الجمالية، الخ) ولكنهم يختلفون حول تعريفهم للخصائص المميزة للجمالي. فبالنسبة لجادامر، يتشكل ذلك في عنصر المفاجأة التي تفضي إلى التعرف على العمل الفني (جادامر ١٩٧٦، ص ١٥١) ويذكر جودمان أربعة «مواصفات للجمالي» فهي تتميز بثراء التركيب أو ثراء الدلالة، وثراء التركيب والتمثيل (جودمان ١٩٧٦، ص ٢٥٢٥ - ٥). ويرد مورافسكي أربعة خصائص للأعمال الفنية، فهو يعدها بنى ذات خواص حسية، ذات استقلال نسبي. وهي أعمال فنية صنعت بمهارة، وبراعة كما أنها تعبيرات فنية (مورافسكي، ١٩٧٤،

ص ٩٨-١٢٠). ومازلنا فى حاجة إلى التأكد من ماهية طبيعة الجمالى الخاصة، وقد جنبنا هذه المسألة فى هذا الفصل. فالالتزام بعلم جمال ظاهراتى أو نظرية مؤسسية للفن، أو الالتزام بعلم جمال الأشكال أو الخبرات، أو المشاعر لا يترتب عليه بالضرورة الالتزام بأى نظرية تعنى بخصوصية الفن. وكذلك، كما أسلفت القول، فالنظرية الجمالية التى تؤكد على الطبيعة الاجتماعية للتجربة الفنية لا تعوق الجمالى بتأثيره فى السياسى أو الاجتماعى. وفى تأكيد مورافسكى على استقلالية بناء العمل الفنى، وذلك فى سياق تناوله الماركسى، ما يؤكد ذلك. وأود أن أختتم هذا الفصل بطرح يذهب بوجود مساحة مشتركة بين فلاسفة الفن الذين ناقشتهم فى الصفحات السابقة ومحلى الفن الاجتماعيين، الذين تجنب عملهم الوقوع فى شرك الانغلاق وأخطائه وهذا ما عرضت له فى الفصل الثانى.

والإشارة إلى عمل ستيفان مورافسكى يوضح لنا التداخل فى المناهج المعرفية التى اعتيد الفصل بينها فى عمل أحد الأفراد. وفى علم الجمال الماركسى، مثلما فى ميادين الدراسة الأخرى التى تتبع المنهج الماركسى، يتضح لنا الزيف والتشويه الذى أصاب المناهج التى تم فصلها، ففى مجال التجربة البشرية والوجود الذى نعنى به تلك التخصصات لا يوجد فصل بينها، ولكنها جزء من كل متحد. وكما تبين للوكاتش منذ سنوات، يعمل الفصل بين التخصصات على تشذر الحياة والتجربة، فى مجتمع رأسمالى صناعى (لوكاش ١٩٧١). والتعرف التدريجى بأن اللاتوافق بين التخصصات المتعددة يرجع إلى هذا الفصل الخاطئ، يعد جزء من محاولة لإعادة دمج تلك الشذرات، مما ينطوى عليه توجيه النقد إلى مجتمعنا المتشذر. وهذا لا يعنى أن كل الأعمال الجديدة أو القيمة فى علم الجمال أو التخصصات الأخرى، يقوم بها الماركسيون أو الماركسيون الجدد، ولكن لا يدهشنا أن معظم العمل يتم فى هذا الإطار المرجعى. فالمقارنة البيئية للموضوع غالباً ما تنبنى على الرأى الذى يذهب بأن التقسيمات الأكاديمية تضاعف وتدعم التقسيمات الاجتماعية فى المجتمع.

وقد رأينا بالفعل كيف حل بورديو بعناية بعض آليات احتفاظ الجماعات المسيطرة بمراكز سلطتها حيث تدعم فى ذات الوقت منزلتها بصفة خاصة بابتداع التصنيف «الجمالى» باعتباره وجوداً عالمياً ومتجاوزاً. وفى محاولة لنقض الفصل التاريخى لموضوع البحث، دخل محللوا الفن الماركسيون، ونقاد الأدب، ومؤرخو الفن فى جدال مع فلاسفة الفن، كاشفين عن الاعتماد المتبادل فيما بينهم وعن اهتماماتهم المشتركة. وبالفعل يتضح من النقاش السالف فى هذا الكتاب صعوبة تحديد القائم بدور عالم

الاجتماع بدلا من الفيلسوف، والناقد، والمؤرخ. ولناخذ مورافسكى مثالا على هذا، وكذلك وريموند وليامز الناقد والمؤرخ الأدبي الذي أعطى الفصل الأول من آخر كتبه (وليام ١٩٨١) عنوان «نحو علم اجتماع الثقافة». أما ماركس رفاثيل المؤرخ الفنى الذى صار عمله مثار اهتمام متجدد فى الجماليات الماركسية (راجع تاج ١٩٨٠)، فتسعى حجة لتطوير علم اجتماع الفن، ويعمل على الموازنة بين تلك النظرية والنظرية الماركسية فى الفن (مثالاً لذلك، رفاثيل ١٩٧٩، ص ٧٦).

وأما كانت المواقع المؤسسية لهؤلاء الكتاب، ومهما كانت تدريباتهم الأكاديمية والتوجهات المؤسسية لأعمالهم، مازال اللذين يقترحون نظرية اجتماعية للفن يتزايد إصرارهم على أن للفن «استقلالية نسبية» أو للفن خصوصيته. حتى فى عام ١٩٣٣، كان رفاثيل واعياً بأهمية المقاربة التي تبتعد عن المنحى الاختزالي، ومن الجائز أن تكون هناك صلة بين شعبيته الحالية وتأثيره، والاعتراف العام بقيمته. وقد تم ذلك منذ عهد لايكاد يكون بعيداً. وهو يفترض أن علم اجتماع الفن والنقد الفنى يتمان بعضهما البعض، ومتعادلان من حيث الأهمية.

تكشف العلاقات المتبادلة بين هاتين المجموعتين من العلوم عن العلاقة القائمة بين الاستقلال النسبى للمجال الأيديولوجى للفن واعتماده على الحقائق الأساسية فى الحياة الاجتماعية... ولا تتميز الجدلية المادية بمجرد قدرتها على حصر حقائق الحياة الاجتماعية فى منهج واحد، وإنما أبقت أيضاً على خصوصية كل مجال معرفى باعتباره استقلالاً نسبياً. (رفاثل ١٩٧٩، ص ٨٤-٨٥)

ويحافظ عمل ديلا فولب على خصوصية ما هو جمالي أيضاً، ويقوم فى هذا العمل بدراسة الشعر. وعرض خطة دراسته كما يلى: «هدفى فى هذا الكتاب هو تقديم بيان تفسيرى منظم لعلم الجمال المادى التاريخى، لكى أنطلق من ذلك إلى قراءة تحليلية اجتماعية منهجية للشعر أو الفن بصفة عامة» (ص ١١). وهذه القراءة التحليلية الاجتماعية تبتعد عن اختزال الجمالى أو الشعرى فيما هو اجتماعى أو تاريخى، بل تتوسع فى تفصيل المقومات الخاصة بالشعر. ويعرف الشعر باعتباره «نمطية تتسم بتعدد الخواص» (نفسه، ص ١٧٣).

وهذا لا يخالف الخصائص التي وضعها جودمان للفن، وهى الثقل والثراء والتمثيل. والحاجة إلى قراءة تحليلية اجتماعية للأدب لا تشجب الحاجة الموازية لتحليل خصوصية هذا الأدب، بل على العكس، يعد تحليل خطاب القصيدة، أى

«تشكيلها العقلاني» الخاص بها ضرورياً بالنسبة للفهم التحليلي الاجتماعي (نفسه، ص ٤٠).

ووفقاً لهذا المنظور لفلسفة الفن، تتساوى أهمية العوامل الاجتماعية بالعوامل الجمالية، كما يتضح لنا ذلك بشكل متزايد. فوفقاً لعلم اجتماع الفن، حققت معظم الكتابات في مجال علم الجمال إسهاماً قيماً، وهو الآن قد حاز الاعتراف لإمداده لنا بمعجم من المفردات، كما أرشدنا إلى مقاربة اشكالية خصوصية الجمالي. هذا، وإن كنت قد توصلت للاعتقاد بتدخل العوامل الاجتماعية والأيدولوجية في تقويم وموضعة التجربة الجمالية وأساليب تقييمها، فقد تم ذلك في الوقت الذي أدركت فيه أيضاً صعوبة اختزال التجربة في إطار الاجتماعي أو الأيدولوجي، ومن ثم أنتقل إلى الفصل التالي لأتناول بعض المحاولات التي تمت لوصف تلك الخصوصية.

## الفصل الخامس

### خصوصية الفن

وبينما يزداد علماء اجتماع الفن اتفاقاً على أهمية الالتفات إلى خصوصية الفن، إلا أن ذلك يخفى اختلاف الأفراد حول ما تتضمنه العبارة المشار إليها. وقد قدم ستيوارت هول تقريراً عن مسار التطورات في الدراسات الثقافية التي قام بها مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في برمنجهام، ويذهب هول أن الأخذ بخصوصية الثقافة يعد من أهم إسهامات المدرسة البنيوية.

إن كانت مواطن الضعف التي أبرزتها فيما سبق قد تمثلت في النزوع إلى إذابة الثقافي لدمجه في المجتمع والتاريخ، فقد أكدت النزعة البنيوية على خصوصية الثقافي وصعوبة اختزاله. فالثقافة لم تعد تعكس الممارسات الأخرى في المجالات الفكرية. غدت الثقافة ممارسة في حد ذاتها - ممارسة دالة - ولها مردوديتها المحددة، المتمثلة في المعنى. والتفكير في خصوصية الثقافة هو التكيف مع تعريف البنيويين لها بوصفها ممارسة تنطوي على صيغ وعلاقات ذاتية، وكذلك على بنى ذاتية. (هول ١٩٨٠، ص ٢٠ التأكيد في الأصل).

وفي تناوله للخصوصية، يذهب رايموند ويليامز في كتاب حديث له، بأن لو كان الجمالي يتخذ أشكالاً مغايرة في المجتمعات المختلفة، فهذا لا يعني ضرورة إذابة كافة العناصر شاملة العمليات الفنية والجمالية على وجه الخصوص، في منهج تطبيقي اجتماعي أو ثقافي يتسم بالعمومية ويعجز على التمييز. (ويليامز ١٩٨١، ص ١٢٩). وينتقد بيتر فولر عمل جون برجر على أساس أنه يؤكد من دون سند كافٍ على خصوصيات التصوير (فولر ١٩٨٠، ص ٨).

وامتدح جون تاج استخدام رافائيل لعلم اجتماع الفن الذي يقف معارضاً للنزعة الاختزالية التي تنبني على توجهات اقتصادية، ويرى تاج أن منهج رافائيل هو المدخل العلمي القادر على التعامل مع «خصوصية الأشكال الثقافية والأيدولوجية» (في كتاب: رافائيل ١٩٧٩، ص 1x). ويؤخذ مفهوم «الخصوصية» أحياناً عن إنتاج لوكاتش



الأساسى عن علم الجمال «خصوصية ما هو جمالى» - **Die Eigenart des Asthetis** (1973) chen: كترجمة لـ **Eigenart** (التي يترجمها لشتهايم "الفرادة" الرئيسية (Peculiarity). راجع لشتهايم ١٩٧٠، ص ١١٩). أو كترجمة لأحد من المصطلحات فى هذا العمل وهو **Besonderheit** (لوكاتش ١٩٦٣، الجزء ٢ الفصل ١٢، وكذلك لوكاتش ١٩٦٩). وترجم وليامز المصطلح الثانى، أو ما يعادله فى اللغة المجرية، وهو **Kulonosság** «بالخصوصية» (١٩٧٧، ص ١٥١). ويتفق الكثيرون على أن مفهوم الخصوصية يمثل أهمية رئيسية فى علم اجتماع الفن مع أن وليامز ينتقد تطبيق لوكاتش الخاص بهذا المصطلح، (وليامز ١٩٨١، ص ١٢٧-١٢٩). ولكن سوف نرى أن ذلك لا يعنى بالضرورة اتفاقهم على معنى واحد لهذا المصطلح. وسأقترح على الأقل ثلاثة معان مختلفة لاستخدام «خصوصية الفن»، ويرتبط آخرهم فقط بطريقة مباشرة باهتمامات هذا الكتاب.

وتشير خصوصية الفن فى معناها الأول إلى الانفصال التاريخى للنشاط الجمالى عن مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى ومن ثم خصوصية أساليب الإدراك الجمالى. وكما يقول وليامز:

فمحاولة تمييز «الفن» عن غيره من الممارسات المتصلة به اتصالاً وثيقاً يعد عملية تاريخية واجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية. وربما كانت محاولة تمييز «الجمالى» عن غيره من الاهتمامات والاستجابات يعد أكثر أهمية بوصفه عملية تاريخية واجتماعية. (١٩٨١، ص ١٢٦)

أما تعليقه النقدي على محاولة لوكاتش لتعريف خصوصية الفن، فينبى على رفضه لتفسير لوكاتش عن نشأة الجمالى من عوامل مادية ودينية تتصل بالسحر، حيث يرى ويليم قصور الدلائل المادية لهذا التفسير، الذى يعتمد على مصطلحات مطلقة وغير مشروطة. إلا أن لويليامز مشروع مماثل وهو يود على وجه التحديد، تعريف العمليات التى تؤدى إلى فصل الجمالى عن الحياة اليومية. وعلى العكس من لوكاتش، يذهب وليامز.

لا نكتشف التمايز بعد اتمام عملية التصنيف للفصل بينه وبين غيره، بل بالأحرى نكتشفه فى مرحلة الإنتاج الفعلى، وفقاً للسماة العامة والخاصة للنظم الثقافية والاجتماعية التى تقوم بعملية التمييز. (نفسه، ص ١٢٩)

فالخصوصية هنا تشير إلى الظروف التاريخية الخاصة التى تنبثق منها خصوصية الجمالى، بوصفه تصنيفاً يتميز عن العلى والدينى والحياة اليومية.

وتلك -كما اقترحت بالفعل في الفصل الأول- ممارسة هامة وتستند إلى الحقيقة، ذلك لأننا بحاجة إلى معرفة كيف تطور التصنيف الجمالي تاريخياً (بالإضافة إلى ما يخص الفن والفنان، وعلم الجمال أيضاً)، وكذلك كيف أصبح متميزاً عن المهام الوظيفية والعملية. وربما يجب التنبيه إلى أنه على الرغم من وجود نموذج لمثل هذا التفسير في جمالية لوكاتش، إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار مفهوم لوكاتش الأساسي عن **Besonderheit** (الخصوصية) حيث يتناول في الفصول الأولى من بحثه كيفية تحرير الفن من الحياة اليومية العادية وانفصاله التدريجي عن السحر، باعتباره نوعاً متفرداً للانعكاس (**Widerspiegelung**) لكنه يواصل تناوله للملامح الخاصة بالفن، التي تم تمييزها أولاً بالتعرف على أشكاله المجردة (الإيقاع، السيمترية، الاتساق، الزخرف) ثم بالتوجه مباشرة لساعة "خصوصية" الفن (لوكاتش ١٩٦٣، المجلد الأول، الفصل الرابع، والمجلد الثاني، الفصل الثاني عشر، وراجع كذلك Kiralyfalvi ١٩٧٥، الفصلين الثالث والخامس) وبدلاً من التمعن في خصوصية الفن، يقترح لوكاتش اعتبار «الخصوصية» كتصنيف جمالي قائم بذاته. أي تتمثل أطروحته في أن تعريف الجمال يتم وفقاً لتصنيفه الخاص أو خصوصيته التي تقع بين مستويي الفرادة والعالمية. (وتبني نظرية الجمال هذه على تصنيف فكري يسعى لتواصل الفردي والعام، وتعد هذه النظرية وثيقة الاقتران باهتمام لوكاتش الدائم بمفهوم «النموذج» بوصفه عنصراً حيويًا في الأدب الواقعي، ولكن يصعب علينا إثبات ذلك في هذا الصدد. راجع كيراليفالفي، ١٩٧٥، الفصل الخامس). ومن ثم يغدو ويليامز مخطئاً حينما يعادل بين مفهوم لوكاتش للـ **Besonderheit** (الخصوصية) وتفسيره لنشأة الفن التاريخية، لأنها لا تتعلق بمسألة خصوصية الفن وتطوره. وقد نذهب بأن خصوصية الفن بالنسبة للوكاتش تشتمل على مجرد تصنيفها للخصوصية. وبينما ينشغل لوكاتش أيضاً باكتشاف فرادة (**Eigenart**) الجمالي بصورته الخاصة في الوجود والتجربة- يأتي طرحه للخصوصية كمحاولة للبحث في المشكلة لا البحث في إمكانية صياغتها.

والحجج التي تؤكد على خصوصية الفن تكون أحياناً حجج تدعم الانعزال الفعلي للفن والممارسات المتصلة به، عن النشاطات العملية وعن باقي الحياة الاجتماعية. ومع ذلك فالتأكيد الثاني على الخصوصية يتناول مسألة أخرى تتعلق باستقلالية الفن بالنسبة للعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية. وتغدو هنا مفاهيم الخصوصية والاستقلالية متبادلتان بشكل أو آخر. وتعد هذه الأحجية ذات أهمية لما تمثله من تطور له قيمته في مجال علم اجتماع الفن مؤخراً حيث تدفع بأن الفن إنتاج اجتماعي ولكنه ليس مجرد انعكاس لأصوله الاجتماعية (وكان الفن يمارس بعيداً عن محدداته الاجتماعية نتيجة

لظروف تاريخية أدت إلى فصل الجمالي بوصفه مجالاً متميزاً). وفي الاحجية السابقة نقد للنموذج الشديد التبسيط الذي ينبني على ثنائية البنى التحتية والفوقية بوصفها نموذجاً للثقافة. (راجع ودلوف، ١٩٨١، فصل ٣-٤). وتتمثل الاستقلالية النسبية للفن والثقافة في شفرات وتقاليد خاصة للتمثيل الثقافي، تعمل كوسيط أيديولوجي يعيد إنتاج فكره في شكل جمالي. فالفن إلى جانب كونه نتاجاً لعوامل اجتماعية وسياسية وأيديولوجية، فهو يظهر خصوصيته وفقاً للمعنى الخاص الذي يستمد منه من تلك العوامل. هكذا يفسر ستيوارت هول الخصوصية. كما أوردنا قوله (ص ٨٥) فهي الثقافة بوصفها ممارسة دالة، ذات صيغ وعلاقات وبنى ذاتية. (وأود أن أضيف اهتمام ويليامز أيضاً بالبحث في الأشكال والشفرات والممارسات الدالة للفنون، وهو يكرس جزءاً كبيراً من كتابيه لتحليل تلك الجوانب. ذلك على الرغم من أنني قد تناولت جانباً آخر من عمله وهو خاص بمفهوم لوكاش للخصوصية، ونشأة الجمالي في التاريخ (راجع ويليامز ١٩٧٧ الجزء ٣، ١٩٨١ الفصل ٦).

ووفقاً إلى علماء اجتماع الفن والجمالين الماركسيين لا يتضمن هذا المفهوم المحدد لخصوصية الفن على ملامح عالمية أو متجاوزة للتاريخ. بل على العكس رأوا أشكال الأدب والفن تاريخية ومتغيرة. ومع أن ممارسات وأشكال التمثيل الدالة تبدى مقاومة للتعبير المباشر عن الأيديولوجيا في الفن، لاستقلالها النسبي، فهي تعد نتاجاً لعمليات سياسية وأيديولوجية. وفي تقديمه للشكليات الروس، اعتبر توني بينيت إنجازهم كإسهام هام تتضمنه الجمالية الماركسية، وهو يؤكد على خصوصية النصوص، التي توضحها التغيرات الشكلية وأدوات التحليل، كما يؤكد ضرورة اعتبار هذه الخصوصية من منظور تاريخي. (بينيت ١٩٧٩، ص ١٥٤) ويحاجي بأنه يجب رفض أي رؤية للأدب أو الجمالي تعمل على توصيفها بسمات عالمية أو أبدية أو باستخدام أساليب معرفية على غرار علم الجمال التقليدي البرجوازي (نفسه ص ١٢، ١٤٥-١٤٦). بل يجب أن يتضمن تحليل النصوص تفسيراً «لأدبيتها» (استخداماً للمصطلح الشكلي)، فينبغي أن يتناول التحليل البحث في الأسلوب المستخدم، والصور البلاغية التي تمثل الفكر والأيديولوجيا في النص. وكما يقول تيري إيجلتون: «فليس النص الأدبي تعبيراً أيديولوجياً وليست الإيديولوجيا تعبيراً عن طبقة اجتماعية. وإنما النص نتاج محدد للأيديولوجيا» (١٩٧٦، ص ٦٤، والتأكيد في الأصل).

وقد أدى هذا الفهم إلى تزايد الدراسات النصية (ويتسع هنا فهم النص، ليشمل التصوير، السينما، وما إلى ذلك إضافة إلى النص الأدبي). وللتقنيات الشكلية في التحليل النصي أهميتها، مثلما التطورات التي طرأت على السيميوطيقا والبنوية

أهميتها أيضاً، حيث ساعدتنا على فهم النصوص باعتبارها أنساقاً وشفرات دالة مركبة، ومستقلة بذاتها نسبياً، وهذا المعنى الثانى الذى يدعم خصوصية الفن على نحو ملائم.

ولتلك الأحجية التى تطرح الاستقلال النسبى للفن جانب آخر يشير إلى ما يسميه ايجلتون وظيفية «الأسلوب» الأدبى فى الإنتاج (١٩٧٦، ص ٤٥). وفيه دراسة لكيفية إنتاج النص لإيديولوجيات أو التأثير فيها، متضمنة فهماً مُحكماً لمؤسسات وعمليات الإنتاج الفنى: مثل الناشر، وأصحاب المؤسسات، والموزعون وأصحاب صالات عرض الفنون، والمقاولون، والنقاد. وبما أن كل هؤلاء الناس وما يجتمعون عليه من عمل يأتى فى نطاق مهمة الإنتاج الثقافى، وفى الوساطة فى تسويق المنتجات بين المنتج والمستهلك الثقافى، فهم يؤلفون منزلة هامة ذات استقلال نسبى فى اتخاذ القرار. وتمثل المؤسسات الثقافية خصوصية غير قابلة للاختزال فى مجال الجمالى، مثلما هو الحال بالنسبة للشفرات الثقافية والممارسات الدالة. ومع أن البحث فى ذلك أمر حاسم بالنسبة لعلم اجتماع الفن إلا أنه لم يكن ما قصدت دراسته باعتباره مفهوم الخصوصية الذى يتعلق بعلم اجتماع الجمالية (لتتبع المناقشة حول المؤسسات والممارسات الثقافية، راجع وليامز ١٩٨١، خاصة الفصلين الثانى والثالث).

وبعد أن ميزت بين بعض استخدامات المصطلح، أتوجه الآن إلى مفهوم الخصوصية الذى أطرحه فى آخر الفصل الثانى فبدلاً من النظر إلى الخصوصية باعتبارها الانفصال التاريخى للفن عن الحياة الاجتماعية، أو عملية الاستقلال النسبى للشفرات والممارسات الفنية، وسأتناول الأعمال التى تحاول تحديد الخصائص المميزة للفن، فنحن فى احتياج لمثل هذا التفسير لمقاربة الأمر الخاص بالتقييم الجمالى، وكذلك ما يخص المتعة الجمالية والإشباع الجمالى. وبدون الحكم المسبق على نتائج مثل هذا البحث، يمكننا التأكيد على أن المشروع لا يهدف إلى أحكام أصولية، فهو لا يسعى إلى تحقيق خصائص جمالية عالمية. ومثلما يصر بينيت على وجوب تناول علم الجمال من زاوية تاريخية. يمكن تطبيق ذلك أيضاً على نظرية الخصوصية فى الفن وفقاً للمعنى المستخدم فى الوقت الراهن. وسوف نرى كيف يضع بعض الكتاب الجمالى فى إطار تاريخى، بينما يعد الجمالى بالنسبة إلى الآخرين كظاهرة بشرية تتسم بالعالمية وتتجاوز التاريخ.

وفى الوقت الراهن، هناك ثلاثة مدارس رئيسية تتنافس لتقديم نظرية جمالية، فى إطار اجتماعى أو مادى، وهى المدارس التى تقوم على نظرية الخطاب، والفلسفة الأنثروبولوجية للفن، ونظريات التحليل النفسى للفن. أما المنافس الرابع فقد يتمثل فى

المقاربة التي تحاول الكشف عن مقومات الخصوصية للجمالي، ذلك لوضع هذا التحليل فى إطار المادية التاريخية للفن والمجتمع، ومثالاً لذلك هناك تناول لوكاتش للإيقاع، والسيمترية ألخ، والسابق ذكره (٨٧). ولكن فى معظم الاحيان تترد تلك النظريات بطرق مختلفة إلى استخدام تصنيفات مثالية، تبتعد عن التحليل الاجتماعى (وهم ليسوا بفائدة لمشروعنا) أو قد تعتمد تلك المدارس على فلسفة أنثروبولوجية وهى نظرية عن الطبيعة الانسانية (وفى هذه الحالة يحتلون المرتبة الثانية من تلك التصنيفات الثلاثة التى ذكرناها). وسوف أقدم الآن كل مقارنة على حدى، كما جاءت فى عمل أحد دعائها، وسوف إقيم إمكانية كل منها للتوصل إلى نظرية جمالية وافية.

ولنظرية تحليل الخطاب، وخاصة فى عمل ميشيل فوكو تأثيراً متنامياً فى الدراسات الثقافية فى السنوات الأخيرة. ولم ينتج فوكو نفسه دراسة مستفيضة عن كيفية التشكل الاستطردى للخطاب الجمالى، لتكون دراسة تضاهى تحليله لخطاب العلوم الطبية (١٩٧٣)، والمعرفة (١٩٧٧) والسلطة (١٩٨١) والجنس (١٩٧٩). ومع ذلك فقد أشار ضمناً إلى موضوعات فى النظرية الجمالية والممارسة الفنية، أمدّ بها الدارسين اللاحقين بتوجهات هامة فى مجال هذا العمل. (على سبيل المثال نقاشه لمفهوم «المؤلف» (١٩٧٩). والمقتطف التالى من مقالة لإرنستو لاكلو **Ernesto Laclau** يوضح فيه مفهوم الخطاب (وربما لايفى شرحه بالقدر الذى قد ينال تصديق فوكو عليه).

لم أقصد بالنظام الاستطردى ما يشير إلى «النص» بمعناه الضيق، ولكن أقصد به جملة المظاهر التى تحيط بالإنتاج الاجتماعى للمعنى، وهى منظومة تؤلف المجتمع. فالاستطردى لا ينظر إليه بوصفه مستوى اجتماعى أو أحد الأبعاد الاجتماعية، بل يغدو متساوٍ للاجتماعى فى الأبعاد (لاكلو، ١٩٨٠، ص ٨٧) وبناء عليه فالمعنى والوعى وحتى موضوعات الفكر، كلها تفسر على أنها بنية مؤسسية فى الخطاب. وتقدم مقالة لاكلو اطروحة جذرية ومثيرة للجدل، مفادها أن الخصومة الطباقية هى بنية استطرادية والدليل على ذلك أن نفى الآخر لا يأتى نتيجة دوافع حقيقية، ولكنها نتاج "لمواضع تأسست على نحو استطرادى". (نفسه، ص ٨٩).

ونظرية الخطاب لا تصل بالضرورة إلى الحد الذى تحذف فيه عالم الواقع من الوجود ولكنها تؤكد أن الطريقة التى ندرك بها العالم تتأسس على الخطاب. ويأتى عمل فوكو عن الجنس ليكشف عن البنى التاريخية للمشاكل والقضايا المتعلقة بالجنس، ما يطلق عليه: «تحريض الخطاب» (١٩٧٩ الجزء الثانى الفصل الأول) وهو يأخذ موقفاً مضاداً من الرأى الذى يذهب بتزامن القمع الجنسى مع مجئ الرأسمالية، ويذهب

فوكو في أطروحته بأن في تضاعف الخطابات التي تدور حول الجنس (ومنها الخطاب الطبي، والتحليل النفسى إلخ...) تفسيراً يعارض ما قيل. وعلى العكس، فهو يبرهن على التحريض المؤسسى للحديث عن الجنس:

ويبدو أن أول دراسة أجريت من هذا المنطلق قد أشارت إلى أنه منذ نهاية القرن السادس عشر، ابتعد تضمين الجنس فى الخطاب، عن أية قيود، وعلى العكس من ذلك فقد تعرض لآلية تعمل على التحريض المتزايد، كما يؤكد التقرير على أن السلطة المهيمنة على الجنس لم تنصع لمبدأ انتقائى صارم، ولكنها عملت على انتشار الجنس بل إلى غرس أشكال متعددة من الممارسات الجنسية، بإرادة المعرفة لم تتوقف بفعل التحريم الذى لا يجوز تجاهله، بل استمرت إرادة المعرفة فى تأسيس علم خاص بالجنس -على الرغم من ارتكابها أخطاء جمة فى هذا الصدد. (فوكو ١٩٧٩، ص ١٢-١٣).

وفى كتابه **حפרیات المعرفة** (١٩٧٢) أشار فوكو للخطوات المطلوبة، لدراسة (طبقات) الجنس. كما اقترح أيضاً دراسة لطبقات الفن، وفقاً للتشكيل الاستطردادى المتضمن فى الخطاب الفنى.

فى اثناء تحليل عملاً تصويرياً بالزيت، بوسعنا إعادة تشكيل/تأليف الخطاب الكامن لدى المصور. فبوسع المرء استعادة نوايا المصور الخافتة، التى لم يحولها إلى كلمات، بل إلى خطوط، وأسطح وألوان؛ بوسع المرء الكشف عن الفلسفة الكامنة التى يفترض أنها تشكل رؤيته للعالم. ويمكن البحث عن العلوم أو آراء العصر، فى محاولة للتعرف على مدى ظهورها فى أعمال المصور. وقد يكون لتحليل طبقات المعرفة هدفاً آخر، فقد تكون محاولة لاكتشاف ما إذا كانت عناصر الفضاء، والبعد، والعمق، واللون، والضوء والنسب، والكتل والخطوط، قد تعرضت فى تلك الحقبة التاريخية للمساءلة ومحاولة تحديدها، والتعبير عنها، وتصورها فى ممارسة استطردادية، وما إذا كانت المعرفة التى أثارها تلك الممارسة الاستطردادية قد ضمننت ربما فى نظريات وتأملات، فى أشكال تعليمية وشفرات من الممارسة، وكذلك فى عمليات، وتقنيات وحتى فى إيماءات المصور الفعلية. (فوكو، ١٩٧ فى ١٩٣-١٩٤)

عندئذ ينبغي فهم اللوحة التصويرية بوصفها ممارسة استطرادية.

وتتمفصل تعليقات فوكو النقدية على مفهومي «المؤلف» (١٩٧٩) مع تعريف خطاب جمالي آخر، وهو خطاب تاريخ الأدب. وكنت قد أشرت (في ص ١٦) إلى ابيتخدام جرسيلدا بولوك لمفهوم الخطاب في نقد تاريخ الفن. فقد أبرزت احجيتها كيفية تعامل مؤرخوا الفن وغيرهم مع فان جوخ، وكيفية تأليف وتدعيم أسطورة الفنان بوصفه الخالق والمصدر الأوحد للمعنى، في خطاب تاريخ الفن.

يتحقق تأليف الفاعل الفني في مجال الفن عبر البنى الاستطرادية السائدة، أي في سيرة الفنان والتي تتمحور على الفرد وحده، وكذلك تتحقق بفعل الحكى، الذى يفرز سياقات مترابطة، وخطية، وسببية، يتحقق بفعالها القائم بالفعل الفني، (بولوك، ١٩٨٠ ص ٥٩، التأكيد من الأصل).

وقد أثبت مفهوم الممارسة أو الصياغة الاستطرادية أنه مفهوم مفيد فى محاولة تجنب الاختزال الذى يقوم به علم اجتماع الفن والثقافة، حيث أنه يفترض للثقافة قسط من الاستقلال النسبى، وإن لم تكن استقلالية تامة (راجع هول، ١٩٨٠، ص ٣٧). وعليه، فذلك مهد الطريق لتصوير خصوصية الفن بالمعنى الثانى الذى ذكرناه فيما سبق، والذى يشير إلى الاستقلال النسبى للجمالية عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية. وقد وجه النقد إلى فوكو لرفضه، أو عجزه عن إيجاد علاقات لربط الصيغ الاستطرادية فيما بينها أو لربطها بالمحددات الأساسية للمظاهر الاجتماعية (هول، ١٩٨٠، ص ٣٧، مرسر، ١٩٨٠، ص ١٠) ولكن لا تتخذ نظرية تحليل الخطاب موقفاً عدمياً فى مقاربتها لمحددات الخطاب، كما جاء بإيضاح فى مقالة بولوك، وفى أعمال آخرين، مثلما يتجلى لنا فى انهماك فوكو بمسألة السلطة. فلدى نظرية تحليل الخطاب إمكانية التوافق مع نظرية علم اجتماع المعرفة، ومن ثم مع الفن. وإن كان ينتج عن الخطاب تولد المعنى، والذات (بصفتيها الفاعلة والخاضعة) فلا ينبغي أن يضللنا ذلك عن حقيقة تولد الخطاب بدوره فى مكانٍ ما، وإن استحال التعرف على مكونات المصدر الذى يحدد الخطاب سوى على نحو استطرادى كما جاء فى قول لاكلو. وبناء عليه، تمدنا نظرية الخطاب بفكرة عامة عن خصوصية الجمالى، ذلك فى إطار ممارساته الاستطرادية الخاصة التى تصيغه، مع تهيئة الفرصة لربط الجمالى وخطابه بالعوامل الخارجة عن نطاقه. وسوف تشتمل هذه الخصوصية على عناصر الجمالى وأساليبه لتختلف بذلك عن الخطاب الفنى، أو الخطاب الذى يمارس فى تاريخ الفن، بينما قد تشمل خصوصية الجمالى، على سبيل

المثال، على بعض المقومات التي أوردها فوكو في تناوله الموجز للتصوير الزيتي في كتابه **حفريات المعرفة**. فخصوصية الفن تتطابق والخطاب الجمالي.

ويُعد هذا من ناحية حلاً ملائماً تماماً لمشكلة تحديد الجمالية. فلا يفهم الجمالي باعتباره مستقلاً استقلالاً نسبياً عن الاجتماعي والسياسي فحسب وإنما يتبدى لنا أيضاً باعتباره ينطوي على خواصه المتميزة المقدر لها أداء وظيفي في الخطاب. ووفقاً لما اقترحه فوكو يمكننا التحري عما إذا كانت عناصر الفراغ، واللون، والتناسب الجمالي قد اكتسبت تعريفاً أو منطوقاً أم غدت تعبر عن مفهوم في الممارسة الاستطرادية، ذلك لربط تلك البيانات بتقنيات الممارسة، وسبل تلقينها وشفراتها. وعليه، يغدو العمل الفني «الجيد» هو العمل الذي تتبع مواصفاته قواعد وممارسات الخطاب الجمالي. يفضى ذلك إلى إنتاج نظرية للقيمة الجمالية تجمع بين الذاتية (التي لا تختزل فيها القيمة الجمالية في القيمة الاجتماعية أو السياسية) والتاريخية (التي تدرك من خلالها الطبيعة العارضة للخطاب). وبصرف النظر عن تلك المشكلات العامة التي أثارها نقاد فوكو والتي تحددت بالفعل، فمنطقة الضعف في نظرية الخطاب فيما يخص علم الجمال هي عدم قدرتها على الاضطلاع بمشكلة المتعة الجمالية. فيصعب ملائمة المتعة المصاحبة لتذوق العمل الفني أو تقييمه مع نظرية للخطاب، كما يستحيل توصيف تلك المتعة بمعزل عن الخطاب الذي أنتجها، حتى لو كان التقييم العقلاني لخصائص العمل وسماته، والتي تفيد باتزانها، وحسن تكوينه، وانسجامه إلخ... يشكل جزءاً من الممارسة الاستطرادية. أما من منظور نظرية الخطاب، فقد يعد ذلك ميزة وليست عيب حيث يرد أنصار نظرية الخطاب على الحجة بعكسها، فهم يرون أن المسائل المتعلقة بالتجربة الذاتية، أو التذوق الجمالي، تصاغ بشكل خاطئ، وفي حالة تقبلنا للرأي القائم على إمكانية إعادة صياغة الجمالي في إطار الممارسة الاستطرادية، سوف يفضى ذلك إلى إقامة نظرية جديدة للتقييم الجمالي في إطار تحليل الخطاب، وإن كنت لا أشترك في هذا المشروع في سياقى هذا، فأنا لا أنكر أنه ينطوي على إمكانات واعدة.

والمحاولة الثانية لإمدادنا بعلم جمالي مادي، ما أطلقت عليه دراسة فلسفية وأنثروبولوجية للفن، فتنبني تلك المحاولة على الاعتقاد في وجود بعض القيم البشرية العالمية التي تجد ملاذها في الفن وتتحقق به. وسأتناول بصفة خاصة بعض المؤلفات الحديثة لريموند وليامز، وبيتر فولر، التي تحافظ على مثل هذا المفهوم الجمالي وقد تأثر كلاهما بكتابات سيياسنتيانو تمبانارو عن النظرية الماركسية (راجع وليامز ١٩٧٩، ص ٢٤٠، فولر ١٩٨٠، ص ١٨-٢٣). وماركسية تمبانارو ذات توجه مادي صارم، في تأكيدها على الطبيعة البيولوجية بوصفها أساساً للاجتماعي والتاريخي.



فمهمتنا في هذا الصدد، هي تجاوز الضرورات التي افترضها الماركسيون الكلاسيكيون، بتوجهاتهم الأصولية، وتأسيس «نظرية الحاجات» التي لا يمكن اختزالها إلى مجرد نظرية تساوى بين ماركس وفرويد، مثلما كانت العادة، بل تغدو نظرية تقوى على مواجهة إشكالية العلاقة بين الطبيعة والمجتمع، من قاعدة أشمل. وقد نتوقع صعود اتهامات توسمنا «بالنزعة البيولوجية/ العضوية» أو «المادية السوقية». وإن كان هذا الاتهام نتيجة للفشل في التعرف على الانجاز الجذرى الجديد الذى أضفاه العمل وعلاقات الانتاج على الطبيعة الحيوانية، فأرجو أن تكون مقالاتي محصنة ضد مثل هذه الهفوات... أما إن كان المقصود بتلك الاتهامات هو إنكار مدى تأثير الطبيعة على البشر (وهو اتهام عادة ما يصوبه الماركسيون الغربيون المعاصرون)، أو نفى الطبيعة البيولوجية للإنسان وإحالتها إلى ما وصف بمهاد البشرية فيما قبل التاريخ، إلى جانب رفض الاعتراف بالعلاقة بين بعض المعطيات البيولوجية والحاجة إلى السعادة (وتظل هذه الحاجة مطلباً أساسياً في النضال لتحقيق الشيوعية) فإن كانت تلك الحقائق تشكل مضمون الاتهامات، فالصفحات التالية تتعمد مناصرة ما يتهم «بالمادية السوقية» (تمبانارو، ١٩٧٥، ص ١٠).

ويحاجى تمبانارو ضد الماركسيين الغربيين، حيث أدى انشغالهم بتجنب المادية السوقية، إلى التخلص من المادية بصفة نهائية (نفسه، ص ٥٠) فهو يحاجى بأن المادية تعنى أولوية الطبيعة على العقل، وعلى أولوية العضوى على البيولوجى، ثم أولوية البيولوجى على المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى (٣٤)، ذلك فى إطار التطور التاريخى وفى إطار التكيف المستمر. فمثلما تتحكم البنى الاقتصادية والاجتماعية- ما يسمى بالبنية الفوقية- للأفكار والوعى، فكذلك تتحكم البنى الأساسية للطبيعة فى العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ويشبه تمبانارو ما يقوله ببنية تشتمل على شقق، يحتل فيها الاقتصاد الطابق الأول الذى يرفض الاعتراف بأن الطابق الأرضى (الطبيعة) يدعمه، بينما يصر بأن الطابق الثانى (البنية الفوقية) يعتمد عليه (نفسه ص ٤٤). ويذكر أمثلة للأبعاد الثابتة للخبرة الإنسانية فمنها الغريزة الجنسية، الوهن الناتج عن التقدم فى العمر (بأصدائه النفسية)، وخوف المرء من مواجهة موته، وأسفه لموت الآخرين (ص ٥٠) ولم يدع أن هذه أمور أبدية أو أنها تمثل أوضاعاً غيبية أو مفارقة للتاريخ، ولكنها تظل دائمة، وأكثر رسوخاً من المؤسسات التاريخية أو الاجتماعية.

ولن أحمده عن اهتماماتي الرئيسية في هذا الكتاب بمحاولة تقييم حاجي تمبانارو سواء في اعتبار طبيعة الماركسية طبيعة مادية، أو حتى لمراجعة الجدل المثار حول عمله. فينصب غرضي الرئيسي على إيضاح كيفية استخدام علماء اجتماع الفن والأدب لعمل تمبانارو، وابداء بعض الملاحظات التمهيديّة لتلك التطورات. كما أوضح تمبانارو ذاته الأبعاد المستديمة في الأدب والشعر والتي تشير إلى الظواهر الكامنة في الطبيعة البشرية وإن اختلفت لاعتبارات تاريخية. (تمبانارو، ١٩٧٥، ص ٥٠). ويدعم رايموند ويليامز «الجماليات المادية» ولكن على نحو به شيء من الاختلاف عن ما قدمه تمبانارو في عمله، ففي رده على محاوريه، الذي جاء ضمن المجموعة التي نشرت تحت عنوان **السياسة والأداب**، (١٩٧٩) يعلن ويليامز:

عندما قرأت تمبانارو، شعرت وكأنني قد نجحت في استعادة الوسط المعتدل في التراث الماركسي، الذي بدأ لي في طي النسيان، أو تمثلت استمراريته بين عدد يتضاءل من العلماء الطبيعيين الذين ظلوا ماركسيين، وكنت شديد الوعي بالأهمية الكامنة لتلك الإشكالية وعلاقتها بما قد اعتيد تسميته بعلم الجمال، بشكل خاص. ولذلك واجهت صعوبة عند قراءة المختتم للفصل المعنون بـ«الجمالي والمواقف الأخرى»، صعوبة لم أواجهها مع أي شيء آخر في كتاب **الماركسية والأدب**. كنت أحاول لفت الانتباه نحو هذا المجال بتناول التأثير العضوي للكتابة، التي تم تجاهلها في تقليد نو توجه اجتماعي. فهناك رابطة مادية قوية بين اللغة والجسد تفتقدها نظريات الاتصال التي تتركز على تبادل الرسائل والمعلومات. فالعديد من القصائد والكتابات المتنوعة، بل معظم الحديث اليومي يعبر عن ما هو في الواقع إيقاع الحياة، والتفاعل بين تلك الإيقاعات الحياتية يقوم بنورا هاما في التحقيق المادي لعملية الكتابة والقراءة (ويليامز ١٩٧٩، ص ٣٤٠).

ومن هذا المنطلق يحاجي ويليامز بضرورة البحث عن «التمثلات الدائمة» (١٩٧٩، ص ٣٢٥ و ٣٤١. كذلك راجع ص ٢٥٠ فيما سبق). ولكنه لم يحدد نوعية تلك التمثلات، وكذلك لم يحدد كيفية تفاعلها أو تعديلها نتيجة للأثر التاريخي على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية المتعارف عليها. وفي هذا الصدد، أشير إلى ما أراه في كافة التطورات التي طرأت على النظرية، ماركسية كانت أو خلافه، حيث أوضحت كلها في النهاية، أن «الخصائص البشرية الثابتة، عبارة شديدة المراوغة، فتلك الخصائص قد تكون ناتجة عن الأيدولوجيا والتعليم في مرحلة الطفولة، والخطاب. ولندلي بمثال واحد لذلك، ولنراجع ما ذكره تمبانارو عن عبارة مأخوذة عن لابرولا، دون أية مرجعات

ومؤداها أننا قد ولدنا ذكراً وأنثى بشكل طبيعي (تمبانارو، ١٩٧٥، ص ٤٩)، وعلى العكس من ذلك يبين لنا كل من انتاج فوكو عن الجنس (١٩٧٩ و ١٩٨٠) والتحليل النفسى، من وجهة أخرى، أن الجنس والنوع يمثلان مفاهيم إشكالية، بل أن التمييز بين الذكر والأنثى، هو نتاج للغة والأيدولوجيا. ويغدو أى مفهوم خاص بالثوابت البيولوجية. مفعماً بالصعوبات، كما تظل «نظرية الحاجات» احتمال قائم ينبغى إثباته أو اعتبارها نظرية تتناسب مع الماركسية أو علم الاجتماع.

ويستوحى بيتر فولر تفسير تمبانارو لعلم الاجتماع وتفسير وليامز لتمبانارو (راجع فولر ١٩٨٠، ص ١٨) ليعلن اعتقاده بأن الجمالية تفيد من عمل تمبانارو إفادة جملة. ويوجه نقده لجون برجر لإخفاقه فى تقديم توضيح لخواص التصوير، «كما يشير أيضاً إلى الأوضاع الشبه ثابتة لأحوال البشر» والتي يتم تمثيلها فى الأعمال الفنية (فولر ١٩٨٠، ص ٩٠). وفى مقال عن برجر يجد فولر تعليقات وليامز الموجزة خير ما يعبر عن هذا الوضع أو هذه «الثوابت النسبية»، بشكل ملائم. ويقترح فولر فى الهامش: «يحتوى الجمالى على بنية خاصة لعناصر الخبرة العاطفية التى تتسم بالثبات أو الدوام، فيما هى بنية تشكلت بفعل التاريخ». (١٩٨٠ ج، ص ٢٩) ويضيف قائلاً:

إن الأساس المادى الذى تنطوى عليه «روحانية» الأعمال الفنية لا ينمى بسهولة. أعتقد أنه بوسع هذه الأعمال التعبير عن الثوابت النسبية، للخبرة النفسية- البيولوجية، والتي وإن كانت تنبنى على نحو ثقافى، فمع ذلك لديها جذور تمتد دون المستوى الأيدولوجى نفسه. (نفسه، ص ٢٩-٣٠).

وفى ما يخص المقترحات الحالية بإيجاد علم جمال مادى، يعتمد على الأنثروبولوجيا الفلسفية، أو على نظرية فى المشترك الإنسانى وثوابته وحاجاته، يبدو أن علينا إما اللجوء إلى اعتقاد ما ورائى ويرجع إلى عهد ما قبل علم الاجتماع؛ اعتقاد يأخذ بالمقومات المتأصلة فى الطبيعة البشرية، أو ربما نحن بحاجة إلى نظرية إضافية عن إنتاج الحاجات الإنسانية. وتزعم نظريات التحليل النفسى قدرتها على تقديم ذلك.

وفى هذا القسم الأخير سأتناول على نحو موجز تماماً محاولتين لإدخال التحليل النفسى فى علم الجمال لتحديد خصوصية الفن. وهما أولاً: استخدام فولر للتحليل النفسى وفقاً لما استحدث فيما بعد فرويد وخاصة عند كلين. ثانياً: تأثير لاكان على النظرية الأدبية والدراسات الثقافية. ومرة أخرى ليس المقصود بهذا العرض للنقاش الدائر اعتباره تفسيراً شاملاً على الإطلاق، فهو يظل قاصراً عن إحراز تقييم نهائى،

وإنما يُعدُّ هذا العرض مجرد إشارة إلى بعض التطورات في علم الجمال التي تعمل على تحديد "الجمالي"، ذلك لتقديم حكم غير نهائي لمواطن قوته وضعفه.

وكرّس فولر مقالة طويلة لدراسة تمثال فينوس **VENUS DE MILO** في إطار نظرية كلين وقد استهل مقاله ببيان عن اكتشاف التمثال عام ١٨٢٠، وتاريخ انتقالاته، وتلقيه وتفسيراته في القرن التاسع عشر. ثم انتقد تفسيره السالف للتمثال واحتكامه بالنسبية، حيث فسر الاستجابة للعمل في إطار الأوضاع الخاصة في فرنسا وأوروبا وقت اكتشافه (وتتمثل تلك الأوضاع في ازدياد تقسيم العمل، ونمو الرأس مال الصناعي إلخ... فولر ١٩٨٠-ص ٩٨) وكذلك في إطار الأوضاع المغايرة «لإعادة تناسخه مرة ثانية» (ص ٩٩٠) في عالم القرن العشرين التي تروج فيه المصنقات وإعلانات الدعاية. أما موقف فولر الحالي فهو يدفع باستمرارية جاذبية تمثال فينوس عبر التاريخ، ويستعين بمنهج كلين في التحليل النفسي ليظهر مصدر الافتنان به. وفي تناوله الموجز لنظرية كلين يؤكد بشكل خاص أهمية الشهور الأولى في تشكيل العلاقة بين الطفل وأمه، والموقف الملتبس إزاء الثدي بوصفه حسنة وسيئة في آن، والنوازع السادية إزاء الموضوع المحبب، والتي تتحقق في التخيلات، (فولر، ١٩٨٠، ص ١١٢-١١٥). فافتقاد تمثال فينوس للذراعين يعد جزءاً ملازماً لجاذبيته الجمالية، ولا يعد نقصاً يُؤسف عليه، حيث تشاهد فينوس بوصفها تمثل الفكرة الذاتية «الأم» وما تبقى منها بعد التدمير الذي أصابها بفعل الهجوم «التخييلي عليها» (نفسه، ص ١٢١).

يثير تمثال فينوس -في حالته المبتورة- لدى جمهور المتلقين مشاعراً ترتبط بأكثر تخيلاتهم بدائية الموحية بالتهجم على جسد الأم، وعمليات الترميم التي توالى ذلك. (فولر ١٩٨٠، ص ١٢٤، التأكيد في الأصل).

ويتخذ فولر ذلك، مثلاً على المتعة التي نلتقاها من العمل الفني، ويصل به ذلك إلى نتيجة عامة مؤداها:

يمكننا القول بأن العمل الفني المؤثر هو الذي يعبر عن (مكنون) الخبرة الإنسانية التي تظل ثوابت نسبية، ولكن لا يعتمد كل عمل فني على نفس المكونات والعواطف، أو يمزجها بنفس النسب. ففي إطار ما يوصف الآن «بالجمالي» هناك بنية تؤطر المشاعر الرئيسية ومجالات التجربة، وتتولد هذه البنية في أشكال تنطوي على مفاهيم ثقافية وأيديولوجية قد تخفق أو تنجح تلك الأشكال في تجاوزها- (نفسه، ص ١٢٨).

ووفقاً لذلك، أعيدت صياغة مظاهر الخبرة الإنسانية «الثابتة نسبياً» فى إطار العمليات النفسية الكامنة فى الحاجات والغرائز البيولوجية.

ولسنا فى حاجة إلى إعادة إثارة المشكلات المترتبة على الدفاع عن نظرية خاصة فى التحليل النفسى فى مواجهة النظريات الأخرى، أو فى مواجهة نقادها. فالمفاضلة بين نظرية كلين ونظرية فرويد أو يونج تعتمد على أو تدعم بواسطة تفوق قدرتها فى الشرح، أو العلاج. فكافة البيانات عن الغرائز الأساسية أو الحاجات النفسية المشتركة، تعد حالات إشكالية وحيث أنها فى النهاية، ليست قابلة للإثبات أو النفى، اقترح البعض أنه من الأفضل اعتبارها استعارات، أو تفسيرات مؤولة، بدلاً من إعدادها من قبيل البيانات التى تعتمد على منهج السببية. وتخضع جماليات فولر لكافة مصاعب نظرية التحليل النفسى الجوهرية، لاعتمادها على ما هو فى النهاية اعتقاد متعسف فى عمليات لم تثبت بعد. وعلى الرغم من استدراكه بالقول بأن العوامل التاريخية والاجتماعية المتغيرة سوف تعمل على تأكيد عوامل نفسية متباينة، فهو يذهب بوجود عوامل بشرية مطلقة وجوهرية سابقة على تجلياتها التاريخية ومحددة لها. والميل لإدخال التحليل النفسى على الأنثروبولوجيا الفلسفية مع الأخذ بإمكانية تناول كل ذلك بوصفه ثوابت نسبية، واستخدام مفردات ومنهج تحليلى يعمل على تحديدها وتعريفها، كل ذلك يفضى إلى الإعاقة الذاتية. ولا يرجع ذلك إلى استحالة الكشف عن الغرائز الأساسية، والعمليات الأولية، سواء كانت سادية، أو اصلاحية، أو غيره، كشفاً قاطعاً. فالأدهى من ذلك هو تجاهل تلك النظرية لإمكانية البناء الاجتماعى والتنوع التاريخى للعمليات النفسية الأولية، وكذلك تجاهلها لاحتمالات الاختلاف فى التجربة البشرية، بين الذكور والاناث، على سبيل المثال، فى ظروف تاريخية محددة. وتزعم نظرية لاكان فى التحليل النفسى استطاعتها تقديم توصيف أكثر ملاءمة عن تشكل النفس فى هذين المجالين (يجب الإشارة هنا إلى تجاهل تمبانارو وفولر لإنتاج لاكان وتأثيره، تمبانارو، ١٩٧٥، ص ١٧١-١٩٢، وفولر ١٩٨٠، ص ٢٢٠).

وقد أمدتنا قراءة لاكان لفرويد بتفسير لكيفية تكوين الذات الخاضعة للتمييز النوعى فيما يتعلق باكتساب اللغة. (ومن أجل مراجعة لمختصر مفيد لهذه النظرية وعلاقتها بالدراسات الثقافية، راجع ويدون تولسون ومورت ١٩٨٠، وكوارد، وليبشتز وكوى ١٩٧٦، وهيث ١٩٧٨، ماككاب ١٩٧٥، ١٩٧٦) فقد اتضح لنا أن الولوج إلى النظام الرمزى (أى باكتساب اللغة)، والمرتبط بحل عقدة أوديب، قد يفضى إلى تمييز نوعى لاختلاف علاقات البنات والصبيان بالرجال الأولى أى القضيب. إضافة إلى ذلك، تفيد نظرية لاكان عن المرحلة المبكرة التى يطلق عليها مرحلة "التخيل" والتى يعجز فيها

الطفل عن التمييز بين نفسه والموضوع المتخيل الذي يتماثل معه، تفيد تلك النظرية عند تحليل الموضوعات الثقافية، التي تطلق العنان لما ظل مكبوتاً. (راجع مترز، ١٩٧٥، بارت ورادفورد، ١٩٧٩). ويرى بعض الكتاب تشكل الأنشطة الثقافية النقيضة في أعمال التخيل، ويشمل ذلك النقض النسوي لخطاب الذكورة. (ايجلتون، ١٩٧٨ ج، كابلان، ١٩٧٦)، هذا، ويظل اسهام التحليل اللاكانى للنظرية النسوية مثار جدل، فبينما تحاجى بعض اقطاب الحركة النسوية بأهمية تفسيره لكيفية تكوين الذات الخاضعة للتمييز النوعى مما يساعد على فهم النظام الأبوى " تحاجى الأخريات بأن تحليل لاكان لا يختلف عن تحليل فرويد فى منظوره الأبوى ذلك لأنه يضع القضيب كدال أولى جامع، بدلاً من التحرى عن الأوضاع الخاصة التى هيات للقضيب سيادته.

ومن دون التسليم بأن التحليل النفسى اللاكانى هو أميز النظريات فى دراسة كيفية تكوين الذات الخاضعة للتمييز النوعى، أعتقد فى صحة الموقفين، فمن الضرورى تحليل كيفية تسيير الأمور فى المجتمع الأبوى، وكيفية توليد سلطة الرجل على المرأة، وكذلك من الضرورى أيضاً، وضع هذا التحليل فى السياق التاريخى والاجتماعى، الذى يتيح رؤية التنوعات التى تظهر فى المراحل المختلفة لتاريخ الأسرة، أو فى ثقافات مغايرة، على سبيل المثال. ومن الضرورى أيضاً تقبل فكرة إمكانية القضاء على العلاقات الأبوية كاحتمال قائم. وتذهب أليزابيث ويلسن بأن:

آخر ما تطلع إليه الحركة النسوية هو نظرية لا تفيد الإناث سوى لإثارة دهشتهن بإدراكهن البعث المتجدد لواقع تشكله الذاتيه ويعمل على إخضاع الإناث، ففى ذلك تأكيد لسيادة الذكورة، تحصنه النظرية كما لم نعهده من قبل. قد يكون للتحليل النفسى أهمية فى تفسيره للهوية الجنسية وكيفية تكوينها، وحقاً فهو يبهرننا كثيراً فى هذا الصدد. ولكن تغدو نظريات التغيير الاجتماعى التى تناشد الجوانب الذاتية الغير خاضعة لسيادة القضيب أكثر إفادة للحركة النسائية المعاصرة. فتغيير شروط العمل فى العالم، وفى الوطن، قد تأتى بفائدة أعم على نفوسنا، واحوالنا المادية، تفوق ما يعود علينا من التأمل الأزلى لكيفية وقوعنا فى الشرك (ولسن، ١٩٨٠، ٧٦).

وهذا النقد الموجه ضد النزعة التعميمية فى التحليل النفسى فيما يخص النوع، يمكن توجيهه بالمثل ضد التفسير اللاكانى للفن والثقافة، لاعتماده فى ذلك على مقومات التحليل النفسى وهى مقومات جامعة ولا تاريخية فى آن. وهناك نقد هام للتطورات

الأخيرة، التي طرأت على نظرية الفيلم فى بريطانيا، بأسف لها كيفين ماكدونيل وكيفين روبنز، لتأثير لاكان عليها:

وفى تبنى النظرية الثقافية البريطانية لتلك النظرية المنسوبة لما بعد البنيوية، تغدو النظرية الثقافية أنثروبولوجيا فلسفية، أو نظرية خاصة «بالوضع الإنسانى». فقد تم تبنى تلك النظرية بوصفها تنظيراً عن تكوين الذات الفاعلة عبر المجال الرمزى أو الثقافى... ونرى فى استيعاب نظرية لاكان ما ارتد بالنظرية الاجتماعية إلى الشكل الفلسفى أو الأنثروبولوجى الذى حاول ماركس تخلصها منه، وينصب نقدنا الرئيسى فى هذا القسم على الانثروبولوجيا الثقافية اللاتاريخية. (ماكدونيل وروبنز، ١٩٨٠، ص ٢٠٠-٢٠١).

ويبدو أن نظرية لاكان لم تنج من تهمة النزعة الجوهرية التى اتهمت بها جمالية فولر التى تنبنى على نظرية كلين.

أكد العديد من نقاد لاكان وأتباعه أن للتحليل النفسى دوراً بالغ الأهمية فى التحليل الاجتماعى والماركسى (راجع فى هذا على سبيل المثال مكدونيل وروبنس، ١٩٨٠، ص ٢٠٢)، لأنه يمدنا بأسلوب لتصور كيفية تكوين الذات الفاعلة وبناء التمييز النوعى وفقاً للأشكال الاجتماعية. وكذلك يهين التحليل النفسى إمكانية التعرف على جوانب الشخصية، واللوعى أو الوعى وكلها عوامل تستجيب لبعض المقومات الجمالية. ومع ذلك لن تتحقق تلك الاحتمالات سوى باكتسابنا نظرية للتجربة البشرية ذات منحنى تاريخى تكون أكثر ملاءمة مما قد تم حتى وقتنا الراهن. وللتعرف على المقومات الخاصة بالجمالى، علينا إما افتراض مظاهر إنسانية جامعة تتمثل فى مقومات انثروبولوجية أو نفسية (كنت قد رفضتها فيما قبل) أو علينا بالمطالبة بنظرية تاريخية مادية عن الإشباع الجمالى، يجد التحليل النفسى فيها مكاناً فى منهج تحليلى أكثر سعة، ولا تقلل من شأن المادى والخاص بتصنيفهما فى نظرية عالمية جامعة.

## الفصل السادس

### نحو علم اجتماع الجمالية

يهدف الكتاب إلى التأكيد على الصلة الوثيقة لعلم الاجتماع بالجمالية، من جهة، وإلى حماية الجمالية من علم الاجتماع ذو النزعة الاختزالية، من جهة أخرى. وقد طرحت ضرورة فهم الجمالية بوصفها منهجاً لديه تاريخ اجتماعي.

وقد سعيت إلى تعيين موضع الأطر، والفرضيات والاجتهادات الفاعلة في علم الجمال التقليدي، وهو موضع اجتماعي، ويعد أيديولوجياً إلى حد كبير. فالمنتجات التي تفترضها الجمالية وتاريخ الفن في عداد الأعمال الفنية، لا ينبغي تقبلها بلا نقد، وكأنما تتميز بمقومات ذاتية متفق عليها، بل ينبغي رؤيتها كنتاج تاريخي أتت به ممارسات خاصة وفقاً لمعطيات الظروف المحيطة. فتقييم الأعمال التي تشكل التقاليد الفنية عادة يمارسه أفراد لهم مواضعهم المؤسسية ويخضعون إلى بنية تدفعهم إلى اعتناق المنظور الأيديولوجي والمنحاز للمؤسسة التابعين لها. ومنطقياً، تسبق الخبرة الجمالية وتذوق الأعمال عملية تقييمها ولذا فهي لامحالة تتم ضمن طبقات الوعي الشاسعة حتى وإن كان الموقف الجمالي يحتاج إلى بعد خاص (أو بعد لامنفعي) حيال التجربة، لإقصائها عن الموقف العملي المعتاد في الحياة اليومية. وأرجو أن أكون قد أوضحت في الفصل الرابع، اقتراب تفسيرات الجمالي والتجربة الجمالية من التفسير الاجتماعي، فتلك التفسيرات تمدنا بتوصيفات أكثر دقة لما تشتمل عليه مواجهة العمل الفني.

وفي الوقت نفسه، يتجاهل علم اجتماع الفن، الجمالية ولا يأبه بخطورة ذلك. وقد بينت اليزابيث بيرد (١٩٧٩) كيف أن التفسيرات الاجتماعية المباشرة لإحدى الحركات الفنية، اعتمدت على الاجتهادات الجمالية المأخوذ بها فيما يتعلق بالأعمال والمصورين رهن الدراسة. أما مبدأ "الحياد الجمالي"، التي يطالب بها علم الاجتماع الوضعي، والتي يزعم الباحثون فاعليتها، فقد اتضح استحالة تحقيقه. وقد كان ذلك بعد دراسة تمت عن مدرسة جلاسكو للمصورين بين ١٨٨٠ و ١٩٣٠، والدراسة تناولت الجماعات الفنية، والجاهير والطُرُز الفنية وكل ما تضمنته أعمالهم. وتعدد بيرد المصاعب التي يترتب عليها مثل هذا البحث بدءاً من مشكلة تحديد من يعدّ من الفنانين (هل هم من



تدرج اسمائهم فى دليل الحرفة؟) ومن يعدّ فناناً من جلاسكو (من ولد، أو من يعمل، أو من اشترك فى العرض مع فنانى جلاسكو، إلى جانب من ولد فى جلاسكو ويعمل بها) ومن هم المقتنون لهذا العمل (هل المقتنون هم من تقتصر مقتنياتهم الفنية أساساً على فنانى جلاسكو؟) وبشكل عام، أوضحت بينيت أن فى كل مرحلة استخدمت اجتهادات جمالية مأخوذ بها. فعلى سبيل المثال، تم تعريف الفنانين باستخدام البيانات المصورة للمعارض التى أقيمت فى معهد جلاسكو، واقتضى الأمر قبول عملية انتقائية. تمت بفعل وسطاء لهم مواقع مؤسسية وكما تذهب بيرد: يستحيل الوصول إلى المقدمة المنطقية للحياة الجمالي، لأن العملية التاريخية نفسها تحدد قيمة.

وهناك دراسة أكثر حدائه تؤكد المأزق الذى يقع فيه عالم الاجتماع. فدراسة لديانا كرين عن عالم الفن فى نيويورك من ١٩٤٠ إلى ١٩٨٥ (كرين ١٩٨٧) تعد مصدراً ثرياً للمعلومات عن عالم الفن، وتجاره، والنقاد، والمتاحف، ورعاة الحركة الفنية، وغيرهم، كما تتناول الوسائل المعقدة التى تفرز الحركات الفنية وتنجح فى إقامة تلك الشركات. إلا إن دراساتها تعتمد كلية على تصنيف سابق للفنانين (فقد جرى تصنيف أعمالهم وفقاً لسبعة أساليب رئيسية امتداداً من التعبيرية التجريدية، مروراً بحركة البوب والتنقيطية، وانتهاءً بالتعبيرية الجديدة). كما توضح كرين أنها اعتمدت فى تعريفها وتصنيفها لهؤلاء الفنانين على مصادر من عالم الفن نفسه بما يشمل ذلك المعارض الرئيسية ونصوص النقد الفني. وذلك يعنى عدم القدرة على تعليل سبب حذف أسماء بعض الفنانين، بل يستحيل مناقشة أسباب الحذف. إضافة إلى ذلك، تخلو قائمة التعبيريين التجريديين من النساء، مما يحتاج إلى تعليل اجتماعى على وجه التحديد. فتاريخ الفن النسائي، الذى يعد إسهاماً هاماً ومراجعة لعلم اجتماع الفن قد أثار تساؤلات حول حذف المرأة من كتابة تاريخ الفن، كما لديه ما يقوله عن حذف الفنانة لى كرينز (التي تزوجت من جاكسن لولوك، والتي لم تعرض أعمال لها سوى مؤخراً). فالأساليب الفنية التى يدور بحث كرين حولها، هى ما أفرزته العمليات المؤسسية، والمفاضلة المؤسسية، والعائد المنفعي، إلى جانب الاجتهادات الجمالية.

ويشتمل علم اجتماع الفن على اجتهادات نقدية عن الفن. والسبيل للتخلص من ذلك لا يتحقق بتكثيف السعى للتوصل إلى علم اجتماع مستقل عن القيمة، أو نظرية متسامية عن الحياة الجمالي، وإنما السبيل إلى ذلك هو الاشتباك المباشر مع مسألة القيمة الجمالية. يتضمن ذلك أولاً، البحث عن القيمة التى أضفيت على العمل من قبل معاصريه، والنقاد اللاحقين، ومشاهديه. ثم يتضمن، ثانياً، الكشف عن التصنيفات

والأحكام الجمالية المعاصرة، التي تموضع مشروع الباحث، وتمده بالبيانات. وفي النهاية يتضمن ذلك التسليم باستقلالية كل ما يدور حول خصوصية المتعة التي تنشأ عن تذوق الأعمال في الماضي والحاضر. وقد تناولت معظم الاحاجى المطروحة فى الكتاب هذا المسعى الأخير.

ومن ثم، فعلم اجتماع الفن بحاجة إلى نظرية خاصة بالجمالي. وكان بينيت وغيره من النقاد قد أثبتوا استحالة تحقيق ذلك باستخدام علم الجمال التقليدى البرجوازي الذى يفترض وجود مقومات عالمية للفن، تتجاوز التاريخ، أو تنزح للماورائي، حيث يتضح بعد فحص دقيق أن تلك المقومات العالمية المزعومة، ما هى سوى القيم النابعة من جماعة متسيدة فى المجتمع أو اكتسبت مكانة حيوية فيه، مما اعانها على تسليط الضوء على تلك القيم بوصفها الحقيقة المطلقة اللامنحازة. أما علم الجمال الاجتماعى فلم يعد ينخدع بمثل هذه الادعاءات. كما لايمكن له الاستمرار فى الإذعان لأحكام مؤرخى الفن، ونقاده وفلاسفته لأن أحكامهم تعد أفضل أو أكثر تخصصاً، كما يذهب جومبرتش (الفصل الثانى). وعلى ضوء ما طرحته فى الفصل الخامس، أود الإضافة إن علم الجمال «المادى» فى طرحه لخصائص إنسانية جوهرية يتعرض لاعتراضات عديدة تماثل الاعتراضات التى توجه ضد علم الجمال التقليدى بتوجهاته الجوهرية التى تتسم بالمثالية. وفى آخر الأمر، فالاعتماد على الثوابت البيولوجية أو الكليات المتعلقة بالنفس الإنسانية يثير الشكوك ذاتها التى تثيرها الأفكار المتداولة عن «التمييز» و«الجمال» و«عوامل إثراء الحياة». ربما يمكن تفسير المتعة والإشباع وهما تجربتان تنتجان عن الالتقاء بالعمل الجمالى، بالإشارة إلى أعماق اللاوعى، أو الاستجابات الجسدية، ذلك بتصورهما كنتاج تاريخى ملموس لدى الأفراد، يفهم فى سياق الطبيعة الخاصة للأسرة فى مجتمع معين، وحقبة تاريخية معينة، فى إطار علاقات محددة بين الجنسين، إلى جانب العمليات الاجتماعية والأيدولوجية الممتدة، والمؤسسات التى تعمل على تكوين الوعى والخبرة.

وعلى الرغم من المصاعب التى أشرت إليها ولم أزعم ايجاد حل لها، فعلى علم اجتماع الفن إدراك خصوصية الفن والعمل على الحفاظ عليها، لصعوبة اختزال التجربة الفنية وكيفية تقييمها وفقاً للمظاهر الأيدولوجية والسياسية التى تخرج عن نطاق الجمالى، مثلما رأينا استحالة تقبل علم جمال يتجاهل المقومات الاجتماعية والسياسية فى الحكم الجمالى، ففى ذلك التجاهل تشويه له. وللفن خصوصيته، التى توجد أولاً فى أنظمة لها الاستقلال النسبى، ومؤسساته، وممارساته الدالة التى تشكله كما تتمثل فيه رؤيتها للواقع وأيدولوجيتها. ويؤكد ذلك، ببساطة أن الفن ليس مجرد

انعكاس للعالم فى شكل أدبى أو تصويرى. ولكن الفن يحتفظ باستقلالية نتيجة للطبيعة الجمالية الخاصة التى ندركها أثناء استمتاعنا بالأعمال الفنية. وفى الفصل الخامس تناولت أعمال بعض الكتاب الذين تقدموا بمنظور جديد ومفردات تساعد على تحليل تلك الخصوصية، كما ذهب بأنه حتى الآن، ما زال القائمين على هذه المهمة لديهم مواطن ضعف جمة، تعوقهم عن استبيان كيفية استخدام إنجازاتهم النظرية فى حل إشكالية الجمالى أو دمجها فى الاتجاه الاجتماعى، ولم يحاول هذا الكتاب تطوير أو تشكيل علم اجتماع جمالى. كان هدفى هو إظهار الحاجة إلى إقامة هذا المشروع، على ضوء التطورات التى طرأت على علم الاجتماع والجمالية، كما أبدت تعاطفى مع الإسهامات الأخيرة التى دفعت إلى تطوير مثل ذلك المشروع، ولكن لم يحجب تعاطفى موقفى النقدى. وقد أمدتنا نظرية الخطاب بالبصيرة اللازمة للتعرف على الأساليب التى نستخدمها حينما نتحدث عن الفن، وكيفية تشكيله واختباره. أما نظريات التحليل النفسى، فبينما تعتمد فى معظم الأحيان اعتماداً كبيراً على التصنيفات الجوهرية أو البيولوجية، فليها إمكانات هائلة لفهم الأشباع الجمالى. وفى هذا الصدد، طرحت مؤخرًا الدراسات فى الثقافة الشعبية إمكانية التوصل إلى مقارنة غير جوهرية لدراسة الرغبة والمتعة اللتان تعتمد عليهما الجاذبية الجمالية (راجع على سبيل المثال بينلى ١٩٩٢). وأياً ما كان اتجاه علم اجتماع الجمالية، فمن مهامه الرئيسية التعرف على، والبحث فى الظروف الاجتماعية والتاريخية الخاصة بالخبرة والتقييم الجمالى.

وما زالت جملى الاستنتاجية تذهب بأن: «لو كان السجال يدور بين الجمالية وعلم الاجتماع، فلعلم الاجتماع الكلمة الأخيرة» (سلفير ستون ١٩٨٣). وقد تناول احد المراجعين الصحفیین هذه الكلمة، فى مقال عنوانه: «ليست الكلمة الأخيرة» (سيلفرستون، ١٩٨٣) واتفق معى هذا المراجع على قابلية التحليل الاجتماعى لإضافة ما يوضح الكثير عن مجالات الجمالية. وبناء عليه «يستحق الاستماع إليه»، ولكنه رفض الاقتراح بتغليب علم الاجتماع. وعندما راجعت مقولتى، وافقته حيث تبدو لى الآن إمكانية وقوع تلك الصياغة فى نوع من الامبريالية الاجتماعية وهذا ما قد حاولت تجنبه. وفى الواقع قد ظهر مؤخراً بعض الكتاب الملتزمين بجمالية اجتماعية ونقدية الذين يتطلعون إلى استعادة الجمالى، لا لإعطاء الجمالية الكلمة الأخيرة، بل لتجديد مجال لم يكن متاحاً للتحليل الاجتماعى التاريخى كما زعم البعض (راجع بوا، ١٩٩١ وباترسبى، ١٩٩١). وهناك رأى أكثر جذرية، يطرح الطبيعة الاستطراذية للحياة الاجتماعية من أجل التسليم إلى حد ما بأولوية الجمالى. تتبدى هذه الرؤية فى عرض لين هنت المثير فى مقدمة كتاب من مجموعة مقالات فى التاريخ الثقافى حيث تقول «أن

التاريخ قد عومل هنا باعتباره فرعاً من الجمالية أكثر من مجرد كونه أداة لنظرية اجتماعية" (هنت ١٩٨٩). وعند إعادة التفكير في القضايا التي تناولتها منذ عقد ولى أود إعادة التزامى بعلم اجتماع الفن، والطبيعة الاجتماعية لما هو جمالي، والتأكيد على لاقابلية اختزال الجمالي إلى الاجتماعي. بداية سوف أعرض عملاً حديثاً يبدو لي عوناً فيما أنادى به من أجل علم جمال اجتماعي، عندئذ سوف أنظر بعين الاعتبار للتحدي الجديد الذي يواجه هذا المشروع من خلال كتاب هنت وكتب أخرى أثرت فيها نظرية مابعد البنيوية بالإضافة إلى تأثيرها ببعض مدارس نظرية مابعد الحداثة، وسوف أناقش -أخيراً- الأساليب التي حاول من خلالها كل من بوار وياترسبي الدفاع عما هو جمالي متجاوزين علم الجمال التقليدي، وأرى في رفض النزعة الاختزالية ما يماثل إصراري على خصوصية الجمالي. وقد أكدت لنا دراسات بورديو عن الأساس الطبقي للتذوق في فرنسا أن التراتب في الجمالي يتكون بشكل دائم وفقاً لعمليات التمييز الاجتماعي والسياسي، كما تأكدت تلك الحقيقة على نطاق واسع في الأعمال التي صدرت مؤخراً للمؤرخين الاجتماعيين. وقد اختبر لورانس ليفين بالتفصيل التحول الثقافي في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. وهو يصف عملية الفصل المثيرة بين الثقافة الرفيعة والشعبية في الأشكال الثقافية، والمواقع، والجمهور، هذا بالمقارنة إلى ثقافة أكثر تجانساً سادت في مطلع القرن التاسع عشر (ليفين ١٩٩٨). وفي الثلاثينات كان من الشائع عرض مسرحية لشكسبير يتبعها فصل من الميلودراما، أو عرض أوبرالي، أو عرض موسيقي لإضافة جو شعبي، وكذلك كان المتحف يحتوى على غرائب، وأعمال شمعية، وحيوانات محنطة، إلى جانب اللوحات الزيتية والتماثيل. وفي أواخر القرن، اكتملت عملية «التقديس» التي عملت على الفصل الملموس بين الثقافة الرفيعة والشعبية. وأهم ما حدث نتيجة هذا التطور هو تكوين، وصعود، وتدعيم النخبة الاجتماعية، والعمل على تحديد تخومها وفقاً لقامتها الاجتماعية ومعرفتها الثقافية، ذلك بالفصل والتمييز بين الفنون والمؤسسات والممارسات.

وبينما قد وجه النقد إلى ليفين لمبالغته في إظهار التجانس في الحقبة السابقة (هول ١٩٩٠)، فبحته يؤكد بجلاء أن القضايا الجمالية تتعلق بعمليات تخرج عن الجمالي. كما يتتبع عمل بول ديماجيو عن بوسطن في الحقبة ذاتها ظهور التراتبات الجمالية الممثلة، والفصل بين الأنواع الأدبية التي كانت فيما قبل مختلطة، والتفريق بين الجماهير في عالمين ثقافيين متميزين (ديماجيو ١٩٨٢). ويوظف ديماجيو فكرة بورديو عن الرأسمال الثقافي، لتعريف تلك الممارسات بوضوح بوصفها عملية تنشأ عن الطبقة، حيث تؤكد الجماعة السائدة سلطتها الاجتماعية والاقتصادية في ميدان الثقافة، لخلق عالم يعتمد الإقصاء ويدعم الفواصل الاجتماعية. (راجع أيضاً سيد وولف ١٩٨٤).

أما مؤرخو تاريخ الفن النسوى فقد وفروا الأدلة على تدخل قضايا النوع الجنسى فى الأحكام التى تزعم أنها تتعلق بالجمالى. ففيما قدمته روزيكا باركر عن التاريخ الاجتماعى للتطريز، تشرح لنا كيف كان التطريز فيما مضى يمارسه الرجال بوصفه نشاطاً يضيف هبة عظيمة على ممارسيه، اقترن تدريجياً بالمرأة والأعمال المنزلية فى القرن الثامن عشر، مما افضى إلى فصله عن الفنون الأخرى والتقليل من شأنه بوصفه هواية تمارس لشغل وقت الفراغ. (باركر ١٩٨٤). ومن الطريف أن هناك عملية عكسية تأخذ مجراها فى القرن العشرين، فتحول الحرفة إلى فن صاحبه تزايد ملحوظ فى إنجازات الرجال فى مجالات كانت تعد حتى وقت لاحق حكراً على الإناث. ويدعم تلك التطلعات الجديدة المؤسسات الحرفية، وصالات العرض، والمحلات، والممارسات التعليمية الفنية والأيدولوجيات (وبالطبع ما يشجعها ويدعمها الارتفاع الهائل فى قيمة وثمان الحرفة الفنية). وتظل العلاقة السببية غير واضحة (فلا نعلم إن كان سبب ذلك الارتفاع فى القيمة الجمالية يرجع إلى تدفق الرجال، أو العكس). ومع ذلك فيجدر بنا الإشارة إلى التواجد الملحوظ لنجاح الرجال كصانعى خزف، وعمال نسيج، ومجوهرات. وهذه الظاهرة تعيد إلى الذهن ظاهرة شبيهة حدثت منذ مائة عام، أشار إليها جاي تاكمان، ونينا فورتن، بعد فحصهما لسجلات الناشر ماكميلان فى لندن، حيث اكتشف أنه بإعلاء قدر الرواية، بدأت المحاولات فى إبعاد المرأة عن ساحة التأليف الروائى.

ويعترض نقد ما بعد الكولونياليه على الجمالية التقليدية لعدة أسباب. فأولاً، كشف التحليل النقدى للأدب والفنون المرئية فى الغرب عن أيديولوجية المركزية العرقية الكامنة فى النص، حيث تتواجد فى إطار جمالى صرف. وتتمثل الأيديولوجيات الرئيسية التى سادت منذ القرن التاسع عشر فى موضوعى الاستشراق والبدائية اللذان ظهرا كموضوعين رئيسيين فى النصوص المكتوبة والمرئية (راجع، سعيد، ١٩٧٨ ونوتشلين ١٩٨٩، وهيلر ١٩٩١). إضافة إلى ذلك، ونتيجة لعوامل تاريخية، استمر الغرب فى تقديمه للثقافات الأخرى عبر أطر تتسم بالعنصرية، والمركزية، العرقية (وعلى سبيل المثال، يظهر ذلك فى المعارض الإثنوية الوصفية التى تنطلق من رؤية تتمسك بنظرية التطور فيما يخص الثقافات البدائية والمتطورة). ذلك فى الوقت الذى كان فيه يتم عرض «الكنوز» القادمة من المجتمعات الغير غربية ما يخفى تلقائياً العلاقات الكولونيالية التى تتسم بالقمع والمصادرة وبموجبها أمكن نقل هذه القطع إلى المتاحف. (راجع كليفور، ١٩٨١ وكارب وليفينو ١٩٩٧). وفى النهاية، ما زالت أعمال الفنانين والكتاب المنتمين للأقليات فى الغرب تعاني من التهميش والتجاهل، حيث تعمل المقاييس الجمالية السائدة (والتي تعتمد على الجودة، والإتقان، وهما يستخدمان فى معظم الأحيان بشكل حدسى)

تعمل هذه المقاييس على استبعاد الأعمال النابعة من تقاليد ومبادئ مغايرة، لعدم أهليتها. وبصفة عامة فقد تم تفكيك الجمالي، فى الأعمال النقدية التى ظهرت مؤخراً فى هذا الميدان.

ونظراً إلى العدد المتزايد للدراسات النقدية فى الفنون، فكان بالإمكان إضافة فن الموسيقى الذى يعد من أكثر الفنون المتعالية. وكانت الموسيقى محل دراسة الباحثين المهتمين بالكشف عن قضايا الطبقة أو النوع، والعرق التى تنطوى عليها اللحن الموسيقى (راجع ليبيرت وماكلارى. ١٩٨٧، ماكلارى ١٩٨٦، ١٩٩١، لوك ١٩٩٢). ولا أظن أننا فى احتياج الآن إلى إثبات الدعوى التى تذهب بأن الفن يبتعد عن النقاء. كما أفضت دراسات الاستقبال إلى إعادة قراءة النصوص (المرئية، والأدبية، والموسيقية) مما ينفى مزاعم القراءة الواحدة المستقرة للنص. كما صار من الشائع فى التحليل الأدبى ودراسات الاعلام، تقبل فكرة تغير المعنى، والطابع المرحلى للتأويل (لإعتماده دائماً على جمع خاص من الجماهير/ القراء/ المشاهدين، لهم أوضاعهم الخاصة). ويترتب على ذلك صعوبة ايجاد منظور ثابت لتقييم الجمالية، أو تأويلها.

ويبدو أن كفة الميزان هنا ترجح علم الاجتماع ولكننى سوف أتناول أطروحة هامة تعارض المغالاة فى ذلك الاستنتاج. ففى مراجعة أخرى للطبعة الأولى لهذا الكتاب، تتبع تونى هنكس المنطق المستخدم فى أطروحتى ليستنتج بموجبه ان علم الاجتماع ذاته، مثله مثل علم الجمال، يعد خطاباً (هنكس، ١٩٨٤). وهو على صواب فى إشارته إلى أن نقد الأيديولوجية ينطبق أيضاً على المنهج المعرفى لعلم الاجتماع، الذى لا يمكن إعفاء فرضياته وممارساته من التحليل النقدى. وقد أصاب هنكس أيضاً فى إصراره على أن علم الاجتماع له طبيعة استطرادية (ولذا فهو دخيل على ميدان الجمالية) وإن سلمنا بأطروحة هنكس، فهل يترتب على ذلك افتقاد الدواعى لافتراض البنى والعلاقات "الفعالية" للعالم الاجتماعى الذى سعيت لاختبار الجمالى بموجبه؛ وقد كانت هذه القضية مثار نقاش واسع فى الدراسات الثقافية مؤخراً وقد أكدت إحدى المدارس الفكرية المؤثرة، المنبثقة عن فروع نظرية مابعد البنيوية، أكدت استحالة الاعتقاد فى الواقع، أو الالتزام بالمرويات الزائفة للتفسيرات التاريخية (مثل الماركسية). وفى مقولة لين هانت التى اقتبسها فيما قبل، مثالا لما صار رأياً شائعاً فى فكر ما بعد الحداثة، وبين بعض الباحثين العاملين بالميادين «الجديدة» فى الدراسات الإنسانية (التاريخية الجديدة، تاريخ الفن الجديد التاريخ الثقافى الجديد، راجع قيسر، ١٩٩٨، وريس وبورزيلو ١٩٨٦، وهانت، ١٩٨٩، على التوالى). فبينما نعترف بأن الكتابات التاريخية

جاءت نتيجة لخطاب استطرادي (وهي تفسيرات منحازة)، لازلنا نصر على المفاضلة بين التفسيرات. وعليه، فإن كانت نشأة علم الاجتماع ترجع لعوامل تاريخية، وتظل تحركه بعض المصالح، وإن كان يعد ممارسة استطرادية، فلازال بوسعنا السعى لتأسيس "الخطاب" الجمالي في الاجتماعي.

وكنت قد أشرت في المقدمة إلى التحولات التي تمت في الدراسات الثقافية، عند انتقالها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة (فيما يخص ذلك راجع نلسون ١٩٩١). فتوجد في أمريكا ما لا يقل عن مدرسة مؤثرة في الدراسات الثقافية، وهي تمارس في أقسام الدراسات الأدبية، ومن قاعدة أدبية تتألف أساساً من قراءات نقدية للنصوص من منطلق السيميوطيقا والتحليل النفسي. ولايصعب استبيان الجذور المؤسسية والفكرية لتطور هذه المدرسة، حيث بدأت من قاعدة أدبية (وليست قاعدة علمية أو اجتماعية) للعمل، ثم تبع ذلك مدرسة أخرى أتت كنتاج مباشر لفلسفة ما بعد الحداثة التي تناولتها. وهي تذهب بأن الالتزام برؤية استطرادية متناهية للعالم قد تفضي إلى الاعتقاد بنصية كافة الأشياء، ويسرى ذلك على العلاقات الاجتماعية والمؤسسات. وبالفعل، تشيع هذه الصيغة في الدراسات الأدبية في اللحظة الراهنة. (فيذهب لين هانت بأنه ينبغي على التاريخ الثقافي الجديد «أن يثبت إمكانية تناول موضوعات الدراسات التاريخية بمنهج يماثل المعمول به في الدراسات الأدبية والفنية»: هانت ١٩٨٩، ص ١٧). وأياً ما كان السبب وراء هذا الاتجاه، فمعارضتي له ترجع إلى رفض قراءة الاجتماعي والتاريخي بوصفهما نصوص، فذلك يفضي إلى تفرغهما من فحواهما، وبالمثل يضيع الفرصة لإقامة علم اجتماع للثقافة والفن.

ويقترن بهذه الفكرة الرائجة بين منظري ما بعد الحداثة الاعتقاد في أننا قد أحرزنا نزعة انتقائية جديدة، كما بدأنا في تحطيم التراتبات الثقافية، في الوقت الذي تتم فيه تبادلات بين الثقافتين الرفيعة والشعبية، كما توصل بعض طلائع الفنانين مثل فيليب جلاس ولوري اندرسن، إلى نيل قربتهم من الجمهور حتى لتبدو النزعة الانتقائية والمساواتية من خصائص المجال الثقافي (راجع كولنز، ١٩٨٩، وهو أحد ممثلي هذا الرأي). ويتوازي تقويض المسرودات الزائفة وفقاً لتعريف فلسفة ما بعد الحداثة - مع تفكيك المقولات الجمالية (ويتضمن ذلك أيضاً الاجتماعية) في الممارسات الثقافية المنتمية إلى نزعة ما بعد الحداثة. ومازال الجدل سارياً حول إمكانات التطور (أو العكس) في ما يزعم أنه فن ما بعد الحداثة، بدأها هال فورستر في مقالاته التي أوردها في كتاب من تحريره وعنوانه **الجماليات المضادة**. وأود أن أعرض هنا المزايم الراديكالية/ الجذرية للاحتتمالات التي تطرحها ما بعد الحداثة. فقد أصاب المنظرون

حينما تنبهوا إلى تزايد النزعة الانتقائية، وإلى استخدام الفن لعناصر من ثقافة العامة، أو الاقتباس عن الفن في ثقافة العامة، ولكن ذلك لا يعنى ابتعاد الثقافة عن خدمة مصالح اجتماعية خاصة بالطبقة أو النوع، على سبيل المثال، يبدو لى أن ما ينقص هذا الاحتفاء بنظرية ما بعد الحداثة أو بممارساتها الثقافية هو افتقادها لعلم اجتماع المعرفة لإفادتها في تحديد الدوافع لظهور ما بعد الحداثة، كما يفيد في بحث المقومات البنيوية التي تندمج فيها، وذلك من منظور نقدي.

وأعتقد أن ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة تتخلى عن مهمة علم الجمال الاجتماعي بالمراوغة، وهذا في أحسن الأحوال. أما في أسوأ الأحوال، فهي تتآمر مع الفكر المحافظ في إبطال هذه المهمة. في حين أن المحاولات التي تمت لاستعادة الجمالي برؤيته في سياق الاجتماعي والنقدي، قد كانت أكثر إقناعاً. وفي حديث ايڤ الان بوا عن «مقاومة ابتزاز» الأفكار الرائجة والنزعة التنظيرية، حاجى بوا لإعادة نزعة شكلية جديدة في دراسة الفنون المرئية، دون التخلي عن النقد الايديولوجي أو التاريخ الاجتماعي. نزعة شكلية بإمكانها جذب انتباه الناقد إلى المقومات البنيوية للأعمال وكذلك مضمونها (بوا، ١٩٩١). وفي سياق النقد الجمالي النسوي تدفع كريستين باترسبي (١٩٩١) بضرورة إعادة اكتساب الجمالي لوضعه المركزي في الثقافة، فهي تعارض الاتجاهات المتأمرة للقضاء على النقد التقييمي. وفيما يبدو حالياً نتيجة لاندفاع بعض الدوائر بحماس زائد للقفز في مجال الدراسات النقدية مبتعدة عن الموضوع (بوصفه نصاً ليس له مرجعية)، ظهرت محاولات جديدة لمعالجة ذلك الاندفاع بالجمع بين التفكير النقدي (وأعنى به التحليل النصي من منظور اجتماعي- تاريخي) واحترام الموضوع (أى النص)، وكذلك هناك محاولات للاعتراف بالاستقلال النسبي للمجال الجمالي وممارساته ولغاته، مع الالتزام بالقراءات الدقيقة. وهذا المشروع -وفقاً لما جاء على لسان محرري كتاب ظهر مؤخراً، في تعليقهم على المقالات التي وردت بالكتاب - يعد «جزء من محاولة للتفكير في الفن خارج نطاق الجماليات التقليدية. وإن قلنا أنه يتجاوز الجماليات التقليدية- أو يتجاوز جماليات التقاليد- فذلك لا يعنى بالضرورة تجاوزه للجمالي». (بنجامين، أوزيرون، ١٩٩١). ربما ليس لأحد الكلمة الأخيرة في هذا المجال (وينطبق ذلك على علماء الاجتماع أيضاً). وفي النهاية ربما تفضى صياغة الإشكالية بوصفها تعارضاً بين مقاربتين ومنهجين، إلى تضليل. على أى حال، لن تنجو الجمالية من تأثير علم الاجتماع -وليس بمقدور علم الاجتماع الانصراف عن الجمالي.





## Bibliography

- Althusser, L. (1971a), 'Cremonini, painter of the abstract', in his *Lenin and Philosophy and Other Essays* (London: New Left Books), pp. 209–20.
- Althusser, L. (1971b), 'A letter on art in reply to André Daspre', in his *Lenin and Philosophy and Other Essays* (London: New Left Books), pp. 203–8.
- Aronowitz, Stanley (1986/7), 'Theory and socialist strategy', *Social Text*, vol. 16, pp. 1–16.
- Arts Council of Great Britain (1978), *Gustave Courbet 1819–1877* (London: Arts Council).
- Aufderheide, Patricia, ed. (1992), *Beyond P.C.: Toward a Politics of Understanding* (St. Paul, Minn.: Graywolf Press).
- Barnett, James H. (1959), 'The sociology of art', in *Sociology Today*, Vol. 1, ed. Robert K. Merton, Leonard Broom and Leonard S. Cottrell, Jr (New York: Harper & Row), pp. 197–214.
- Barrett, Michèle, and Radford, Jean (1979), 'Modernism in the 1930s: Dorothy Richardson and Virginia Woolf', in *1936: The Sociology of Literature: Vol. 1, The Politics of Modernism* (Essex: University of Essex), pp. 252–72.
- Battersby, Christine (1991), 'Situating the aesthetic: a feminist defence', in *Thinking Art: Beyond Traditional Aesthetics*, ed. Andrew Benjamin and Peter Osborne (London: Institute of Contemporary Arts), pp. 31–43.
- Becker, Oskar (1962), 'Die Fragwürdigkeit der Transzendierung der ästhetischen Dimension der Kunst', *Philosophische Rundschau*, vol. 10, pp. 225–38.
- Bell, Clive (1958), *Art* (New York: Capricorn Books).
- Bellah, R. (1970), *Beyond Belief* (New York: Harper).
- Benjamin, Andrew, and Osborne, Peter, eds. (1991), *Thinking Art: Beyond Traditional Aesthetics* (London: Institute of Contemporary Arts).
- Benjamin, Walter (1973a), 'The author as producer', in Benjamin, 1973b, pp. 85–103.
- Benjamin, Walter (1973b), *Understanding Brecht* (London: New Left Books).
- Bennett, Tony (1979), *Formalism and Marxism* (London: Methuen).
- Bensman, J., and Lilienfeld, R. (1968), 'A phenomenological model of the artistic and critical attitudes', *Philosophy and Phenomenological Research*, vol. 28, pp. 353–67.
- Berger, John (1972), *Ways of Seeing* (Harmondsworth: Penguin).
- Berran, Paul, ed. (1992), *Debating P.C.: The Controversy over Political Correctness on College Campuses* (New York: Dell Publishing).
- Bernstein, Richard J. (1978), *The Restructuring of Social and Political Theory* (Philadelphia, Pa: University of Pennsylvania Press).

### *Aesthetics and the Sociology of Art*

- Bird, Elizabeth (1979), 'Aesthetic neutrality and the sociology of art', in *Ideology and Cultural Production*, ed. Michèle Barrett, Philip Corrigan, Annette Kuhn and Janet Wolff (London: Croom Helm), pp. 25–48.
- Bois, Yve-Alain (1991), *Painting as Model* (Cambridge, Mass.: MIT Press).
- Bolton, Richard, ed. (1992), *Culture Wars: Documents from the Recent Controversies in the Arts* (New York: New Press).
- Bourdieu, Pierre (1979), *La Distinction: critique sociale du jugement* (Paris: Editions de Minuit).
- Bourdieu, Pierre (1980), 'The aristocracy of culture', *Media, Culture and Society*, vol. 2, no. 3, pp. 225–54.
- Brecht, Bertolt (1964), 'A short organum for the theatre', in *Brecht on Theatre. The Development of an Aesthetic*, ed. John Willett (London: Eyre Methuen), pp. 179–205.
- Brighton, Andrew (1977), 'Official art and the Tate Gallery', *Studio International*, vol. 193, no. 985, pp. 41–4.
- Brighton, Andrew, and Morris, Lynda, eds. (1977), *Towards Another Picture* (Nottingham: Midland Group).
- Burger, Peter (1984), *Theory of the Avant-Garde* (Minneapolis: University of Minnesota Press).
- Caute, David (1974), 'A portrait of the artist as midwife: Lucien Goldmann and the "transindividual subject"', in *Collisions: Essays and Reviews* (London: Quartet), pp. 219–27.
- Clark, T. J. (1973), *Image of the People: Gustave Courbet and the 1848 Revolution* (London: Thames & Hudson).
- Clark, T. J. (1974), 'The conditions of artistic creation', *Times Literary Supplement*, 24 May, pp. 561–2.
- Clifford, James (1988), 'Histories of the tribal and the modern', in his *The Predicaments of Culture. Twentieth-Century Ethnography, Literature, and Art* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press), pp. 189–214.
- Collingwood, R. G. (1963), *The Principles of Art* (London: OUP).
- Collins, Jim (1989), *Uncommon Cultures: Popular Culture and Post-Modernism* (New York: Routledge).
- Coward, Ros, Lipshitz, Sue, and Cowie, Elizabeth (1976), 'Psychoanalysis and patriarchal structures', in *Papers on Patriarchy*, ed. Sue Cooper, Sara Crowley and Charlotte Holtam (Sussex: Women's Publishing Collective), pp. 6–20.
- Craig, Sandy (1979), 'The ways of the arts establishment are paved with good intentions', *Time Out*, 30 November, pp. 14–17.
- Crane, Diana (1987), *The Transformation of the Avant-Garde: The New York Art World, 1940–1985* (Chicago: University of Chicago Press).
- Daley, Janet (1980/1), 'Cliques and coteries and the visual arts', *New Universities Quarterly*, vol. 35, no. 1, pp. 57–65.
- Davies, Tony (1978), 'Education, ideology and literature', *Red Letters*, no. 7, pp. 4–15.

## Bibliography

- Della Volpe, Galvano (1978), *Critique of Taste* (London: New Left Books).
- Derrida, Jacques (1987), *The Truth in Painting* (Chicago: University of Chicago Press).
- Dickie, George (1969), 'The myth of the aesthetic attitude', in *Introductory Readings in Aesthetics*, ed. John Hospers (London: Collier Macmillan), pp. 28–44.
- DiMaggio, Paul (1982), 'Cultural entrepreneurship in nineteenth-century Boston: the creation of an organizational base for high culture in America', *Media, Culture and Society*, vol. 4, no. 1, pp. 33–50.
- Douglas, Mary (1981), 'High culture and low', *Times Literary Supplement*, 13 February, pp. 163–4.
- Dufrenne, Mikel (1953), *Phénoménologie de l'expérience esthétique*, 2 vols (Paris: Presses Universitaires de France).
- Eagleton, Terry (1976), *Criticism and Ideology* (London: New Left Books).
- Eagleton, Terry (1978a), '"Aesthetics and politics"', *New Left Review*, no. 107, pp. 21–34.
- Eagleton, Terry (1978b), 'Liberality and order: the criticism of John Bayley', *New Left Review*, no. 110, pp. 29–40.
- Eagleton, Terry (1978c), 'Tennyson: politics and sexuality in *The Princess* and *In Memoriam*', in *1848: The Sociology of Literature*, ed. Francis Barker, John Coombes, Peter Hulme, Colin Mercer and David Musselwhite (Essex: University of Essex), pp. 97–106.
- Eagleton, Terry (1981), *Walter Benjamin, or Towards a Revolutionary Criticism* (London: New Left Books).
- Eagleton, Terry (1990), *The Ideology of the Aesthetic* (Oxford: Basil Blackwell).
- Ehrmann, Jacques, ed. (1970), *Literature and Revolution* (Boston, Mass.: Beacon Press).
- Elliott, R. K. (1972), 'Aesthetic theory and the experience of art', in *Aesthetics*, ed. Harold Osborne (London: OUP), pp. 145–57.
- Felski, Rita (1989), *Beyond Feminist Aesthetics: Feminist Literature and Social Change* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press).
- Foster, Hal, ed. (1983), *The Anti-Aesthetic: Essays on Postmodern Culture* (Port Townsend, Wash.: Bay Press).
- Foucault, Michel (1972), *The Archaeology of Knowledge* (London: Tavistock).
- Foucault, Michel (1973), *The Birth of the Clinic* (London: Tavistock).
- Foucault, Michel (1977), *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (London: Allen Lane).
- Foucault, Michel (1979a), *The History of Sexuality. Vol. I: An Introduction* (London: Allen Lane).
- Foucault, Michel (1979b), 'What is an author?', *Screen*, vol. 20, no. 1, pp. 13–29. (Originally published 1969.)
- Foucault, Michel (1980a), introduction to *Herculine Barbin: Being the Recently Discovered Memoirs of a Nineteenth-Century French Her-*

### *Aesthetics and the Sociology of Art*

- Hunter, Allen (1988), 'Post-Marxism and the new social movements', *Theory and Society*, vol. 17, pp. 885-900.
- Ingarden, Roman (1931), *Das Literarische Kunstwerk* (Tübingen: Niemeyer).
- Ingarden, Roman (1972), 'Artistic and aesthetic values', in *Aesthetics*, ed. Harold Osborne (London: OUP), pp. 39-54.
- Jauss, Hans Robert (1970), 'Literary history as a challenge to literary theory', *New Literary History*, vol. II, no. 1, pp. 7-37.
- Kant, Immanuel (1952), *The Critique of Judgement* (Oxford: OUP). (Original German edition 1790.)
- Kaplan, Cora (1976), 'Language and gender', in *Papers on Patriarchy*, ed. Sue Cooper, Sara Crowley and Charlotte Holtam (Sussex: Women's Publishing Collective), pp. 21-37.
- Karp, Ivan, and Lavine, Steve. D., eds. (1991), *Exhibiting Cultures: The Poetics and Politics of Museum Display* (Washington, D.C.: Smithsonian Institution Press).
- Keat, Russell (1981), *The Politics of Social Theory: Habermas, Freud and the Critique of Positivism* (Oxford: Blackwell).
- Khan, Naseem (1976), *The Arts Britain Ignores: The Arts of Ethnic Minorities in Britain* (London: Commission for Racial Equality).
- Khan, Naseem (1981), 'Britain's new arts', *Journal of Aesthetic Education*, vol. 15, no. 3, pp. 59-65.
- Királyfalvi, Béla (1975), *The Aesthetics of György Lukács* (London: Princeton University Press).
- Klingender, Francis D. (1972), *Art and the Industrial Revolution* (London: Paladin).
- Laclau, Ernesto (1980), 'Populist rupture and discourse', *Screen Education*, no. 34, pp. 87-93.
- Langer, Susanne K. (1962), *Philosophical Sketches* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press).
- Lenin, V. I. (1970), 'Party organisation and party literature', in his *On Literature and Art* (Moscow: Progress Publishers), pp. 22-7.
- Leppert, Richard, and McClary, Susan, eds. (1987), *Music and Society: The Politics of Composition, Performance and Reception* (Cambridge: Cambridge University Press).
- Levine, Lawrence W. (1988), *Highbrow/Lowbrow: The Emergence of Cultural Hierarchy in America* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press).
- Lichtheim, George (1970), *Lukács* (London: Fontana/Collins).
- Locke, Ralph P. (1992), 'Constructing the Oriental "Other": Saint-Saens's *Samson et Dalila*', *Cambridge Opera Journal*, vol. 3, no. 3, pp. 261-302.
- Lovell, Terry (1978), 'Jane Austen and the gentry: a study in literature and ideology', in *The Sociology of Literature: Applied Studies*, ed. Diana Laurenson, Sociological Review Monograph No. 26 (Keele: University of Keele), pp. 15-37. Also in *Literature, Society and the Sociology of Literature*, ed. Francis Barker et al. (Essex: University of Essex), pp. 118-32.

## Bibliography

- Lovell, Terry (1980), *Pictures of Reality: Aesthetics, Politics and Pleasure* (London: British Film Institute).
- Lukács, Georg (1963), *Die Eigenart des Ästhetische* 1, 2 vols (Neuwied and Berlin: Luchterhand).
- Lukács, Georg (1969) 'Über die Besonderheit als Kategorie der Ästhetik', in *Probleme der Ästhetik, Georg Lukács Werke, vol. 10* (Neuwied and Berlin: Luchterhand), pp. 537–786.
- Lukács, Georg (1970), 'Narrate or describe?', in his *Writer and Critic and Other Essays* (London: Merlin Press), pp. 110–48.
- Lukács, Georg (1971a), *History and Class Consciousness* (London: Merlin Press). Originally published as *Geschichte und Klassenbewusstsein* (Berlin: Malik, 1923).
- Lukács, Georg (1971b), *The Theory of the Novel* (London: Merlin Press).
- Lukács, Georg (1974), *Soul and Form* (London: Merlin Press).
- Lukács, Georg (1980), *The Destruction of Reason* (London: Merlin Press).
- MacCabe, Colin (1975), 'Presentation of "The imaginary signifier"', *Screen*, vol. 16, no. 2, pp. 7–13.
- MacCabe, Colin (1976), 'Principles of realism and pleasure', *Screen*, vol. 17, no. 3, pp. 7–27.
- MacCabe, Colin (1978), *James Joyce and the Revolution of the Word* (London: Macmillan).
- McClary, Susan (1986), 'A musical dialectic from the Enlightenment: Mozart's *Piano Concerto in G Major, K.453*, movement 2', *Cultural Critique*, no. 4 (Fall), pp. 129–69.
- McClary, Susan (1991), *Feminine Endings: Music, Gender, and Sexuality* (Minneapolis: University of Minnesota Press).
- McDonnell, Kevin, and Robins, Kevin (1980), 'Marxist cultural theory: the Althusserian smokescreen', in *One-Dimensional Marxism: Althusser and the Politics of Culture*, ed. Simon Clarke, Terry Lovell, Kevin McDonnell, Kevin Robins and Victor Jeleniewski Siedler (London: Allison & Busby), pp. 157–231.
- McGuigan, Jim (1981), *Writers and the Arts Council* (London: Arts Council).
- Marcuse, Herbert (1964), *One Dimensional Man* (London: Routledge & Kegan Paul).
- Marcuse, Herbert (1968), 'The affirmative character of culture', in his *Negations: Essays in Critical Theory* (London: Allen Lane), pp. 88–133.
- Marcuse, Herbert (1969a), *Eros and Civilisation* (London: Sphere).
- Marcuse, Herbert (1969b), *An Essay on Liberation* (Boston, Mass.: Beacon Press).
- Marcuse, Herbert (1978), *The Aesthetic Dimension: Toward a Critique of Marxist Aesthetics* (Boston, Mass.: Beacon Press).
- Marxist-Feminist Literature Collective (1978), 'Women's Writing: *Jane Eyre, Shirley, Vilette, Aurora Leigh*', *Ideology and Consciousness*, no. 3, pp. 27–48. Also in *1848: The Sociology of Literature*, ed.

### *Aesthetics and the Sociology of Art*

- Francis Barker *et al.* (Essex: University of Essex), pp. 185–206.
- Mercer, Colin (1980), 'After Gramsci', *Screen Education*, no. 36, pp. 5–15.
- Metz, Christian (1975), 'The imaginary signifier', *Screen*, vol. 16, no. 2, pp. 14–76.
- Morawski, Stefan (1974), *Inquiries into the Fundamentals of Aesthetics* (Cambridge, Mass., and London: MIT Press).
- Mouzelis, Nicos (1988), 'Marxism or Post-Marxism?', *New Left Review*, no. 167, pp. 107–23.
- Mulhern, Francis (1979), *The Moment of 'Scrutiny'* (London: New Left Books).
- Mulkay, Michael (1979), *Science and the Sociology of Knowledge* (London: Allen & Unwin).
- Natanson, Maurice (1962), *Literature, Philosophy and the Social Sciences: Essays in Existentialism and Phenomenology* (The Hague: Nijhoff), pt II: 'Aesthetics and Literature', pp. 77–152.
- Nelson, Cary (1991), 'Always already cultural studies: two conferences and a manifesto', *Journal of the Midwest Modern Language Association*, vol. 24, no. 1 (Spring), pp. 24–38.
- Nochlin, Linda (1973), 'Why have there been no great women artists?', in *Art and Sexual Politics*, ed. Thomas B. Hess and Elizabeth C. Baker (London: Collier Macmillan), pp. 1–39.
- Nochlin, Linda (1989), 'The imaginary Orient', in her *The Politics of Vision: Essays on 19th Century Art and Society* (New York: Harper & Row), pp. 33–59.
- Osborne, Harold (1972), *Aesthetics* (London: OUP).
- Parker, Rozsika (1984), *The Subversive Stitch: Embroidery and the Making of the Feminine* (London: Women's Press).
- Parker, Rozsika, and Pollock, Griselda (1981), *Old Mistresses: Women, Art and Ideology* (London: Routledge & Kegan Paul).
- Parsons, Talcott (1951), *The Social System* (London: Routledge & Kegan Paul).
- Pearson, Nicholas (1979), 'The Arts Council of Great Britain', *New Arts* (Hebden Bridge, West Yorkshire) no. 2, pp. 5, 17–20.
- Penley, Constance (1992), 'Feminism, psychoanalysis, and the study of popular culture', in *Cultural Studies*, ed. Lawrence Grossberg, Cary Nelson and Paula Treichler (New York: Routledge), pp. 479–94.
- Podro, Michael (1972), *The Manifold in Perception: Theories of Art from Kant to Hildebrand* (London: OUP).
- Pollock, Griselda (1979), 'Feminism, femininity and the Hayward Annual Exhibition 1978', *Feminist Review*, no. 2, pp. 33–55.
- Pollock, Griselda (1980), 'Artists, mythologies and media – genius, madness and art history', *Screen*, vol. 21, no. 3, pp. 57–96.
- Raphael, Max (1979), *Proudhon, Marx, Picasso: Three Studies in the Sociology of Art* (London: Lawrence & Wishart). (Original French edition 1933.)
- Rees, A. L., and Borzello, F., eds. (1986), *The New Art History* (London: Camden Press).

## Bibliography

- Reid, Sir Norman (1979), 'Buying the best', (reply to David Hockney), *Observer*, 11 March, pp. 33, 35.
- Royal Academy of Arts (1979), *Post-Impressionism* (London: RAA).
- Rühle, Jürgen (1969), *Literature and Revolution* (London: Pall Mall Press).
- Said, Edward W. (1978), *Orientalism* (London: Routledge & Kegan Paul).
- Scharf, Aaron (1972), *Art and Politics in France. The Age of Revolutions* (Milton Keynes: Open University Press).
- Schutz, Alfred (1967a), 'On multiple realities', in his *Collected Papers*, Vol. I (The Hague: Nijhoff), pp. 207–59.
- Schutz, Alfred (1967b), 'Symbol, reality and society', in his *Collected Papers*, Vol. I (The Hague: Nijhoff), pp. 287–356.
- Scruton, Roger (1974), *Art and Imagination* (London: Methuen).
- Seed, John, and Wolff, Janet, (1984), 'Class and culture in 19th century Manchester', *Theory, Culture & Society*, vol. 2, no. 2, pp. 38–53.
- Shaw, Sir Roy (1980/1), 'Problems of evaluation', *New Universities Quarterly*, vol. 35, no. 1, pp. 33–6.
- Shaw, Sir Roy (1981), 'The Arts Council and aesthetic education', *Journal of Aesthetic Education*, vol. 15, no. 3, pp. 85–92.
- Silverstone, Roger (1983), 'Not the last word', *Times Higher Education Supplement*, 15 April.
- Sutcliffe, Tom (1981), 'Has the Arts Council outlived its usefulness?', *Guardian*, 27 January, p. 9.
- Tagg, John (1980), 'The method of criticism and its objects in Max Raphael's theory of art', *Block*, no. 2, pp. 2–14.
- Taylor, Roger L. (1978), *Art, an Enemy of the People* (Brighton: Harvester Press).
- Timpanaro, Sebastiano (1975), *On Materialism* (London: New Left Books).
- Todd, Jennifer (1981), 'Georg Lukács, Walter Benjamin, and the motivation to make political art', *Radical Philosophy*, no. 28, pp. 16–22.
- Tuchman, Gaye, with Nina E. Fortin (1989), *Edging Women Out: Victorian Novelists, Publishers, and Social Change* (New Haven: Yale University Press).
- Veeser, A. Aram, ed. (1989), *The New Historicism* (New York: Routledge).
- Wallach, Alan, and Duncan, Carol (1978), 'Ritual and ideology at the museum', *Proceedings of the Caucus for Marxism and Art at the College Art Association Convention, January 1978* (Los Angeles, Calif.: Caucus for Marxism and Art), pp. 30–1.
- Watts, Janet (1980), 'Patronage behind closed doors', *Observer*, 2 March, p. 37.
- Watts, Janet (1981), 'The Star Chamber?', *Observer*, 15 March, p. 34.
- Weber, William (1975), *Music and the Middle Class: The Social Structure of Concert Life in London, Paris and Vienna* (London: Croom Helm).
- Weedon, Chris, Tolson, Andrew, and Mort, Frank (1980), 'Theories of language and subjectivity', in *Culture, Media, Language: Working Papers in Cultural Studies, 1972–9*, ed. Stuart Hall, Dorothy Hobson,









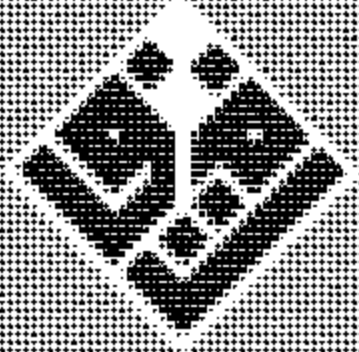
تنفيذ وطباعة، Stampa  
تليضون، ٢٤٤٦٨٧٣ - ٢٤٦٠٢٤٤





# AESTHETICS and the SOCIOLOGY of ART

Janet Wolff



تكتسب المسائل المتعلقة بعلم الجمالية الآن حضوراً جديداً في الثقافة الأوروبية-أمريكية ولعل أكثر التغيرات مجلبة للدهشة أن يصبح هذا المجال واحداً من أكثر ساحات التنافس العام في الجدل السياسي. وإضافة إلى هذا، فإن دارسي العلوم الإنسانية أظهروا اهتماماً عظيم القدر بالمدخل الاجتماعي-النقدي في دراسة الفنون.

يتناول هذا الكتاب ما يُسمى التحدي الذي تواجهه الجمالية من قبل التحليل الاجتماعي، ويسبر غور الطرق المتعددة التي تسمعها المداخل الاجتماعية لإثارة مسائل مثقفة وذات أهمية للجمالية التقليدية. ويناقش أيضاً الاستجابات المتنوعة لهذا التحدي، ويشير في الوقت نفسه - قضية علاقة مسائل القيمة السياسية بمسائل القيمة الجمالية.

وفي النهاية نختم الدراسة بمناقشة خصوصية الجمالي، مؤكدة أن خطابات ومؤسسات المجال الجمالي سوف تظل مستقلة عما هو اجتماعي.